الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية العلوم السياسية
قسم العلاقات الدولية



العلاقات السورية ـ التركية
الواقع واحتمالات المستقبل

بحث أعد لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية

إعداد الطالب : تمام قيس

SYRIAN-TURKISH RELATIONSHIPS: PRESENT AND FUTURE PROBABILITIES

المشرف المشارك

د . عبد العزيز المنصور

أستاذ مساعد في قسم العلاقات الدولية

كلية العلوم السياسية – جامعة دمشق

المشرف العلمي

د. عمر العبد الله

أستاذ مساعد في قسم العلاقات الدولية

كلية العلوم السياسية – جامعة دمشق

العام الدراسي ٢٠١٤- ٢٠١٥

تصريـــــــــــــــــــــــــــح

يعد هذا البحث المقدم من الباحث "تمام قيس" لنيل درجة الماجستير فـــي العلاقـــات الدولية من جامعة دمشق كلية العلوم السياسية، وبناء عليه أصرح بأن هـــذا البحـــث (العلاقات السورية–التركية الواقع واحتمالات المستقبل) لم يسبق أن قبل الحصـــول على أي شهادة علمية، ولا هو مقدم حاليا للحصول على شهادة أخرى.

المرشح

تمام قيس

شـــــــــهـــــــادة

نشهد بأن العمل الموصوف في هذه الدراسة هو نتيجة بحث قام به الباحـــث "**تمـــام قيس**" بإشراف الأستاذ الدكتور **عمر العبد الله** (المشرف العلمي الــرئيس) الأســتاذ المساعد في قسم العلاقات الدولية كلية العلوم السياسية جامعـــة دمشـــق، والأســتاذ الدكتور **عبد العزيز المنصور** (المشرف العلمي المشارك) الأستاذ المساعد في قســم العلاقات الدولية كلية العلوم السياسية جامعة دمشق.

وأن جميع المراجع المستخدمة موثقة في نص هذه الأطروحة.

المرشح	المشرف العلمي المشارك	المشرف العلمي الرئيس
تمام قيس	**الدكتور عبد العزيز المنصور**	**الدكتور عمر العبدالله**

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ / /٢٠١٤م من قبل لجنة الحكم المؤلفة من السادة الدكاترة:

د. عمر العبدالله: الأستاذ المساعد في كلية العلوم السياسية – جامعة دمشق.

د. محمد حسون: الأستاذ المساعد في كلية العلوم السياسية – جامعة دمشق.

د. فادي ورّاد خليل: الأستاذ المساعد في كلية العلوم السياسية – جامعة دمشق.

مخطط البحث

المقدمة ٣

الفصل الأول: بنية النظام الدولي والإقليمي الحاضنة العلاقات السورية – التركية بعد انتهاء "الحرب الباردة". ١٢

المبحث الأول: البيئة الدولية بعد انتهاء "الحرب الباردة": ١٣

المطلب الأول: طبيعة النظام الدولي بعد انتهاء "الحرب الباردة". ١٣

المطلب الثاني: سياسات القوى الغربية بعد "الحرب الباردة" تجاه الشرق الأوسط وأثرها في مسار العلاقات السورية–التركية. ١٨

المطلب الثالث: سياسة روسيا والصين بعد "الحرب الباردة" ودورهما في الشرق الأوسط. ٣٤

المبحث الثاني: المتغيرات الإقليمية بعد انتهاء "الحرب الباردة" وأثرها على العلاقات السورية–التركية: ٤٣

المطلب الأول: البيئة الإقليمية العربية بعد انتهاء "الحرب الباردة". ٤٤

المطلب الثاني: دور إيران في منطقة الشرق الأوسط. ٥١

المطلب الثالث: دور "إسرائيل" في منطقة الشرق الأوسط. ٥٥

المبحث الثالث: محددات وتوجهات السياسة الخارجية لكل من سورية وتركيا: ٦٣

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية السورية. ٦٥

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية التركية. ٦٩

المطلب الثالث: توجهات السياسة الخارجية التركية. ٧٤

المطلب الرابع: توجهات السياسة الخارجية السورية. ٨٣

المطلب الخامس: الأدوات الجديدة في السياسة الخارجية التركية. ٨٩

المطلب السادس: تركيا كبديل استراتيجي لسورية في المنطقة العربية. ٩٣

الفصل الثاني: التعاون السوري– التركي بعد اتفاق أضنة عام ١٩٩٨. ٩٨

المبحث الأول: الانفتاح التركي على سورية: ٩٩

المطلب الأول: التنافر والتقارب في العلاقات السورية– التركية قبل اتفاق أضنة عـــام ١٩٩٨. ١٠٥
المطلب الثاني: أسباب الانفتاح التركي على سورية. ١١٦
المطلب الثالث: المصالح والتحديات في العلاقات السورية – التركية. ١٢٢
المبحث الثاني: مقدمات ونتائج اتفاق أضنة بين سورية وتركيا عام ١٩٩٨: ١٢٨
المطلب الأول: القضايا والمشاكل بين سورية وتركيا قبل اتفاق أضنة عام ١٩٩٨. ١٢٩
المطلب الثاني: دواعي اتفاق أضنة بين تركيا وسورية عام ١٩٩٨. ١٤١
المطلب الثالث: نتائج اتفاق أضنة وأثره في العلاقات السورية–التركية. ١٤٦
الفصل الثالث: مسار العلاقات –السورية– التركية بعد اتفاق أضنة وحتى الأزمة السورية ٢٠١١: ١٥٠
المبحث الأول: التعاون السوري– التركي على المستوى السياسي: ١٥١
المطلب الأول: تطور العلاقات السورية–التركية بعد الاحتلال الأمريكي للعـــراق ٢٠٠٣ ١٥١
المطلب الثاني: أثر تأزم العلاقات التركية – الإســـرائيلية علـــى العلاقـــات التركيـــة – السورية. ١٥٨
المطلب الثالث: أبعاد التعاون السوري– التركي. ١٦٦
المبحث الثاني: التعاون السوري– التركي على المستوى الاقتصادي. ١٧٢
المبحث الثالث: مسار العلاقات التركية – السورية منذ مطلع عام ٢٠١٠: ١٧٨
المطلب الأول: التغييرات في السياسة الخارجية التركية تجاه سورية والمنطقة العربية بعد عام ٢٠١٠. ١٧٩
المطلب الثاني: مظاهر التوتر في العلاقات السورية– التركية بعد عام ٢٠١١. ١٨٦
المطلب الثالث: آفاق العلاقات السورية– التركية. ١٩٣
الخاتمة والنتائج العامة للبحث. ١٩٥
– مراجع البحث. ١٩٩

المقدمة:

شكّلت العلاقات السورية–التركية واحدةً من الظواهر الإشكالية في السياستين الإقليمية والدولية، حيث تقدّم العلاقات بين سورية وتركيا نموذجاً للعلاقات الدولية بين دولتين جارتين تحكمها عوامل عديدة تتراوح بين العداء والتعاون. كما تؤثر في علاقات الدولتين عوامل دولية وإقليمية. ولذلك تعد العلاقات السورية–التركية نموذجا دراسياً للعلاقات الثنائية والإقليمية ذات المسار متباين الاتجاه، والمتأثر بالمحيط الدولي والإقليمي. فقد كانت تلك العلاقات انعكاساً للصراع الدولي فترة "الحرب الباردة"، وخاصة في إقليم يعد من أكثر الأقاليم في العالم اضطراباً وتوتراً.

اتسمت العلاقات السورية–التركية بالتوتر والتناقض منذ بداية "الحرب الباردة" وحتى السنوات الأخيرة من القرن العشرين، وكاد سوء العلاقات وتوترها بين الدولتين يصل حد النزاع المسلح عدة مرات؛ كما حدث في عام ١٩٥٧ عندما هددت تركيا باجتياح سورية بتحريض من الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بسبب رفض سورية الدخول في أحلاف موالية للغرب. وهذا ما حصل أيضاً عندما ساءت العلاقات بين الدولتين عام ١٩٩٨ بسبب الخلاف حول عدة قضايا كالقضية الحدودية، ومشكلة المياه، ومسألة نشاط حزب العمال الكردستاني في سورية. إلا أنه بعد اتفاق أضنة عام ١٩٩٨ بدأت العلاقات السورية–التركية تشهد هدوءً ونمواً إيجابيا مطّرداً خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين على المستويات كافة قبل أن تعود العلاقات بين الدوليتين إلى حالة أزمة معمّقة؛ بسبب الأزمة السورية عام ٢٠١١ وموقف القيادة التركية منها، والتدخل التركي السافر في الشؤون الداخلية السورية الذي وصل حد التدخل المباشر؛ فتركيا تدرب وتموّل وتسهّل دخول المجموعات الإرهابية إلى سورية، وتحتضن على أراضيها قادة المعارضة السورية كل ذلك أدى إلى توتر العلاقات السورية–التركية بشكل غير مسبوق وبالتالي تجميد كل أنواع التعاون المشترك بين الدولتين. حيث تعد تركيا قائدة المعسكر المعادي لسورية.

مع نهاية "الحرب الباردة" بدأت تركيا تبحث لنفسها عن دور مركزي في الشرق الأوسط، لاسيما بعد استلام حزب العدالة والتنمية السلطة نهاية عام ٢٠٠٢، حيث حاول القادة الأتراك الطامحون إلى إعادة أمجاد الإمبراطورية العثمانية التوجه شرقاً من أجل تقوية موقع تركيا

الإقليمي والدولي، وحيازة القوة والمكانة في سبيل الاندماج مع الغرب، عبر الإعلان عن سياسة "تصفير المشكلات" مع دول الجوار. وفي الوقت ذاته عملت الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية على مساعدة حزب العدالة والتنمية بعد وصوله إلى الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢ لإبرازه كنموذج إسلامي لتصديره وتعميمه في منطقة الشرق الأوسط، والدول العربية بشكل خاص؛ لخدمة مصالح الدول الغربية في المنطقة.

أعطى اهتمام الحكومة التركية بالقضية الفلسطينية وخاصةً فيما يتعلق بفك الحصار عن قطاع غزة دفعًا كبيرًا لتطوير العلاقات السورية – التركية، وهي علاقات استراتيجية ومهمة بالنسبة إلى الأمن القومي التركي حيث تتمكن تركيا من خلال علاقتها الجيدة مع سورية من إيجاد الحلول للعديد من المشاكل في المنطقة كمشكلة الأكراد وحزب العمال الكردستاني. وكان لسورية رغبة في التعاون مع تركيا، خاصةً وأن حكومة حزب العدالة والتنمية شددت على حل المشاكل مع دول الجوار وتصفيرها، حيث وجدت سورية في هذا الإعلان ضمانة بأن تركيا لن تكون دولة توسعية، وليس لديها أجندة مذهبية أو عرقية تخدمها، وأنها ستبقى دولة علمانية، لاسيما أنّ القيادة التركية أظهرت حماسة خاصة لإصلاح العلاقات مع سورية وتطويرها على اعتبار أنها تشكِّل المدخل الطبيعي لتحرك تركي واسع باتجاه الدول العربية وإيران، وللظهور كلاعب أساسي على المسرح الشرق أوسطي. دخلت العلاقات التركية– السورية مرحلة جديدة من العلاقات الجيدة والمتميزة بلغت ذروتها عام ٢٠٠٩ عندما وقعت اتفاقية لتشكيل مجلس التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى بين الدولتين. ولم تقتصر الاتفاقيات بين الدولتين فقط على إلغاء تأشيرات السفر بين البلدين بل تعدَّت ذلك لتشمل التعاون في المجالات الاقتصادية الإنمائية المهمة. حتى أن هذه العلاقات التي نمت باطّراد سريع باتت تشكل نموذجاً لعلاقات تركيا مع دول الإقليم، وبعدها بدأ تطور العلاقات يسير باتجاه تطوير حلف استراتيجي يضم سورية والعراق وتركيا وإيران، وكان الاتفاق على تشكيل سوق حرة مفتوحة مشتركة قاب قوسين أو أدنى. وكنتيجة لتطور هذه العلاقات جاءت محادثات السلام غير المباشرة بين سورية و "إسرائيل" برعاية تركية. سعت تركيا إلى تأدية دورٍ كبيرٍ في خلق شراكة استراتيجية نموذجية تجمع الشعوب العربية مع تركيا وإيران، وتوجد نوعا من التوازن المطلوب لعلاقات تصب في مصلحة شعوب المنطقة. وبسبب تطور العلاقات السورية التركية وتحسنها، وبسبب موقف تركيا الداعم للقضية الفلسطينية زادت شعبية حزب العدالة والتنمية التركي

في المنطقة العربية. ولكن القيادة التركية بعد الأحداث في المنطقة العربية منذ عام ٢٠١٠، وبسبب تدخلها السافر في الشؤون الداخلية للدول العربية، وعلى الخصوص تدخلها في دعم المجموعات الإرهابية في سورية، ومعاداتها العلنية للقيادة السورية، هذا بالإضافة إلى تحسن العلاقات التركية-الإسرائيلية، ضحت بعلاقاتها الجيدة مع دول الجوار العربي وعلى الخصوص مع الجمهورية العربية السورية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في بيان وإيضاح العلاقات السورية-التركية في فترة زمنية محددة حيث انقلبت العلاقات بين الدولتين من حالة عداوة كبيرة، وعلاقاتٍ متوترة قبل اتفاق أضنة عام ١٩٩٨ إلى علاقاتٍ استراتيجية متينة في جميع المجالات بين الدولتين، وعلى الخصوص بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢ حيث عادت وانهارت العلاقات بين الدولتين بعد ظهور الأزمة السورية عام ٢٠١١. وتظهر أهمية هذه الدراسة أيضاً كونها تسلط الضوء على العلاقات السورية-التركية منذ اتفاق أضنة ١٩٩٨ حتى وقت إعداد هذه الدراسة، حيث تبين هذه الدراسة أسباب التقارب والتنافر في العلاقات السورية-التركية وتأثر هذه العلاقات بالأوضاع الإقليمية والدولية.

إن دراسة العلاقات بين سورية وتركيا يفيد المهتمين في الشأن السياسي، ويفيد صنّاع القرار السياسي لأنها تسلط الضوء على متغيرات كبيرة ومهمة حدثت بين الدولتين. كما أن الدراسة تعدّ تحليلاً وبياناً للمحددات الداخلية والخارجية في كلتا الدولتين، وتأثيرهما على المحيط الإقليمي والدولي، وبيان مسار العلاقات السياسية و الاقتصادية بين تركيا وسورية، كما تنبع أهمية الدراسة من كونها تتطرق إلى التغيرات في السياسة التركية بعد ٢٠١٠ وتأثيرها في العلاقات السورية – التركية.

أهداف الدراسة:

إن الغاية من هذه الدراسة تتمحور حول الآتي:

١- إيضاح ودراسة واستعراض العلاقات السورية-التركية منذ اتفاق أضنة عام ١٩٩٨، وحتى الأزمة السورية ٢٠١١.

٢- بيان دور وأثر المتغيرات الدولية والإقليمية بعد انتهاء "الحرب الباردة" على العلاقات السورية-التركية.

٣- بيان قضايا الخلاف والنزاع بين سورية وتركيا، وبيان مسائل التقارب بينهما.

٤- بيان أهم المحددات الداخلية والخارجية لكلتا الدولتين وتوجهاتهما، وتأثيرها على العلاقات بين الدولتين.

٥- بيان مسار العلاقات السياسية والاقتصادية منذ اتفاق أضنة ١٩٩٨ وحتى عام ٢٠١١.

٦- دراسة التغيرات في السياسة الخارجية التركية تجاه سورية بعد عام ٢٠١١ وتأثيرها في العلاقات السورية – التركية.

إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

إن العلاقات السياسية بين تركيا والدول العربية على العموم و مع سورية بشكل خاص، لا تقوم على أسس أصيلة راسخة، بل تستند إلى محددات ظرفية ترتبط بالعامل القيادي وما يترتب عليه من توجهات إقليمية ودولية بل وحتى إيديولوجية، أي إن العلاقات ما بين دول الإقليم لا تستند، بشكل عام ، إلى مؤسسات ذات تقاليد سياسية مستمرة، بل إلى علاقات شخصية بين قيادات هذه البلدان، وهذا ما يدفع إلى انتقائية في النهج السياسي البيني، وتباينات ظرفية تخل في منهج البحث وفقاً لتلك التغييرات. حيث اتسمت العلاقات السورية–التركية بالتأرجح ومرت بتقلبات حادة لذلك كانت إشكالية عدم اليقين السياسي بأطر العلاقات بين البلدين هي السائدة.

ومن أهم التساؤلات التي اعتمد عليها الباحث في دراسته هذه:

- ما تأثير انتهاء "الحرب الباردة" والمتغيرات الدولية والإقليمية على منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي تأثيرها على العلاقات السورية–التركية؟
- ما المتغيرات الداخلية والخارجية في كل من سورية وتركيا وتأثيرها على العلاقات بين البلدين؟
- ما أسباب اتفاق أضنة لعام ١٩٩٨ وآثاره على العلاقات السورية–التركية؟
- ما انعكاس انفتاح سورية اقتصادياً على تركيا؟
- ما تداعيات الأزمة السورية عام ٢٠١١ على العلاقات السورية–التركية؟
- ما الدور التركي في الأزمة السورية عام ٢٠١١؟
- ما مستقبل وآفاق العلاقات السورية–التركية في ضوء المتغيرات الإقليمية الراهنة؟

فرضيات الدراسة:

تستند الدراسة على ثلاث فرضيات هي:

- إن المتغيرات الدولية والإقليمية بعد انتهاء "الحرب الباردة" أثرت بشكل جلي على توجهات السياسة الخارجية لكل من سورية وتركيا
- تأثرت العلاقات السورية–التركية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، واحتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق عام ٢٠٠٣، بالإضافة إلى التراجع النسبي في العلاقات التركية–الإسرائيلية.
- أثرت الأحداث في المنطقة العربية بعد عام ٢٠١٠ على العلاقات السورية–التركية.

منهج الدراسة:

اعتمد الباحث على **منهج دراسة الحالة** من خلال ربط المتغيرات القائمة في العلاقات السورية–التركية على المستويين العمودي والأفقي، للخروج بإطار عام لتلك العلاقات. وعليه، فإن الباحث قد استخدم كذلك **المنهج التحليلي الوصفي**، لتبيان آثار كل متغير في العلاقات الثنائية.

الإطار الزمني:

تمتد الدراسة على فترتين زمنيتين، تشمل **الأولى** الفترة الواقعة من عام ١٩٩٨، وهي الفترة التي شهدت توقيع اتفاق أضنة بين الجانبين السوري والتركي، والذي على أساسه شهدت العلاقات الثنائية مساراً جديداً من التعاون فيما بينهما على مختلف الصعد، وحتى نهاية عام ٢٠١٠، إذ اتخذت هذه العلاقات منحى جديداً من التوتر بعد الانحياز التركي الى مشروع تغيير النظام السياسي في سورية. في محاولات لتدمير الدولة السورية.

أما **الفترة الثانية** للدراسة، فهي تشمل عام ٢٠١١ وحتى إعداد هذه الدراسة، حيث شهدت هذه الفترة جملة من المتغيرات في العلاقات السورية–التركية، في وقت كان الباحث يعد دراسته على ضوء العلاقات المؤسسة سابقاً، فأضاف الباحث مبحثاً خاصاً لتغطية هذه المتغيرات، علماً أن البحث قد أنجز وما تزال الأزمة مستمرة في سورية، وبالتالي فإن السمة الجديدة للعلاقات المتوترة ظلت مستمرة حتى تاريخ إنجاز هذا البحث. كما أن الباحث اعتمد في أجزاء من دراسته على

مرحلة زمنية سبقت اتفاق أضنة عام ١٩٩٨، لتوضيح البنى التي قامت عليها العلاقات السورية-التركية.

الدراسات السابقة:

لعل من أبرز الدراسات التي اعتمد عليها الباحث، الآتي:

١- دراسة **روبنس فيليب** الصادرة عن دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث في قبرص عام ١٩٩٣ بعنوان "**تركيا والشرق الأوسط**". حيث ركزت هذه الدراسة على المبادئ الأساسية للسياسة التركية قبل وصول حزب العدالة والتنمية في تركيا إلى الحكم، كما تطرقت الدراسة إلى الموقف التركي من أزمات الخليج المتتالية ثم تعرضت الدراسة إلى عدة قضايا في المنطقة العربية؛ وعلى الخصوص القضية الكردية، وما لها من تأثير على مستقبل العلاقات بين الدول الإقليمية؛ وخاصة سورية وتركيا والعراق وإيران. تناولت الدراسة أيضاً العلاقات التركية مع دول الجوار؛ وعلى الخصوص العربية منها، وقد استفدنا من الدراسة آنفة الذكر كونها تعرضت ولو بشكل جزئي للعلاقات السورية-التركية، وبيان أوجه الخلاف والتقارب في العلاقة بين الدولتين. إلا أن هذه الدراسة لم تتعرض بإسهاب إلى تأثير المتغيرات الدولية والإقليمية على العلاقات السورية-التركية. ولذلك يحاول الباحث من خلال دراسته هذه سد النقص في الدراسة آنفة الذكر من خلال الإضاءة على تحسن العلاقات السورية-التركية بعد اتفاق أضنة عام ١٩٩٨، والعوامل التي ساعدت على تحسنها وتطورها، كذلك بيان تردي هذه العلاقات بعد الأزمة السورية عام ٢٠١١.

٢- دراسة **أحمد داود أوغلو**، "**العمق الاستراتيجي.. موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**": وهذه الدراسة التي أسس فيها صاحبها لدور تركي إقليمي واسع، حيث تمكن بعد وصول حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم، وبعد اختياره كمستشار لرئيس الوزراء التركي ومن ثم وزير للخارجية التركية، من تحويل أجزاء كبرى من هذه الدراسة لتطبيقها على السياسة الخارجية التركية. (ترجمة محمد ثلجي وطارق عبد الجليل – مركز الجزيرة للدراسات – الطبعة الثانية ٢٠١١). تتألف هذه الدراسة من ثلاثة أقسام رئيسة، حيث يصوغ فيها المؤلف استراتيجية شاملة لسياسة تركيا في العالم؛ وعلى الخصوص فيما يتعلق بعلاقة تركيا بحلف شمال

الأطلسي، ومنظمة التعاون والأمن الأوربي، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومجموعة الدول الثماني الصناعية، ومجموعة الدول العشرين. وقد خلص مهندس السياسة التركية في دراسته هذه إلى أن الواقع يفرض على الدولة التركية مزيدا من الانفتاح والتكيف لا الصدام الحضاري، وعلى تركيا التوفيق بين عمقها التاريخي وعمقها الاستراتيجي، ولكن الأحداث في المنطقة العربية بعد عام ٢٠١٠ أثبتت زيف الادعاءات التركية، وفشلها في تطبيق ما قدمه أحمد داوود أوغلو في دراسته.

٣- دراسة **الدكتور عبد العزيز المنصور**، "**المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا**": حيث يتناول الباحث فيها أبعاد العلاقات السورية-التركية، وتحديداً المسببات الدافعة لأزمة عام ١٩٩٨، على مستوى المياه والحدود، وما نتج عنه من اتفاق أضنة عام ١٩٩٨. إضافة إلى تناول تحليلي للسياستين الخارجية السورية والتركية بأبعادهما ومساراتهما حتى تاريخ إنجاز تلك الدراسة (عبد العزيز المنصور - بيروت - مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٠). سيحاول الباحث التطرق بشكل مسهب إلى العلاقات السورية-التركية بعد وصول حزب العدالة والتنمية في تركيا إلى الحكم.

٤- دراسة **علي جلال عبد الله معوض** بعنوان "**الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط ٢٠٠٢-٢٠٠٧**": وهي رسالة قدمت لنيل درجة في العلوم السياسية من جامعة القاهرة عام ٢٠٠٩، حيث تعرضت الرسالة إلى دور تركيا الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط في الفترة الواقعة بين عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٧ إلى توجهات حكومة حزب العدالة والتنمية، ووضحت الدراسة دور تركيا في هذه المنطقة واستغلال هذا الدور في خدمة مصالحها في هذه المنطقة، كما تعرضت الدراسة أيضاً للتحليل التفصيلي لأدوار تركيا في هذه المنطقة؛ وعلى الخصوص دورها الهام في التأثير على السياسة الخارجية لدول هذه المنطقة. كما تناولت الدراسة الوساطة التركية لحل النزاع العربي-الإسرائيلي (حيث استطاعت تركيا استخدامها ببراعة في خدمة مصالحها في المنطقة)؛ حيث توسطت تركيا بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وبين سورية و "إسرائيل"، هذا بالإضافة إلى رفض البرلمان التركي استخدام المجال الجوي التركي لضرب العراق عام ٢٠٠٣. ولسد النقص في الدراسة آنفة الذكر ستحاول الدراسة

بيان الدور السلبي والمدمر الذي لعبته تركيا في الأحداث العربية منذ ٢٠١٠ وحتى إعداد هذه الدراسة؛ وعلى الخصوص الدور السلبي الذي لعبته في الأزمة السورية عام ٢٠١١، وهذا ما أدى إلى ضعف الدور التركي في المنطقة العربية وتراجع شعبية حزب العدالة والتنمية فيها، وتوتر العلاقات التركية مع معظم دول الجوار.

٥- دراسة الدكتور عقيل محفوض، "سورية وتركيا.. الواقع الراهن واحتمالات المستقبل": ويسعى صاحبها إلى قراءة العلاقات السورية-التركية ضمن البيئات المحيطة بالدولتين، وأثر هذه البيئات على مسار العلاقات الثنائية فيما بينهما (بيروت – مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٩).

أما بالنسبة لهذه الدراسة، فقد عمل الباحث على تقسيم الدراسة إلى ثلاث مراحل، قبل اتفاق أضنة، والمرحلة الممتدة بين عامي ١٩٩٨-٢٠١٠. كما تناول الباحث العلاقات السورية-التركية في بعديها السياسي والاقتصادي، وضمن البعد العربي. حيث تناول الباحث تطور العلاقات بين تركيا وسورية من مقولةٍ أساسية تخص عوامل التجاذب والتنافر، وعلى التركيز في علاقة الدولتين على دائرتي نشاط، المنطقة العربية (الصراع العربي-الإسرائيلي)، وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. هدف الباحث عقيل محفوض إلى بيان الخلفية التاريخية للعلاقات بين سورية وتركيا، حيث عدّ الباحث أن السياسة الخارجية البينية بينهما تتميز باللاحسم والتردد والتأجيل. حقيقةً تعد هذه الدراسة جهداً كبيراً في تحليل ظاهرة السياسة بين الدولتين. وستعنى دراستنا هذه ببيان العلاقة السورية-التركية خلال الأزمة السورية منذ عام ٢٠١١ وحتى إعداد هذه الدراسة.

٦- دراسة **محمود خليل يوسف القدرة** بعنوان "**تطور العلاقات السياسية التركية-السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية ٢٠٠٧-٢٠١٢**"، وهي رسالة قدمت لنيل رسالة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط في كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة الأزهر – بغزة ٢٠١٣. تناولت الدراسة بالتفصيل العلاقات السياسية بين تركيا وسورية منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا خلال فترة حكمه الثانية، وهذه الفترة التي تميزت بجمع تناقضات في العلاقة بين الدولتين، حيث كانت في المرحلة الأولى إيجابية بينما

أصبحت في المرحلة الثانية سلبية ومتردية وعلى الخصوص بعد الأزمة السورية عام ٢٠١١. وقد حللت الدراسة العلاقة بين الدولتين من خلال تحليل أنظمتهما والتعرض للمصالح العليا لكلتا الدولتين، كما قام الباحث بتحليل العوامل والمؤثرات المحيطة بصانعي القرار في السياسات الخارجية لكل من الدولتين، وقد خلصت الدراسة إلى أن الدولة التركية تسعى لتأدية دور إقليمي في المنطقة العربية عبر البوابة السورية، ومن خلال تأييد ما يسمى "المعارضة السورية" ضد الدولة السورية بغية توطيد مكانة تركيا ودورها في رسم معالم المنطقة. سيحاول الباحث بيان المتغيرات التي طرأت على السياسة الخارجية التركية بعد الأحداث في المنطقة العربية، وتأثرها في العلاقات السورية–التركية.

تقسيم الدراسة:

تقع الدراسة في مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة. توضح المقدمة المحددات والأطر التي اعتمدها الباحث في إنجاز هذه الدراسة.

ويتناول الفصل الأول من هذه الدراسة دراسة الأطر الدولية والإقليمية الحاضنة للعلاقات السورية–التركية بعد انتهاء "الحرب الباردة" من خلال ثلاثة مباحث، في المبحث الأول استعراض الإطار الدولي بعد انتهاء "الحرب الباردة"، وفي المبحث الثاني المتغيرات الإقليمية وأثرها على العلاقات السورية–التركية وأثرها في العلاقات السورية–التركية، بينما يتناول المبحث الثالث محددات السياسة الخارجية السورية والتركية وتوجهاتهما.

فيما يتناول الفصل الثاني أيضا إطار التعاون السوري–التركي بعد اتفاق أضنة من خلال مبحثين، يستعرض المبحث الأول الانفتاح التركي على سورية، في حين يدرس المبحث الثاني اتفاق أضنة بين سورية وتركيا عام ١٩٩٨.

أما الفصل الثالث، فقد خصصه الباحث لتناول مسار العلاقات التركية–السورية بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢ من خلال ثلاثة مباحث، استعرض المبحث الأول التعاون السوري–التركي على المستوى السياسي، بينما تناول المبحث الثاني التعاون السوري–التركي على المستوى الاقتصادي، ومن ثم أفرد الباحث مبحثاً ثالثاً خاصاً بمسار العلاقات السورية–التركية بعد عام ٢٠١٠.

فيما تسعى خاتمة البحث، إلى توضيح نتائج هذه الدراسة، والإجابة على تساؤلاتها.

الفصل الأول

الأطر الدولية والإقليمية التي نشأت فيها العلاقات السورية-التركية بعد انتهاء "الحرب الباردة".

يتناول **الفصل الأول** من هذه الدراسة ومن خلال ثلاثة مباحث دراسة الأطر الدولية والإقليمية التي نشأت فيها العلاقات السورية-التركية بعد انتهاء "الحرب الباردة".

في **المبحث الأول** الإطار الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة.

وفي **المبحث الثاني** المتغيرات الإقليمية بعد انتهاء "الحرب الباردة" وأثرها على العلاقات السورية-التركية.

بينما يتناول **المبحث الثالث** محددات وتوجهات السياسة الخارجية لكل من سورية وتركيا.

المبحث الأول:

الإطار الدولي بعد انتهاء "الحرب الباردة"

عرف العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بداية "الحرب الباردة" بين المعسكر الرأسمالي (الولايات المتحدة الأمريكية) ودول أوربا الغربية والمعسكر الاشتراكي (الاتحاد السوفييتي) ودول أوربا الشرقية والتي استمرت حتى عام ١٩٩١، وأصبحت البيئة الدولية الجديدة أولى الأطر التي تحدد مسار العلاقة على المستوى الدولي من جهة، وعلى المستويات الثنائية من جهة أخرى، حيث ينعكس شكل النظام الدولي بتوازناته وآلياته على كافة المستويات الفرعية التحليلية.

ولقد مر النظام الدولي خلال القرن العشرين، بعدة أشكال مختلفة، ما بين التعددية القطبية في بداية القرن العشرين، وانتقالاً إلى الثنائية القطبية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ومن ثم أحادية قطبية تمثلت في قيادة الولايات المتحدة الأمريكية لهذا النظام بعد انتهاء الحرب الباردة، تاركاً هذا التنوع أثره على العلاقات الدولية في ظل كل نظام.

يتسم النظام الدولي بالحضور بقوة في تحديد السياسة الداخلية والخارجية للدول؛ خاصةً الدول الصغيرة التي تأسست بالأصل بإيعاز من هذا النظام وفق آلية عامة يقوم بتحييده لها، أو بتسيير هذه الدول وفق أجندة يقررها النظام الدولي مسبقاً[1].

المطلب الأول:

طبيعة النظام الدولي بعد انتهاء "الحرب الباردة"

أدى نظام الأحادية القطبية، الذي ساد بعد "الحرب الباردة" وتكرّس بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، إلى انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة على مجلس الأمن الدولي وتوظيف المجلس في تدخله بالصراعات الدولية بما يتوافق مع تلك السياسة، وقد تربّعت الولايات المتحدة الأمريكية على قمة النظام العالمي الجديد دونما منافسة أو تحدٍ، ويدعم مكانتها هذه تأييد حلفائها الغربيين من

---

[1] محمود خليل يوسف القدرة، تطور العلاقات السياسية التركية-السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية ٢٠٠٧-٢٠١٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية (غزة: جامعة الأزهر، ٢٠١٣)، ص٨٧.

جانب، وقدرتها على استخدام قوتها العسكرية لحسم أي صراع أو نزاع تقرر الاشتراك فيه لتحقيق مصالحها.

ومهّد انهيار الاتحاد السوفييتي إلى إفساح المجال أمام الولايات المتحدة الأمريكية لتبقى الدولة المهيمنة على الشؤون الدولية، وأن تصبح، وبما تمتلكه من قوة ومكانة، مركزا للقوة العالمية، قادرة على استخدام وتوظيف ما تمتلكه من عناصر للقوة لتحقيق مصالحها في تنظيم وإدارة الشؤون الدولية دونما منافسة حقيقية أو تحدٍ جوهري من جانب أي قوة دولية أخرى.

ورغم التباين في الإقرار بدخول النظام الدولي مرحلة جديدة تمثّلت في الأحادية القطبية، ويعرف جورج ليسكا في النظام أحادي القطبية، بأنّه: "تلك الدولة التي تتجاوز الدول الأخرى، بحجمها، ومداها ورقعتها، ورسالتها في العالم، فدولة من هذا النوع، تتصف باتساع مصالحها وتعهداتها، وكبر شعورها بأنها ممهورة برسالة كونية[1].

فيما يجد ريتشارد هاس أنّ العالم يدخل حقبة اللّاقطبية، أي عدم وجود طبقة عليا من الدول الكبرى يمكن النظر إليها باعتبارها أقطاباً، ويرى أنّ من عوامل ذلك[2]:

- نشوء دول إقليمية ذات تأثير كبير، أقل قوة من قائمة الدول الكبرى المعروفة، لكنها تُنافِسها على مستوى الأقاليم، وعلى مستوى بعض القضايا العالمية.
- بروز لاعبين عالميين ليسوا دولاً، كجماعات "الإرهاب" الدولي والشركات متعددة الجنسيات.

وإن كان قد ساد في الفترة الأولى من مرحلة ما بعد انتهاء "الحرب الباردة"، اعتقاد بأن العالم يتجه نحو نمط جديد من العلاقات الدولية يعمه السلام والاستقرار، في ظل منظمة الأمم المتحدة التي تأسست مباشرةً بعد الحرب العالمية الثانية، فإن هذا الاعتقاد سرعان ما تبدد مع اندلاع أزمات جديدة أدت إلى حروب إقليمية وأهلية أدت إلى مقتل الملايين من البشر كالحروب في الشرق الأوسط، وفي البلقان، وافريقيا، وأمريكا اللاتينية.

---

[1] سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة (عمّان: الأهلية للنشر، ط١، ١٩٩٩)، ص١٣٠.

[2] خالد الحروب، "في الفكر السياسي الأمريكي الجديد: عودة التاريخ ورابطة الديمقراطيات"، المستقبل العربي، العدد ٣٥٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الثاني ٢٠٠٨)، ص٣٣.

وقد عدّ روبرت كاغان، بأنّ: "الظن بنزوع العالم نحن الليبرالية والسلام عقب انتهاء "الحرب الباردة"، كان "طوباوياً وساذجاً" ، وأنّ الفترة القصيرة التي شهدها العالم بعد انهيار الكتلة الاشتراكية وتفوق الولايات المتحدة على منافسيها، وبروز عالم القطبية الأحادية، أوحى باستنتاجات خاطئة، أكثرها جسامة بأنّ الصراعات بين الأمم توقفت أو انخفضت إلى مستوى قريب من الصفر، على عكس الحركة العادية للتاريخ، وهي الحرب والصراع[١]".

كما أن نهاية "الحرب الباردة" لم تخفّض الأهمية التي تُعلّق على الأسلحة النووية، خلافاً لما كان يأمل فيه الكثيرون، حيث أن الحوافز لدى الدول في امتلاك أسلحة نووية قد زادت في الفترة التي أعقبت الحرب الباردة لأسباب منها[٢]:

الأول: إن احتفاظ الدول النووية بترسانتها النووية يوضح أنها تعدّها ذات دور إيجابي في توفير الأمن، كما أنّ استمرار الاعتماد على الردع النووي، ينبّه بقية المجتمع الدولي، إلى أنّ الأسلحة النووية لا تزال مفيدة، ممّا يتناقض مع الرسالة الصريحة التي تشدّد عليها هذه الدول ذاتها بوجوب منع انتشار تلك الأسلحة.

الثاني: هي أنّ الدول التي لا تملك أسلحة نووية، والتي فقدت ضمانة الردع الموسّع التي كانت توفرها لها سابقاً القوتان الأعظم، باتت لديها حوافز أكبر لحيازة أسلحة نووية بوجود الردع الموسع أو "المظلة النووية"، عندما تَعِدُ دولة حائزة للأسلحة النووية بأن تهب لمساعدة دولة غير نووية في حال تعرضها للهجوم، ومع التراجع عن الردع الموسّع أصبحت تشعر هذه الدول بأنها مكشوفة أمنياً.

الثالث: هي أن التقاء فقدان الردع الموسع مع الديناميكية الإقليمية زاد من حوافز الانتشار، بحيث يمكن اعتبار عدم الاستقرار الذي سبّبه تفكك تحالفات "الحرب الباردة"، بمثابة حافز للدول غير النووية لكي تمتلك أسلحة نووية رادعة.

---

(١) المرجع السابق، ص٢٤.

(٢) برايان وايت وآخرون، قضايا في السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط١، ٢٠٠٤)، ص١٢٨–١٢٩.

وقد رسمت السنوات التي تلت نهاية "الحرب الباردة"، شكل النظام الدولي وآلياته، فلم تستطع نظريات السلام، ودعوات تشكيل الحكومة العالمية، وإعطاء دور أكبر وفاعل للأمم المتحدة من فرض ذاتها على توجهات القوة العظمى – الولايات المتحدة الأمريكية – كما لم تستطع المنظمات الدولية؛ وبشكل خاص منظمة الأمم المتحدة، من خلق بيئة عمل مشترك تدفع نحو حلٍّ عادلٍ للصراعات الدولية والإقليمية، أو أن تحقّق السلام العالمي عبر التشريعات القانونية، أو خلق آليات جديدة قادرة على استبعاد استخدام القوة العسكرية كوسيلة لفضّ المنازعات الدولية... فالوضع الدولي عقب انتهاء "الحرب الباردة"، لم يتغير من ناحية استمرار حالات الصراع والحروب، وبقاء القوة العسكرية هي المحدد الأول لدور الدول، غير أنّ اختلال موازين القوى لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، خلق نظاماً دولياً أحادياً، عملت من خلاله على تعزيز نفوذها العسكري، وتوسيع مصالحها، موظّفة في ذلك القوى المتحالفة معها ومجلس الأمن.

وهذا ما اتضّح جليّاً من خلال غزو الولايات المتحدة الأمريكية واحتلالها للعراق عام ٢٠٠٣ خارج إطار مجلس الأمن واستناداً للنفوذ العسكري الأمريكي الذي لم يكن هناك من رادعٍ أو مجابه له.

غير أن شكل النظام الدولي بعد انتهاء "الحرب البادرة"، والمتمثل في انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالقرار الدولي، لم يستقر على ذاك الشكل طويلاً، وخاصة بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣، وعودة بعض القوى الدولية لممارسة شيء من الضغط على المستوى الدولي لتحقيق مكاسب جديدة، مما أدى إلى ظهور ما عرف لاحقاً بالمجموعات الدولية مثل منظمة شنغهاي ومجموعة البريكس، حيث حصل توافق بين عدة أطراف دولية حول مصالح ورؤى محددة لأطر إدارة تلك المصالح، ضمن آليات مرنة، ومتوافقة مع التراتبية المؤسساتية الدولية القائمة (منظمة الأمم المتحدة)، ودون أن تشكل تحدياً مباشراً لشكل النظام الدولي أحادي القطبية، أو تصادماً معه، معتمدة في حراكها الرئيس على المحور الاقتصادي، وتدخل محدود في الأزمات الدولية(١).

(١) محمد فايز فرحات، "الدول الصاعدة وتأثيراتها في النظام الدولي"، السياسة الدولية، العدد ١٨٥ (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تموز ٢٠١١)، ص١٢.

وقد أضحت المجموعات الدولية إحدى الظواهر الأساسية المميزة للسياسات الدولية والنظام الدولي في مرحلة ما بعد "الحرب الباردة". ورغم وجود العديد من التناقضات بين هذه المجموعات، من حيث الأهداف، وحجم العضوية ودرجة استقرارها وتماسكها، أو من حيث أنماط تفاعلاتها مع النظام الدولي والمؤسسية الدولية التقليدية، التي تطورت عقب الحرب العالمية الثانية وعقب "الحرب الباردة"، إلا أنه يوجد العديد من القواسم المشتركة بين هذه المجموعات على نحو يسمح بالتعامل معها كظاهرة مستقرة في السياسات الدولية ونظام ما بعد "الحرب الباردة". وقد ارتبطت هذه الظاهرة بشكل أكثر وضوحاً بالاقتصادات الصاعدة، حيث يأتي في مقدمتها مجموعة العشرين، ومجموعة البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا)[1].

فقد أدى انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء "الحرب الباردة"، ومن ثم تفرّد الولايات المتحدة الأمريكية بالنفوذ والمكانة الدولية، إلى تأثر بعض دول منطقة الشرق الأوسط بطبيعة النظام الدولي الجديد؛ وخاصةً فيما يتعلق بالصراع العربي الصهيوني (وخسارة الجانب العربي للحليف الروسي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي مما أثر سلباً على الوضع العربي). فقد أدى التفرد الأمريكي خاصة في عهد الرئيس جورج بوش الابن، إلى سياسات انعكست في المقام الأول على منطقة "الشرق الأوسط" وزعزعت استقرارها[2]، فقد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية في عهده إلى التدخل المباشر في الشرق الأوسط.

إن مفرزات البيئة الأحادية القطبية، كانت واضحة في إقليمين رئيسين، وهما إقليم شرق أوروبا، وإقليم الشرق الأوسط، حيث شهد هذان الإقليمان صراعات لتصفية آثار "الحرب الباردة" من جهة وفرض النظام الأمريكي العالمي من جهة أخرى، فبرزت في منطقة الشرق الأوسط حرب الخليج الثانية عقب احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠، وبعد تدمير القوة الاقتصادية والعسكرية للعراق في هذه الحرب جاءت مبادرة الرئيس جورج بوش الأب لعقد مؤتمر مدريد

---

(١) المرجع السابق، ص١٢.

(٢) السيد أمين شلبي، "من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد"، السياسة الدولية، العدد ١٧٩، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، كانون الثاني ٢٠١٠)، ص٣٢.

للسلام في الشرق الأوسط على أساس قراري مجلس امن ٢٤٢ و٣٣٨ (الأرض مقابل السلام)، حيث كانت إدارته تطمح إلى ترتيب السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والخليج العربي لعقود قادمة وتحديد دور مستقل مركزي لإسرائيل لا يقل أهمية عن الدور العسكري بحيث يضاف إليه دور سياسي واقتصادي وثقافي أعقبها جملة حروب إسرائيلية على لبنان وقطاع غزة، كما كان من أبرز ملامح هذا النظام الدولي على المستوى العربي، احتلال العراق عام ٢٠٠٣، وبروز الدور السوري المناهض لاحتلال العراق وما تبعه من تهديد أمريكي ومحاولة لمحاصرة سورية، وتحول تركيا إلى طرف في الصراع الداخلي العراقي، تعامل تركيا مع شمال العراق على أنه دولة مستقلة وتوقيع اتفاقيات اقتصادية مع إقليم كردستان، بعد أن كانت تشدد على وحدة الأراضي العراقية أثناء الاحتلال الأميركي للعراق، لذا، يسعى الباحث في المطلب الثاني إلى إبراز سياسة الدول الكبرى بعد "الحرب الباردة" وأثرها في العلاقات السورية التركية.

المطلب الثاني:

سياسات القوى الغربية بعد "الحرب الباردة" تجاه الشرق الأوسط، وأثرها في مسار العلاقات السورية-التركية

أولاً- السياسات الأمريكية في "الشرق الأوسط":

بعد انتهاء "الحرب الباردة" وتفكك الاتحاد السوفييتي، وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها أمام مجموعة من القضايا الدولية، التي تعدّ مداخل مهمة لنظام دولي جديد، والتي تعين عليها الإسراع في معالجتها، فكان من تلك الاستحقاقات:

١- ملء الفراغ الذي أحدثه انهيار الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية على الصعيد الدولي.

٢- إعادة النظر في العلاقات الأمريكية مع حلفائها الأوروبيين؛ وعلى الخصوص في الشرق الأوسط، بما يحفظ تفوقها.

٣- ضبط الصراع العربي – الإسرائيلي، بما يحول دون تفجّره .

٤- تسخير مؤتمر مدريد الذي عقد عام ١٩٩١ لتنفيذ المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط.

٥- القضاء وتحجيم القوى والحركات المناوئة للولايات المتحدة الأمريكية (على الخصوص الدول وحركات التحرر والمقاومة التي تعارض السياسات الإقليمية في هذه المنطقة مثل: سورية ولبنان والمقاومة اللبنانية والفلسطينية..).

٦- تشجيع الدول العربية على التطبيع وإقامة علاقات اقتصادية مع الكيان الصهيوني بما يتناسب مع مصالحه.

٧- تبني رسالة عالمية – نشر الديموقراطية، حقوق الإنسان– كمدخل وكمبرر تدخلات عسكرية.

بالإضافة إلى المسائل آنفة الذكر فإن السياسة الأمريكية في المنطقة العربية تعمل جاهدة للقضاء على أنظمة الحكم التي تعارض وتمانع سياستها في هذه المنطقة، مثل النظام العراقي، ومحاولة الضغط على القيادة السورية التي عارضت كل السياسات الأمريكية في المنطقة منذ عهدٍ طويل؛ وعلى الخصوص معارضة سورية للغزو الأمريكي للعراق واحتلاله ٢٠٠٣، ورفضها القاطع للإملاءات الأمريكية. كما حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إبقاء تركيا حليفاً طيعاً لخدمة مصالحها في المنطقة.

وفقاً لرأي الباحث روبير هنتر، فقد تزامنت حرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١ مع تفكك الاتحاد السوفييتي، وساهم كلاهما في حصول نتائج هامة لصالح الغرب، وبالتالي لصالح إقامة نظام دولي جديد. فانهيار منظومة الدول الاشتراكية أدى إلى توحيد المعسكر الغربي في مواجهة بقية دول العالم، وكان تطبيق ذلك في غزو العراق ٢٠٠٣ وتزايدت قدرته على التدخل، وبرزت محاور جديدة للمنافسة في إطار العالم الصناعي المتقدم. وقد أدت حرب الخليج الثانية أيضاً، إلى تعزيز التفاهم بين الدول المتقدمة إزاء دول العالم الثالث، وكنتيجة من نتائج الحرب هذه، تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من السيطرة المباشرة على نفط الخليج العربي، بشكل يمنحها قدرة أكبر على ضبط العالم والهيمنة عليه، كما يعطيها أيضاً إمكانية أكبر على مواجهة البلدان الصناعية وأهمها الصين، وقدرة أكبر للتحكم في الساحة الدولية، وإمكانية أكبر لاحتواء دول العالم الثالث، وتحييدها،

وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتبقى متفوقة على أوروبا، وتوظيف الأمم المتحدة لتحقيق أهدافها[١].

نبّه الغزو العراقي للكويت مؤسسة الحكم الأمريكية بكل قطاعاتها، وبغض النظر عن انتماءاتها الحزبية والسياسية، على مصدر آخر للتهديد، تمثّل في القوى الإقليمية الصاعدة، أو الراغبة في تغيير الأوضاع الإقليمية والدولية بالقوة، فأضافت التهديدات الإقليمية مصدراً جديداً لتهديد الأمن القومي الأمريكي، مما يستدعي استجابة أمريكية تعيد الولايات المتحدة الأمريكية إلى الساحة العالمية، وتحافظ على قوة الاهتمام الاستراتيجي العالمي للولايات المتحدة الأمريكية[٢].

وبعد حرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١، أضحت الولايات المتحدة الأمريكية متفردة كدولة عظمى تتحكم بزمام المبادرة بشكل كبير للتدخل في الأزمات العالمية والدفاع عن مصالحها، وأن تأخذ بزمام المبادرة الدبلوماسية والعسكرية في مواجهة أيّ تحول كبير يعرّض النظام الدولي الذي تريده، للخطر. وأدارت الولايات المتحدة الأمريكية الأزمة والحرب ضد العراق عام ١٩٩١ بالطريقة التي تحقق لها هدفين رئيسين[٣]:

الأول: ضمان وجود أمريكي عسكري كبير ودائم في منطقة الخليج العربي (بموافقة وتمويل خليجي مباشر).

الثاني: التعجيل بانهيار الاتحاد السوفييتي.

على الرغم من انتهاء "الحرب الباردة"، وانتصار الولايات المتحدة الأمريكية في حربها لتحرير الكويت ١٩٩١، إلَا أن قضية الصراع العربي-الإسرائيلي، بقيت تشكّل هاجساً كبيراً

---

(١) سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، مرجع سابق، ص٣٤-٣٥.

(٢) محمد السيد سعيد، "النتائج العربية والدولية لأزمة الخليج الثانية من منظور الاقتصاد السياسي"، في: مجموعة باحثين، الغزو العراقي للكويت (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٩٥، ١٩٩٥)، ص٦٥٧.

(٣) حسن نافعة، "انهيار نظام الأمن الجماعي"، السياسة الدولية، العدد ١٦١، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تموز ٢٠٠٥)، ص٥٦.

للسياسة الخارجية الأمريكية التي سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إيجاد حلول سلمية لهـذه القضية تنهي ذلك الصراع بما يخدم توجهاتها الدولية الجديدة سيما فيما يتعلق بخدمـة الكيـان الصهيوني، حيث توجد ثلاثة عوامل تكمن وراء قرار الولايات المتحدة الأمريكية بطرح مبادرة مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط ١٩٩١ بعد عقد من الإهمال الفعلي لتلك القضـية بعـد التوقيع على معاهدات كامب ديفيد ١٩٧٨ ومعاهدة السلام المصرية– الإسرائيلية عام ١٩٧٩:

الأول: أقرت الإدارة الأمريكية بأنّها حتى وإن انتصرت في حرب الخليج الثانيـة١٩٩١ ، فإنّها لم تتمكن بعد من إزالة أسبابها وأهمها قضية فلسطين التي تشكّل خطراً ليس فقـط علـى منطقة الشرق الأوسط بل تؤثر بشكل مباشر على مصالح الولايات المتحـدة الأمريكيـة فـي المنطقة.

الثاني: أخذت الإدارة الأمريكية تدرك بأنّه مهما كانت مصادر النفط الأخرى التي تعتمـد عليها الولايات المتحدة والدول الغربية، فما من مصدر منها قـادر فـي المسـتقبل المنظـور التعويض عن نفط الخليج العربي.

أما بالنسبة لعلاقة الولايات المتحدة الأمريكيـة بالـدولتين موضـوع الدراسـة (تركيـا، وسورية)، بالنسبة للأولى فقد اتسمت علاقة الولايات المتحدة بها لفترة طويلة من الـزمن منـذ نهاية الحرب العالمية الثانية وتقريباً حتى حرب الخليج الثانية ١٩٩١ بالثبات، وعلى الخصوص بعد الدور الذي قامت به تركيا في سياسة الاحتواء الأمريكية لتطويق الاتحاد السوفييتي بـدول مؤيدةٍ لها، وإقامة قواعد عسكرية في هذه الدول، ولذلك خصصت الولايات المتحدة الأمريكيـة مساعدات مالية كبيرة لتركيا من خلال مبدأ ترومان عام ١٩٤٧.

على طول هذه الفترة أقامت الولايات المتحدة الأمريكية العديد مـن القواعـد العسـكرية ومحطات التنصت داخل الأراضي التركية. كما أصبح لتركيا دور رئيس في سياسة الولايـات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية بعد انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي عام ١٩٥٢.

استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية تركيا لتكون قاعدة للتدخل والضغط على سورية في أزمة عام ١٩٥٧، كون سورية رفضت الانضمام إلى حلف بغداد ١٩٥٥، وعارضت السياسات الأمريكية والغربية في المنطقة العربية.

وبدعم أمريكي أضحت العلاقات التركية مع الكيان الصهيوني متميزة ووطيدة منذ اعتراف تركيا بـ"إسرائيل" عام ١٩٤٩ وحتى إعداد هذه الدراسة باستثناء بعض التوترات بين تركيا والكيان الصهيوني بعد قصف إسرائيل لسفن أسطول الحرية ٢٠١٠ المتجهة لفك الحصار عن قطاع غزة ومقتل العديد من الأتراك.

وعلى الرغم من حالات التوتر بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، ولا سيما بعد الأزمة القبرصية عام ١٩٧٤ وحول مجازر الأتراك بحق الأرمن عام ١٩١٥، ومستقبل العراق، والعلاقات مع إيران في عهد الشاه...

إلا أن هذه العلاقات سرعان ما عادت أقوى وأمتن خاصةً بعد توقيع اتفاقية التعاون الدفاعي والاقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا في ١٠ كانون الثاني ١٩٨٠ التي ساهمت في تعزيز دور تركيا الاستراتيجي والعسكري في منطقة الشرق الأوسط. على أثر توقيع هذه الاتفاقية حصلت تركيا على مساعدات عسكرية أمريكية وصلت قيمتها إلى ٩٤٣ مليون دولار عام ١٩٨٥ بعدما كانت هذه المساعدات لا تتجاوز عام ١٩٨٠ ما يساوي ٤٠٠ مليون دولار فقط[١]. لقد كان الهدف من توقيع اتفاقية التعاون الدفاعي والاقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، هو التعويض عن خسارتها لنظام الشاه ١٩٧٩ الموالي لها.

أما في مرحلة ما بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠١١ زادت أهمية تركيا كلاعب رئيس في إطار الحرب الأمريكية على الإرهاب، حيث رحبت القيادة التركية بتعديل المادة الخاصة بمعاهدة حلف شمال الأطلسي والتي تفرض على الدول الأعضاء تقديم جميع أشكال المساعدة لأية دولة تواجه عدواناً خارجياً، ومباشرةً قامت تركيا بتسهيل استخدام مجالها البري والجوي للقوات الأمريكية لبدء الحرب على أفغانستان في تشرين الأول عام ٢٠٠١[٢].

تدهورت العلاقات الأمريكية-التركية، خاصة مع الحرب الأمريكية على العراق في ٢٠٠٣ التي صاحبها مطالبة الأكراد العراقيين بالاستقلال والحكم الذاتي مما زاد من مخاوف تركيا لاحتمالية قيام دولة كردية على حدودها الجنوبية، الأمر الذي يرتب تزايد الضغوط الانفصالية. ومع تولي إدارة أوباما سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، عمل الرئيس

---

(١) نبيل صدري، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ عام ١٩٤٥، (دمشق: دار صبرا للطباعة والنشر، ١٩٨١)، ص١٥٦.

(٢) محمود خليل يوسف القدرة، مرجع سابق، ص٩٢.

أوباما على إعادة العلاقة لسابق قوتها وتعزيز الشراكة الأمنية بين البلدين، وليس أدل على ذلك من زيارة أوباما لأنقرة في نيسان عام ٢٠٠٩، والتغيير المصاحب للهجة الخطـاب التركـي. وتعبيراً عن تقدير أهمية تركيا الاستراتيجية المتزايدة للولايات المتحدة ومصالحها فـي الخلـيج العربي والشرق الأوسط وآسيا الوسطى، كعنصر استقرار في هذه المناطق الحافلـة بعناصـر التوتر، وضمن الرؤية الأمريكية لأهمية تركيا الاستراتيجية، فقد حصلت تركيا على ٣ فرقاطات أمريكية في ١٩٩٧/٨/٢٠، كما أعلن البنتاغون في ١٩٩٧/١٠/١١ عن أن تركيا ستحصل على ١٣٨ صاروخاً بعضها مضاد للسفن وأخرى مضادة للطائرات[١].

إن الموقف الأمريكي السلبي تجاه تركيا بعد رفضها المشاركة في الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ كان عاملاً لمزيد من التقارب التركي-العربي، حيث تلاقت المصالح العربية والتركيـة على ضرورة الإبقاء على وحدة العراق وعدم تقسيمه الذي يشكل خطراً على الأمـن القـومي العربي والأمن القومي التركي، حيث دعت تركيا لمؤتمر يضم دول الجوار العراقي لتشكيل حالة ضغط على بعض العراقيين والأمريكيين الذين يسعون لتقسيم العراق خاصة فـي ظـل رغبـة كردية للاستقلال ودعم إسرائيلي مطلق لهذا التوجه. لكن هذه الدعوة التركية لم تلق لها صـدىً سوى لدى القيادة السورية...وبذلك تكون التقت انقرة مع دمشق التقاءً عملياً في هذا الموضـوع رغم الضغوط الأمريكية والعربية لوقف هذا التحسن في العلاقات السورية-التركية خاصة بعـد اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري ٢٠٠٥[٢].

وحسب وجهة نظر الباحث خورشيد حسن دلي فإن المتغيرات الدوليـة أدت إلـى بـروز اتجاهين أساسيين في السياسة الخارجية التركية[٣]:

- اتجاه تقليدي علماني تمثله الأحزاب العلمانية التي تحمل إرث مصطفى كمال أتاتورك علـى اختلاف مشاربها من اليسار إلى اليمين، ويعد الجيش التركي نفسه الحامي للعلمانية ولمبادئ أتاتورك، ويعتقد هذا الاتجاه أن تركيا دولة أوربية ويجـب "أوربتهـا" بشـكل كامـل وأن

---

[١] وليد رضوان، العلاقات العربية-التركية (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط١، ٢٠٠٦)، ص٢٧٣.

[٢] محمد خليل يوسف القدرة، العلاقات السياسية التركية-السورية في ظل المتغيـرات الإقليميـة والدوليـة، ٢٠٠٧-٢٠١١، مرجع سابق، ص٩٢.

[٣] خورشيد حسن دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، (دمشق: اتحـاد الكتـاب العـرب، ط١، ١٩٩٩)، ص١١.

التغييرات الدولية الحاصلة لن تغير من هذا الاعتقاد شيئاً سوى زيادة دور تركيا الأمني في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

- اتجاه إسلامي تمثله التيارات الدينية والأحزاب الإسلامية، وفي مقدمتها حزب الرفاه الذي حله الجيش، تحول لاحقاً إلى حزب الفضيلة (حالياً حزب العدالة والتنمية)، ويعتقد هذا الاتجاه أنه لابد من الانفكاك التدريجي عن الغرب ومؤسساته والعودة التدريجية إلى الارتباط بالدائرة الحضارية الإسلامية.

أما بالنسبة لسورية فإن المتغيرات الدولية التي أعقبت انتهاء "الحرب الباردة" أثرت بشكل كبير على السياسة الخارجية السورية بسبب فقدانها حليف استراتيجي متمثلاً بالاتحاد السوفييتي مما أفقد سورية الطرف المساند لها في العديد من القضايا المصيرية، ولاسيما فيما يتعلق بالصراع العربي-الصهيوني فكان على القيادة السورية أن تتأقلم مع الوضع الدولي الجديد لتستطيع أن تواجه الأخطار والتحديات. إن القيادة السورية تعاملت مع المتغيرات الدولية بعقلانية تامة وخير مثال على ذلك تعامل القيادة السورية مع تركيا خلال أزمة ١٩٩٨، حيث تم حل هذه الأزمة بالطرق السلمية وإبعاد خطر المواجهة العسكرية مع تركيا.

أما فيما يتعلق بالعلاقات الأمريكية-السورية فقد شهدت هذه العلاقات تبايناً واضحاً ما بين مرحلتي تسعينيات القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين . ففيما ساهمت القوات السورية إلى جانب قوات التحالف الدولية في تحرير الكويت ١٩٩١، ومشاركة الوفد السوري في مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط (تشرين الثاني ١٩٩١)، واللقاءات المشتركة لرئيسي البلدين (حافظ الأسد وكلينتون) في دمشق ٢٧ تشرين الأول ١٩٩٤ وفي جنيف في ٢٦ آذار ٢٠٠٠، حيث كانت هناك محاولة للتوصل إلى إقامة سلام بين سوريا و"إسرائيل"، حيث قدم كلينتون في ذلك اللقاء الذي استمر خمس ساعات خريطة وضع عليها تعديلا لحدود ١٩٦٧ ولكن الرئيس الراحل حافظ الأسد رفضها مطالباً باستعادة الجولان بأكملها. تحسنت العلاقات بين الدولتين بعد تعاون سورية والولايات المتحدة الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب عقب أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، إلا أن هذه العلاقات عادت للتوتر من جديد مع بداية الاحتلال الأمريكي

للعراق ٢٠٠٣؛ إذ عارضت سورية الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، حيث رأت فيه تهديداً مباشراً لها، وقد ترافق ذلك مع تهديدات وعقوبات أمريكية على سورية.

فبعد الغزو الأمريكي للعراق واحتلاله ٢٠٠٣ اكتسبت علاقات سورية مع الولايات المتحدة الأمريكية أبعاداً أكثر حساسية، لأن الأخيرة أصبحت مجاورة عملياً لسورية بعد احتلالها للعراق، وإضافة لوجودها العسكري والاستراتيجي في تركيا والأردن ودول الخليج العربي و"إسرائيل". وتجلى ذلك في[١]:

أولاً: تردد الولايات المتحدة الأمريكية بين إجبار سورية على تغيير سياساتها بالقوة وبين مواصلة الضغط أو العزل.

ثانياً: هو استعداد سورية للحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثاً: من منظور سوري، هو أن العنف في الخطاب السياسي الأمريكي لم يكن يتجسد كثيراً في السياسة العملية المباشرة، ففي الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية تتهم سورية برعاية الإرهاب، كان التعاون الاستخباراتي بينهما قائماً وخاصة بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١. حيث قدمت سورية للولايات المتحدة الأمريكية معلومات استخباراتية عن تنظيم القاعدة.

ساءت العلاقات السورية–الأمريكية على أثر القانون الذي أصدرته الولايات المتحدة الأمريكية ضد سورية عام ٢٠٠٤ "قانون محاسبة سورية" وبموجب هذا القانون فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستحاسب سورية بسبب دعمها للإرهاب وتواجدها في لبنان، وعدم توقفها عن صناعة الأسلحة وتطويرها، والتوريد غير الشرعي لنفط العراق، وبسبب دورها الذي تلعبه في الشرق الأوسط ولأسباب أخرى ابتدعتها الولايات المتحدة الأمريكية بما يناسب طموحاتها وأهدافها في الشرق الأوسط.

فبعد هذا القرار عززت تركيا دورها في سورية والمنطقة العربية عامة وأصبحت تتطلع لدور أكبر تؤديه في المنطقة العربية، أما سورية فقد استثمرت ذلك القانون لتعزيز روابطها مع

---

[١] عقيل سعيد محفوض، سورية وتركيا.. الواقع الراهن واحتمالات المستقبل،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٩)، ص١٤٣.

تركيا حيث ساعدت هذه الروابط على تخطي العزلة السياسية التي فرضت عليها بموجب هـذا القانون[1].

ثانياً: السياسة الأوروبية ودورها في الشرق الأوسط:

على مدى عقود من الزمان كان لمنطقة الشرق الأوسط أهمية بالغة بالنسبة لأوربا، ولكن الدول الأوربية تعثرت في تحقيق أهدافها الرامية إلى تقوية نفوذها في هذه المنطقة، ودعم السلام وتحقيق الرخاء بينها وبين جاراتها في هذا الإقليم.

ولأسباب كثيرة ليس أقلها التجاور الإقليمي ومصالح الدول الأوربية في منطقـة الشـرق الأوسط الاستراتيجية والاقتصادية منها، كان الشرق الأوسط والصراع العربـي -الإسـرائيلي بشكل خاص ضمن أهم أولويات الاتحاد الأوربي، منذ أن بدأت الدول الأعضاء في التعاون في إطار السياسة الخارجية سيما ما يخص منطقة الشرق الأوسط بمشاكلها المتعددة.

فقد شهدت الفترة من ١٩٩٠ وحتى ١٩٩٩ المزيد من التغيرات والتطورات التي ساهمت وتساهم في تحديد محتوى سياسة الاتحاد الأوربي تجاه عملية التسوية السلمية لحـل الصـراع العربي-الصهيوني.

وكان هناك مجموعة من العوائق التي تواجه الاتحاد الأوربي لتأدية دور أكثر فاعلية تجاه عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط سواء ما تعلق منها بالعوامل الخارجية وأهمها سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على هذا الملف، أو الداخلية المنبثقة من داخل الاتحاد الأوربي تتجسد في التناقضات ما بين دول الاتحاد الأوربي حول قضية الشرق الأوسط، ومـدى قدرتـه علـى تجاوز هذه الصعوبات، وتتلخص سياسة الاتحاد الأوربي تجاه عملية التسوية السلمية للصـراع العربي-الإسرائيلي بالآتي[2]:

---

[1] محمود خليل يوسف القدرة، العلاقات السياسية التركية السورية في ظل المتغيـرات الإقليميـة والدوليـة، ٢٠٠٧-٢٠١١، مرجع سابق، ص١٠٣.

[2] نادية محمود مصطفى، "أبعاد الدور السياسي لأوروبا وحدوده: إشكالية الاسـتمرارية والتغييـر"، شـؤون عربية، العدد ١٢١ (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ربيع ٢٠٠٥)، ص٥٥.

أولاً: إن السياسة الأوربية تجاه عملية التسوية هي عملية معقدة ومتشابكة، وإن أي محاولة لفهمها لابد أن تأخذ بعين الاعتبار الكثير من العوامل والأبعاد، لعل من أهمها المصالح الأوربية الاقتصادية والسياسية وطبيعة النظام الدولي السائد والوضع الإقليمي في الشرق الأوسط وسياسات ومواقف الدول أطراف الصراع العربي –الإسرائيلي.

ثانياً: إن العلاقات بين الاتحاد الأوربي و"إسرائيل" علاقات خاصة، حيث ترتبط "إسرائيل" مع الاتحاد الأوربي بعلاقات تجارية واقتصادية وسياسية وعلاقات أخلاقية أيضاً (مرتبطة بأحداث الحرب العالمية الثانية، حيث أن الدول الأوربية تقف إلى جانب "إسرائيل" كون اليهود تعرضوا للإبادة على يد القوات النازية كما يدّعون)، بالإضافة إلى أن مجموعة من الدول الأوربية هي التي أوجدت " إسرائيل" في موقعها الحالي لغايات التنافس التجاري والاقتصادي والعسكري، ولإحباط أي مشروع عربي يمكن أن يقف في وجه الغرب ويعيق مخططاته ومصالحه (والوقوف في وجه المخططات السوفييتية في أثناء "الحرب الباردة" من الولوج إلى منطقة الشرق الأوسط)، وبالتالي فقد كانت النظرة الأوربية إلى "إسرائيل" بعدّها حليفا يمكن الاعتماد عليه في مواجهة الأخطار التي يمكن أن تواجه المصالح الأوربية الغربية في المنطقة، حيث قدمت الدول الأوربية "لإسرائيل"، ومازالت، الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي والتقني، والعمل على جعلها على الدوام في مقدمة القوى الإقليمية في المنطقة الشرق الأوسط.

ثالثاً: إن المصالح الأوربية في الشرق الأوسط هي العامل الحاسم الذي يتحكم في التحرك الأوربي تجاه عملية التسوية السلمية للصراع العربي – الإسرائيلي، بمعنى أنه كلما شعرت دول الاتحاد الأوربي بأن الوضع في منطقة الشرق الأوسط لا يضر بمصالحها، ولا يشكل تهديدا لها انخفض تحمسها للتدخل الفعلي في عملية التسوية السلمية، والعكس صحيح، فكلما كان هناك خطر ما يهدد المصالح الأوربية في المنطقة، كانت السياسة الأوربية أكثر تحمساً وفعالية تجاه عملية التسوية السلمية والدفع بها نحو الأمام.

رابعاً: إن وجود الولايات المتحدة الأمريكية كطرف رئيس وفاعل في منطقة الشرق الأوسط ومصالحها الحيوية العليا فيها ودعمها وتأييدها المطلق "لإسرائيل" يقف عائقا أمام أي محاولة أوربية لتسوية الصراع العربي–الإسرائيلي، فأهمية المنطقة بالنسبة للمصالح الحيوية

للولايات المتحدة الأمريكية تحتم هيمنتها على محاولات تسوية الصراع بما يخدم هذه المصالح، وأن مجمل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي ترى أنه ينبغي الامتناع عن أي إجراء أو عن أية سياسة تتعارض مع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وضرورة إبقاء دور الولايات المتحدة وتواجدها في القارة الأوربية للحفاظ على التوازن بين الدول الكبرى الأعضاء في الاتحاد الأوربي.

خامساً: عدم قدرة الجانب العربي على تحقيق أدنى قدر من التنسيق والتضامن ودعم القوة الذاتية العربية، وإغفال أهمية الجانب الاقتصادي ودعم استغلال العلاقات التجارية والسياسية التي تربطه مع الاتحاد الأوربي وبسبب التشرذم العربي وعدم قدرته على الضغط على أوربا لدعم المواقف والمطالب العربية المشروعة والتي تضمنتها القرارات والمواثيق الدولية القاضية (بإعادة الحقوق العربية وانسحاب "إسرائيل" من الراضي العربية المحتلة وإعطاء الشعب العربي الفلسطيني الحق في إقامة دولته المستقلة). ولقد كان من أهم سمات التوجه الأوروبي على عكس نظيره الأمريكي، الربط بين أمن الخليج العربي وبين الصراع العربي – الإسرائيلي، على أساس أنّ تسوية الأخير وإيجاد حلّ عادل ودائم وشامل، هو شرط مسبق وضروري للحفاظ على أمن الخليج العربي. إلا أنّ أدوات السياسة الأوروبية تجاه أمن الخليج العربي كانت أدوات مكمّلة لأدوات الاستراتيجية الأمريكية، وبذلك لم تكن الاختلافات الأوروبية–الأمريكية على هذا الصعيد، إلاّ من قبيل علاقة المنافسة المحمومة، وليس علاقات فرقاء.

واتسم الدور الأوروبي بمجموعة من السمات، بعضها يتصل بإدارة تسوية الصراع العربي–الإسرائيلي مباشرة، والأخرى تتصل باستراتيجية كلّية تجاه المنطقة (الشراكة) الأوربية المتوسطية. حيث انتقلت بعد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط عام ١٩٩١ – الذي لم تشارك فيه أوربا إلا بصفة مراقب – إلى الحركة الفعلية وليس مجرد إقرار المبادئ، وذلك بمساندة عملية السلام، وعلى نحو يبيّن أنّ نهج أوروبا هو نهج براغماتي، يجتهد في توظيف مقدراته التي يتميز بها، سواء السياسية (قبول دوره من جانب الطرف العربي)، أو الاقتصادية (موارده المالية واتفاقاته التجارية). دون أن ينجح هذا المنهج عملياً، نظراً لتراجع عملية أوسلو مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين

نتنياهو عام ١٩٩٦ وانهيارها مع وصول رئيس الوزراء الإسرائيلي ارئيل شارون عام ٢٠٠١ إلى الحكم.

لا يوجد خلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا حول مبدأ الهيمنة على المشرق العربي، لكن الخلاف على كيفية الهيمنة. فبينما أصرّ المحافظون الجدد على فرض ذلك بالقوة، وأيّاً كانت التداعيات، فضل الأوروبيون أن يتم ذلك بالإغراءات الاقتصادية، ودعم النخب المرتبطة بالغرب، وتغيير نمط حياة هذه المجتمعات خطوة بخطوة[١].

وتمثلت الاستراتيجية الأوروبية تجاه دول حوض المتوسط لاحقا بما يعرف بـ "مشروع برشلونة"، الذي أطلق في تشرين الثاني ١٩٩٥، ومثل نقطة الوسط بين مشروعي "الشرق الأوسط الجديد" الذي نظّر له رئيس وزراء "إسرائيل" الأسبق شيمون بيريز بعد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في العام ١٩٩١ الذي يهدف إلى سيطرة الكيان الإسرائيلي على المشرق العربي والذي يتلاقى مع الاستراتيجية الأمريكية، وبين المشروع العربي الإقليمي الذي أطلق دون تفاصيل لمواجهة مشروع شيمون بيريز، لكنه يدعو أساساً إلى إعادة هيكلة جامعة الدول العربية وتقوية أواصرها وتجديد مؤسساتها بما يضمن عدم سيطرة الكيان الإسرائيلي على المنطقة[٢].

كما سعى الاتحاد الأوروبي إلى احتواء "مشروع الشرق الأوسط الكبير" الأمريكي، إذ وضعت كل من فرنسا وألمانيا مشروعاً للإصلاح في الشرق الأوسط، تحت عنوان "شراكة استراتيجية لمستقبل مشترك مع الشرق الأوسط"، وقُدّم كمشروع أوروبي خلال الاجتماع المشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار قمة الثمانية عام ٢٠٠٤ في" سي آيلاند"، اعتماداً على "مشروع برشلونة". مركّزاً على الجهود الأوروبية المبذولة في المنطقة، وضرورة التشاور والتنسيق والتفاهم مع بلدانها التي "عبّرت عن حوار جماعي قوي في وجه أيّة محاولة لفرض نموذج من الخارج"، والتشديد على خصوصية كل دولة، وعلى أن يكون التنسيق كاملاً

---

(١) وليد الشيخ، "انتخابات الكونغرس الأمريكي.. كيف تراها أوروبا"، السياسة الدولية، العدد ١٦٧،(القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، كانون الثاني ٢٠٠٧)، ص٢٣٦.

(٢) ميشال نوفل، التقارب الأمريكي – الأوروبي: تقاطع ظرفي على قضايا المنطقة، شؤون عربية، العدد ١٢٥، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ربيع ٢٠٠٦)، ص٩٦.

بين بلدان المنطقة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والحلف الأطلسي، وشدّد المشروع أيضاً على ضرورة التوازي بين تسوية الصراع العربي–الإسرائيلي و"إنشاء حكومة سيدة ومسؤولة في العراق"[١].

إن السمة الأساسية لسلوك الاتحاد الأوروبي في منطقة "الشرق الأوسط "، لا تعزز صحة الطرح القائل بمحورية القيم كدافع أساسي للسياسة الخارجية، بل إن عودة الاتحاد الأوروبي إلى سياسة بناء التحالفات مع النظم السلطوية في المنطقة، بهدف دعم الاستقرار، تشير إلى أن الرؤية الشاملة التي تبنتها دول الاتحاد الأوروبي تجاه منطقة المتوسط، والتي شكلت أساس عملية برشلونة، لم تكن سوى طفرة مؤقتة من الحماسة "المثالية" في فترة ما بعد الحرب الباردة، لتعود بعدها السياسة الأوروبية إلى شكلها الطبيعي المصلحي[٢].

لقد تحدثنا عن سياسة الاتحاد الأوربي في منطقة الشرق الأوسط لأن لأوربا تأثير مباشر على ما يحدث في هذه المنطقة ولدول أوربا دور في العلاقات البينية بين دول هذه المنطقة، وعلى الخصوص على علاقات سورية وتركيا.

وقد شكل سعي تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أحد أهم الأهداف الرئيسة للسياسة الخارجية التركية، إذ رأت تركيا أن الاتجاه نحو أوروبا قد يكون الخيار الأمثل لتحقيق المصالح القومية في الأمن والتطور، وقد حققت عدة خطوات في ذلك، منها: اتفاق الوحدة الجمركية عام ١٩٩٦، وقبولها كدولة مرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٩، وبدء مفاوضات الانضمام منذ عام ٢٠٠٥[٣].

انقسم أعضاء الاتحاد الأوربي حيال ملف انضمام تركيا بين مؤيد لانضمامها ومعارض، وكان لكل فريق من الفريق حجج مختلفة، فمعارضو الانضمام يسندون حجتهم الأولى إلى الجغرافية، إذ أن ٩٧% من أراضي تركيا تقع في آسيا، وكذلك عاصمتها. كما أن تاريخ الأتراك

---

(١) المرجع السابق، ص٩٧.

(٢) كريستينا كوش، "عودة إلى الواقعية في سياسات أوروبا تجاه الشرق الأوسط"، السياسة الدولية ،العدد ١٨٢ (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تشرين أول ٢٠١٠)، ص٩٣.

(٣) عقيل سعيد محفوض، سورية وتركيا.. الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مرجع سابق، ص١٦٨.

مغاير لتاريخ الأوربيين ولطالما شكل العثمانيون تهديداً لأوربا باحتلال أجزاء كبيـرة منهـا[١].
حيث يرى المعارضون لانضمام تركيا للاتحاد الأوربي كون تركيا بلد إسلامي كبير، ويعـدّون أن الثقافة الإسلامية لا تتوافق والقيم الأوربية، وبالتالي الخوف من اجتياح حـوالي ٧٠ مليـون مسلم بلدان الاتحاد الأوربي ما يسرّع ويرفع من وتيرة صراع الحضـارات، ويغيـر الهويـة الأوربية ويزعزع الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني في أوربا...[٢].

بينما يرى المؤيدون لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي أن التقارب الثقافي والاقتصادي لا يمنع الاندماج كون تركيا منتمية إلى حلف شمال الأطلسي والمجلس الأوربـي. أمـا بالنسـبة للجغرافيا الطبيعية فإن من الصعب رسم حدود أوربا من جهة الشرق حيث لا خطـوط تمـاس واضحة بينها وبين آسيا، استند هؤلاء أيضا إلى وجود أراضٍ فرنسية ما وراء البحار وممتلكات بريطانية في المالويين، أما جزيرة القديسة هيلانا فهي أكثر بعداً عن بروكسل وستراستربوغ من أنقرة، فلماذا تعد تركيا في آسيا في حين أن قبرص التي دخلت الاتحاد الأوربي تعد في أوربا[٣]، كما يستند الفريق المؤيد لانضمام تركيا للاتحاد الأوربي إلى أن تركيا هي الدولة الوحيدة البعيدة عن الشريعة القرآنية في العالم الإسلامي، إذ ألغيت من الدستور التركي الخلافة والمحاكم الدينية والإسلام كدين للدولة، وأدرجت علمانيـة الدولـة...وبـذلك جعلـت الإسـلام يتصـالح مـع الديمقراطية[٤].

وقد قوبلت سياسة تركيا بالانفتاح على الشرق بالكثير من التشكك فـي أوروبـا، لسـبب أساسي مفاده هذا القدر من الاستقلالية التي أصبحت تتمتع به تركيا في إدارة سياستها الخارجية. ويتصاعد التشكك الغربي في النوايا التركية طردياً مع ازدياد فعالية السياسة الخارجية التركيـة

---

(١) ألين كيروز، أوربا مع أو من دون تركيا، رسالة دبلوم غير منشورة، (القدس: جامعـة الـروح القـدس- الكاسليك، ٢٠٠٦)، ص١٧.

(٢) محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجيـة، (بيـروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٨)، ص٣٧-٤٤.

(٣) محمود خليل يوسف القدرة، العلاقات السياسية التركية-السورية في ظل المتغيرات الإقليميـة والدوليـة، ٢٠٠٧-٢٠١١، مرجع سابق ، ص٨٩.

(٤) المرجع السابق، ص ٨٩.

في الشرق الأوسط، سواء فيما يخص علاقتها بإيران وسورية قبل عام ٢٠١١، أو الانتقــادات المتكررة للممارسات العدوانية الإسرائيلية تجاه قطاع غزة، والتي بلغت ذروتهــا مــع حادثــة أسطول الحرية عام ٢٠١٠[١]، واتضح فيما بعد أنها مواقف لها غاياتها وهي مظهرية وشكلية.

لقد وضع الاتحاد الأوربي شروطاً لقبول تركيا فــي الاتحــاد، منهــا توســيع الحريــات والديمقراطيات في تركيا، وإعطاء الأقليات الحقوق والحرية، وحل القضية القبرصية حلاً سلمياً، بالإضافة إلى محاربة الفساد الإداري والاقتصادية والمالي في أجهزة الدولة التركية

ومع ذلك فإن الإصلاحات الداخلية التي اشترطها الاتحاد الأوربي على تركيا لكي تكــون مؤهلة للقبول في عضوية الاتحاد والتي قامت بتنفيذها الحكومة التركية اصــطدمت بــالرفض الأوربي على أساس أن تلك الإصلاحات لم ترق إلى المواصفات المطلوبة.

وإزاء الرفض الأوربي كان لابد لتركيا أن تغير من أســاليبها للوصــول إلــى الهــدف وللاستمرار في عملية المفاوضات الصعبة مع الاتحاد الأوربي ومحاولات التوافق معه، حيــث رأت الحكومة التركية أن التوجه إلى محيطها الإقليمي شرقا وجنوبا لا يتعارض مــع توجههــا الأصيل شمالا وغربا، بل قد يخدمه ويقدمه من خلال إبراز أهمية الدور التركي كقوة اســتقرار في الجوار الأوربي وكهمزة وصل مع العالم الإسلامي، ومنطقة الشرق الأوسط.

ويمثل الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لتركيا، حيث بلغت قيمة صادرات تركيا إلى دول الاتحاد الــ ٢٧ عبر بروكسل ٣٣.٥٩٠ مليار يورو عــام ٢٠٠٩، وبمــا يعــادل نســبة ٤٦.٢% من إجمالي قيمة الصادرات التركية في ذلك العام والتي بلغت ٧٢.٧٣ مليار يــورو. كما أن الواردات التركية من دول الاتحاد شكلت نسبة ٤٠.٥% من إجمالي ورادات تركيا خلال العام ذاته، حيث بلغت ٤٠.٤٣ مليار يورو من أصل ٩٩.٧٥ مليار يورو[٢].

---

(١) مصطفى اللباد، "أوروبا وسياسة تركيا الشرق أوسطية"، السياسة الدولية، العدد ١٨٢، (القــاهرة: مركــز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تشرين أول ٢٠١٠)، ص٩٧.

(٢) نزيرة الأفندي، "تركيا والاتحاد الأوروبي.. الديمقراطية تدعم الاقتصاد"، السياســة الدوليــة، العــدد ١٨٢ (القاهرة: مركز الأهرام، تشرين أول ٢٠١٠)، ص١١٥-١١٦.

مما تقدم نستنتج أن المعوقات التي يضعها الاتحاد الأوربي في وجه انضمام تركيا إليــه أعطى القيادة التركية دافعاً قوياً لأن تتجه نحو محيطها الإقليمي ونحو الشرق لتــدعيم دورهــا هناك وتدعيم الاقتصاد التركي من خلال الانفتاح على المنطقة العربية عبر البوابة السورية.

منذ نشوب الأحداث والاضطرابات في بعض الدول العربية عام ٢٠١٠ قامت تركيا بتأييد تيار المعارضة الذي قام بالإطاحة برؤساء كل من تونس ومصر وليبيا واليمن، أما فيما يتعلــق بالأحداث في سورية التي بدأت عام ٢٠١١ فقد قامت تركيا بالوقوف إلى جانب المعارضة ضد الحكومة السورية وهذا يتطابق مع وقوف العديد من الدول الأوربية إلــى جانــب المعارضــة السورية وقدمت المساعدات المالية والعسكرية له، وسهلت بطريقة مباشــرة أو غيــر مباشــرة وصول الإرهابيين عبر تركيا إلى سورية.

فيما نظرت سورية إلى أوروبا على أنها الفرصة وليست القيد، من خلال الأمل بأن تختلف نسبياً عن الولايات المتحدة الأمريكية، وعدّت الحكومة السورية، أوروبا التكوين الأقرب سياسياً واقتصادياً، بالرغم من تلكؤ الدول الأوروبية تجاه المنطقة العربية وانتهازيتها، واقتصارها فــي كثير من الأحيان على دور الوسيط أو المسوّق للسياسة الأمريكيــة، وأحيانــاً عجزهــا عــن مواجهتها، وانسحابها من مبادراتها الخاصة بها وانزوائها خلف المبادرات الأمريكية وطالبــت سورية أوروبا، أكثر من مرة، للاضطلاع بدور أكبر في عملية السلام بالشرق الأوسط بعــد أن تخلت واشنطن عن دور الوسيط النزيه.

أجرت الحكومة السورية مفاوضات من أجل التوقيع على معاهدة الشراكة المتوسطية لكن هذه المفاوضات لم تؤد غلى توقيع هذه المعاهدة، بسبب رفض القيــادة الســورية للإمــلاءات الأوربية.

ساءت العلاقات السورية مع العديد من الدول الأوربية بعد الأزمة السورية بســبب دعــم بعض الدول الأوربية للمعارضة المسلحة ومحاولة التدخل في الشأن السوري.

المطلب الثالث:

سياسة روسيا والصين بعد "الحرب البادرة" ودورها في الشرق الأوسط

كان الشرق الأوسط دائما مسرحا للتنافس ما بين الدول الكبرى، فيما ظلت روسيا الاتحادية والصين الشعبية بعيدة عن الأحداث في المنطقة العربية خلال الفترة الواقعة بين حربي العراق عامي ١٩٩١ و٢٠٠٣ وحتى خلال عدوان الناتو على ليبيا وإسقاط الرئيس معمر القذافي عام ٢٠١١، أما فيما يتعلق بالأزمة السورية عام ٢٠١١ فقد ظهر وبشكل جلي دور هاتين الدولتين العظميين في دعمهما للدولة السورية من خلال الوقوف إلى جانب سورية في المحافل الدولية وعلى الخصوص في الأمم المتحدة، ومنعتا إصدار أي قرار من قبل مجلس الأمن للتدخل العسكري في سورية، فقد استخدمت الدولتان حق النقض الفيتو مرات عدة ضد أي قرار في هذا الشأن. وكان لموقف تركيا من مجريات الأحداث بسورية ردود فعل واضحة لدى الدولتين سنقوم باستعراضها من خلال توضيح موقف كل من روسيا والصين على حده:

أولاً: السياسة الروسية ودورها في الشرق الأوسط:

ألحق انهيار الاتحاد السوفييتي أضراراً استراتيجية فادحة بعدة دول عربية، بعدما فقدت الحليف الاستراتيجي الذي كانت تعتمد عليه في الحصول على المساعدات السياسية والعسكرية والاقتصادية، إثر توقف روسيا عن تقديم تلك المساعدات، والاتجاه نحو التعامل مع تلك الدول على أساس علاقات السوق، وإنهاء نظام المعاملات التفضيلية لها، خاصة في حال سورية، فسورية باتت عاجزة عن الاستمرار في المحافظة على سياسة "التوازن الاستراتيجي" في مواجهة الكيان الإسرائيلي. حيث إن العلاقات التسليحية بين الجانبين كانت تندرج في إطار علاقات شبه تحالف رسمي من خلال معاهدة الصداقة المبرمة بينهما ١٩٨٠ حيث كانت الأسلحة التي تحصل عليها سورية تقارب من حيث الكفاءة القتالية والمواصفات الفنية نظيراتها الإسرائيلية حتى تسلم غورباتشوف رئاسة الاتحاد السوفياتي عام ١٩٨٥ من القرن العشرين[1].

---

[1] أحمد إبراهيم محمود، "الصناعات العسكرية الروسية: تدعيم الاقتصاد والمكانة الدولية"، السياسة الدولية، العدد ١٧٠، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تشرين أول ٢٠٠٧)، ص٦٦.

ويوضح تطور السياسة الروسية، ومواقفها تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي على مدى الخمسة عقود الماضية، أن تغيراً ملحوظاً بدأ يطرأ عليها منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين، في اتجاه الاحتفاظ بعلاقات جيدة ومتوازنة مع أطراف الصراع العربي-الإسرائيلي جميعاً، ففي تشرين الأول من عام ١٩٩١ تم إعادة العلاقات الدبلوماسية بين روسيا الاتحادية والكيان الإسرائيلي بعد أن انقطعت بعد العدوان الإسرائيلي ١٩٦٧ على الدول العربية، وفتح باب الهجرة أمام مئات الألوف من اليهود الروس إلى الكيان الإسرائيلي، بدعوى توافق ذلك مع مبادئ احترام حقوق الإنسان، فيما كانت روسيا الراعي الثاني لمؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط الذي عقد في تشرين الأول من ١٩٩١ ؛ وخاصة بعد تمرير جملة قرارات في مجلس الأمن لتخويل القوى الدولية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لشن حرب على العراق بهدف تحرير الكويت.

وعلى الرغم من رفض روسيا الاتحادية للغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠، وتدخلها دبلوماسياً لإقناع الرئيس صدام حسين بالانسحاب من الكويت، إلا أنّ روسيا قبلت بالوجود العسكري الأمريكي في المنطقة كسابقة هي الأولى من نوعها، مكتفية بالمطالبة بتخفيف العقوبات تمهيداً لرفعها، وذلك انطلاقاً من مصالحها الاقتصادية في العراق والعقود التي جُمِّدت نتيجة العقوبات المفروضة عليه[١].

كما عارضت روسيا المشروع البريطاني الذي تدعمه الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن، ويتضمن فرض نظام جديد لعقوبات الأمم المتحدة على العراق فيما يعرف بـ "العقوبات الذكية"، كما رفضت استخدام القوة ضد العراق، وأدانت الضربات الجوية الأميركية والبريطانية على العراق خلال الأعوام ١٩٩٣-١٩٩٨-٢٠٠١[٢] واستأنفت الرحلات الجوية المباشرة إلى بغداد في أيلول من عام ٢٠٠٠ في كسر للحظر الأمريكي- البريطاني للطيران.

أما على المستوى الدولي، فقد بلورت روسيا الاتحادية منذ بداية القرن الواحد والعشرين، وعلى الخصوص بعد تسلم الرئيس فلاديمير بوتين الحكم ١٩٩٩ ، تصوراً استراتيجياً بهيكل القوة في النظام الدولي، وأعلنت معارضتها صراحة لهيمنة قوة واحدة على النظام الدولي، وصولاً إلى

---

(١) نورهان الشيخ، "السياسة الروسية في المنطقة العربية، المنطلقات وحدود الدور"، شؤون عربية، العدد ١٢٩، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ربيع ٢٠٠٧)، ص٩٢.

(٢) المرجع السابق، ص٩٣.

انتقاد السياسات الأمريكية على عدة أصعدة، وانتقاد استخدامها المفرط للقوة في العلاقات الدوليـــة. وهو ما يعبر عن رفض روسي للتهديدات التي تتعرض لها المصالح الروسية في الخليج العربـــي والعراق وأفغانستان وفي بعض جمهوريات آسيا الوسطى، ما عدّه الروس تطويقاً شـــاملاً للأمـــن الروسي بشكل يتكامل مع امتداد حلف الأطلسي للحدود الروسية ونشر الدرع الصاروخية في دول شرق أوروبا[١].

حقيقةً أن انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء "الحرب الباردة" فتح الطريق أمام تركيا لتؤدي دور القوة الإقليمية الأكثر تأثيراً في منطقة القوقاز وحوض البحر المتوسط، فقد أصبح لتركيـــا نفوذ كبير في دول القوقاز المستقلة عن الاتحاد السوفييتي (أذربيجان، جورجيا، أرمينيا)، ونفوذ مميز في كل من أذربيجان وجورجيا، كما أصبح لها نفوذ كبير في جمهوريات آسيا الوســـطى وعلى الخصوص في المجال الاقتصادي، كل ذلك جعل من تركيا لاعباً إقليمياً مميـــزاً وبســـبب ذلك أخذت تركيا تطمح لتأدية دور فاعل في قضايا الشرق الأوسط، ومحاولة الولوج إلى هـــذه المنطقة بقوة لتحقق مصالحها السياسية والاقتصادية. وقد تحسنت العلاقات الروسية–التركية وبدأ التقارب الروسي–التركي يأخذ أشكالاً عديدة من الزيارات على أعلى المستويات بين الـــدولتين حيث قام الرئيس ديمتري ميدفيدف بزيارة تركيا حيث التقى الرئيس التركي عبد الله غول عـــام ٢٠٠٨، كما زارها مرة أخرى عام ٢٠١٠ واستحدث مع رئيس الوزراء التركي رجب طيـــب أردوغان مجلساً للتعاون على مستوى قادة الدولتين مهمته تطوير العلاقات الاستراتيجية بينهمـــا وتنسيق تطبيق المشاريع الكبرى في مجال التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي، كمـــا وقعـــا اتفاقية حول إلغاء متبادل لتأشيرات السفر لمواطني الدولتين. أما الزيارات الرسمية للقادة الأتراك إلى روسيا الاتحادية فقد كانت بدايتها عام ٢٠٠٦ حيث زار الرئيس التركي السابق أحمد نجدت سيزر موسكو، واحتلت مواضيع التعاون في مجال الطاقة والبناء والاستثمارات، والتعامل مـــع القضايا الدولية والإقليمية مركز الصدارة في المباحثات الرسمية بين الرئيسين الروسي والتركي، وقام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بزيارات عدة إلى روسيا الاتحادية وتقدم في

---

[١] نورهان الشيخ، "روسيا.. الشريك الطبيعي للصين"، السياسة الدولية، العـــدد ١٨٣،(القـــاهرة: مركـــز الأهـــرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، كانون الثاني ٢٠١١)، ص٩٣.

عام ٢٠٠٨ بمبادرة إنشاء منطقة الاستقرار والتعاون في البلقان والقوقاز، وعقدت مجموعة العمل رفيعة المستوى جلستها الرابعة في أنقرة وناقشت مسائل التعاون ولا سيما في البلقان، والتسوية القبرصية والأوضاع في أفغانستان والعراق، ومنطقة البحر الأسود، ومنطقة ما وراء القوقاز ووسط آسيا[١].

لقد عبر المسؤول في وزارة الخارجية التركية عثمان يافوز آلب في مؤتمر لأمن البحر الأسود في جامعة بلكنت في انقرة بتاريخ ٢ نيسان ٢٠٠٥ بقوله: "دون روسيا نحن لا نستطيع تحقيق أهدافنا، روسيا يجب أن تكون في الداخل، ولعل التعاون معها هو شكل من أشكال احتوائها أو منع التهديد من طرفها بمعنى التكيف معها أو حتى التوصل إلى تسويات معها[٢]".

إن موقف الدولة التركية متمثلةً برئيس وزرائها رجب طيب أردوغان من الأزمة السورية عام ٢٠١١ سوف يكون له عواقب سلبية على العلاقات بين تركيا وروسيا الاتحادية بعد أن تبين أنهما على طرفي نقيض... فالجهود الحثيثة التي تبذلها القيادة التركية للإطاحة بالنظام السوري قد تسفر عن عواقب سلبية لجهة علاقتها بروسيا، ويرى مدير معهد الأبحاث السياسية الروسي سيرغي ماركوف "أن أنقرة تريد موقع الريادة في المنطقة وإقامة نظام صديق لها في دمشق"[٣].

تعدّ سورية بلداً مهماً في استراتيجيات وسياسات روسيا الاتحادية في منطقة الشرق الأوسط، نظراً إلى المصالح المتبادلة والتاريخ الطويل للعلاقات التحالفية بين الطرفين. وقد عبّر السيد الرئيس بشار الأسد عن ذلك عام ٢٠٠٥ بقوله: "إن سورية وروسيا الآن في موقع الحلفاء السياسيين، ومن الطبيعي في حالة التحالف السياسي أن يكون هناك ميزات إيجابية أو إضافية، إن الجانب الاقتصادي والسياسي والاستقرار تمثل الجانب الأكبر للعلاقات مع روسيا"[٤].

---

(١) محمود خليل يوسف القدرة، تطور العلاقات السياسية التركية-السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية، مرجع سابق، ص٩٦.

(٢) عقيل سعيد محفوض، سورية وتركيا.. الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مرجع سابق، ص١٨٩.

(٣) محمود خليل يوسف القدرة، العلاقات السياسية التركية-السورية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية ٢٠٠٧-٢٠١١، ص٩٦.

(٤) عقيل محفوض، سورية وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مرجع سابق، ص١٤٩.

ومع بدء المؤامرة على سورية عام ٢٠١١، اتخذت القيادة الروسية قراراً استراتيجياً في الوقوف إلى جانب سورية. من الصعوبة بمكان على روسيا الاتحادية التخلي عن حليف قديم وشريك استراتيجي مثل الرئيس بشار الأسد ولا مصلحة لها في إقناعه بالتنحي وهي لن تدعم أي مشروع دولي ضد سورية، ولقد أثبتت روسيا على طول فترة الأزمة دعمها للحكومة السورية في مواجهة المجموعات الإرهابية المسلحة في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية واستخدامها حق النقض أكثر من مرة في منع اتخاذ قرارات تدين سورية وتسمح بالتدخل العسكري الأجنبي.

إن الأزمة السورية عام ٢٠١١ أعادت روسيا كلاعب رئيس في منطقة الشرق الأوسط، كما أنها أنهت على أرض الواقع الهيمنة الأمريكية على السياسة الدولية.

ثانياً: السياسة الصينية ودورها في الشرق الأوسط:

تعد مساهمة الصين محدودة، في القضايا الدولية عامة، وفي قضايا المشرق العربي خاصة، بعد انتهاء "الحرب الباردة"، وانحصرت جهود القيادات الصينية على عمليات التنمية الداخلية بالدرجة الأولى، ومن ثم على مستوى المحيط الإقليمي للصين بالدرجة الثانية. بالإضافة إلى ذلك تحاول الصين أن يكون لها موقعاً متقدماً في الاقتصاد العالمي.

وينطلق المحللون الصينيون من أنّ: "الموارد المحدودة للصين، ومتطلبات التنمية الكبيرة، تفرضان على بلادهم متابعة سياسية خارجية ذات طابع اقتصادي. لذا، يمثل السلام والتنمية هدفاً أساسياً لدى مخططي السياسة الخارجية الصينية. أمّا الأولويات فهي قضية تايوان وإعادتها إلى الوطن الأم بصورة سلمية، وحلّ مشكلات الحدود مع الدول المجاورة، ومتابعة علاقات حسنة مع الدول الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي (ومع روسيا الاتحادية ودول الإقليم المجاور للصين وعلى الخصوص بعد تشكيل منظمة شنغهاي للتعاون). ولذلك، فهناك إصرار صيني، على عدم التورط في أيّة مواجهة مع واشنطن، لأنّها قد تدمّر الكثير من خطط التنمية الصينية التي تهدف إلى تحسين معيشة مواطنيها[١]".

---

(١) حسن أبو طالب، "رؤية من بكين.. الصينيون والدور الخارجي لبلادهم"، السياسة الدولية، العدد ١٦٤، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، نيسان ٢٠٠٦)، ص٢٢٧.

وتتبع الصين استراتيجية حذرة سماها بعض الدارسين "استراتيجية محسوبة"، أي إنها استراتيجية تهدف إلى حماية الصين من التهديدات الخارجية، في الوقت الذي تواصل فيه صعودها الاقتصادي والحصول على المزيد من عناصر القوة، لذا سعت إلى تجنب الاصطدام المباشر بالقوى الإقليمية، أو على الأقل وضع سقف لهذا الاصطدام، بما في ذلك أي صدام محتمل مع تايوان. وفي الوقت ذاته سعت إلى بناء علاقات استراتيجية مع دول جنوب شرق آسيا، من خلال دخول التجمع الاقتصادي لشرق آسيا، الذي يضم دول الآسيان، بالإضافة إلى الصين واليابان وكوريا الجنوبية، كما سعت إلى حل المشكلات الإقليمية مع الهند[١].

وبحسب نظرية "تحول القوة"، فإن القوى الإقليمية الصاعدة والقوى العالمية التي في طريقها للانحسار، قد تندلع بينهما مواجهات في المناطق الجغرافية الاستراتيجية التي تتقابل وتتقاطع فيها مصالحها.

ولذلك، فإن آسيا، خاصة منطقة شرق آسيا، مرشحة بقوة لتكون مسرحاً لمواجهة محتملة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية. وهي مواجهة ليست في مصلحة أي من الطرفين، ولا ترغب فيها أو تسعى إليها الصين، كما أنها لا تصب في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية نفسها[٢].

ليبقى المشهد الأكثر احتمالاً في أوراسيا هو مشهد "التصادم التدريجي" بين المحور الأمريكي–الياباني–الهندي من ناحية والصين من ناحية أخرى. وهو مشهد يتسم بالأرجحية لعدة اعتبارات، أهمها أن الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في عدم إعطاء الصين فسحة لتحقيق رحلة الصعود. وتقوم ببناء حلقة من مناطق التمركز حول الصين، تتمثل في وجودها العسكري في آسيا الوسطى على مقربة من حدود الصين الغربية، إضافة إلى وجودها في اليابان والمحيط الهندي وقيرغيزستان[٣].

---

[١] محمد السيد سليم، "واقع ومستقبل التحالفات في آسيا"، السياسة الدولية، العدد ١٨٣، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية كانون الثاني ٢٠١١)، ص٥٢.

[٢] كارن أبو الخير، "آسيا وملامح نظام عالمي جديد"، السياسة الدولية، العدد ١٨٣، ، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، كانون الثاني٢٠١١)، ص٤٦.

[٣] محمد السيد سليم، "واقع ومستقبل التحالفات في آسيا"، مرجع سابق، ص٥٣.

ويرجع التوجه الاستراتيجي الجديد للصين باتجاه الشرق الأوسط، إلى مجموعة من الأسباب، أهمها[1]:

١- حاجة الصين الماسة لنفط الشرق الأوسط وأسواقه.

٢- رغبتها في ملء الفراغ، أو المشاركة في ملء الفراغ الذي خلّفه غياب الاتحاد السوفييتي، ولاسيما أنّ الصين تتّجه نحو تبني استراتيجية المحيط الكبير، والذي تُعدّ منطقة المشرق العربي محوراً أساسياً فيه، والذي يمتد إلى حيث تتوافر مصادر الطاقة والنفط، وتتحقق فيه مصالحها الاقتصادية.

٣- الضغوطات التي تعرض لها بعض حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية، لناحية محاولات فرض آليات محددة للإصلاح السياسي ونشر الديمقراطية في هذه الدول.

٤- عقد اتفاقيات مع دول المنطقة، دون أن تفرض شروطاً سياسية محددة، مما يجعل التعامل معها أيسر وأقل كلفة من الناحية السياسية.

إن بروز دور الصين في منطقة الشرق الأوسط وفيما يخص موضوع الدراسة، برز في تسعينيات القرن العشرين تقارب صيني-تركي بعدما كانت العلاقات مقطوعة بين الدولتين خلال العقدين الأولين من "الحرب الباردة" حيث بدأ التقارب من خلال تعاون عسكري محدود بعد رفض الدول الأوروبية إمداد تركيا بالسلاح بحجة أن تركيا تستخدمه ضد الأكراد. ونتيجة هذا التعاون حصلت تركيا على تقنية متطورة لصناعة صواريخ بالستية يصل مداها من ١٥٠-٣٠٠ كم. وفي عام ٢٠٠٩ قام الرئيس التركي ببد الله غول بزيارة للصين تعد أول زيارة لرئيس تركي منذ خمسة عشر عاماً، حيث تم التوقيع على اتفاقيات تجارية بين الدولتين[2].

وقد انتقلت العلاقات التركية- الصينية بعد ذلك إلى مرحلة كبيرة من التقدم والعمل المشترك، فهذا التقارب الذي حدث بين الدولتين نتيجة طبيعية لنمو دورهما، تعاظم وزن الصين وازدياد ثقل تركيا الإقليمي وخاصة في المجال الاقتصادي فأصبحت هناك حاجة ماسة لنقل

---

[1] مدين علي، "حول مستقبل دور الصين في السياسة الدولية"، دراسات استراتيجية، العددان ١٩-٢٠ (دمشق: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية في جامعة دمشق، ربيع وصيف ٢٠٠٦)، ص١٩٢-١٩٣.

[2] محمود خليل يوسف القدرة، العلاقات السياسية التركية-السورية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية ٢٠٠٧-٢٠١١، مرجع سابق، ص٩٨.

العلاقات الصينية–التركية من مرحلة المجابهة والمواجهة التي اتسمت بها هذه العلاقات خلال الفترة السابقة إلى مرحلة التعاون والبحث عن صيغ استراتيجية للتعاون المستقبلي، بعدما كانت العلاقات التركية–الصينية قبل ذلك علاقات متوترة بسبب الأحداث التي جرت في أرونيتشي عاصمة شينجيان والتي عدتها الحكومة التركية إبادة جماعية بحق أقلية الآيغور (التركية) من قبل السلطات الصينية[1].

لقد قامت السياسة التركية في علاقتها مع الصين على أساس البحث عن بدائل للغرب فجمهورية الصين الشعبية تنمو في كل الاتجاهات الاقتصادية والسياسية ، وأصبح لها حضور مميز على الساحة الدولية، وبالتالي فمن مصلحة تركيا أن تعزز علاقاتها التجارية والاقتصادية مع الصين. إن زيارة رئيس الوزراء الصيني إلى أنقرة عام ٢٠١٠ أنهت الخلافات السياسية بين البلدين حول إقليم الآيغور وفتحت عهداً جديداً للتعاون بين تركيا والصين[2].

والحقيقة أن الصين حاضرة في ميدان الصراعات الشرق الأوسطية كما هي روسيا، ولكن مع اختلاف في نقاط التركيز وأساليب العمل وأدوات التأثير، فروسيا القريبة من مسرح الصراع على سورية تستطيع التدخل بصورة مباشرة في المنطقة، أما الصين البعيدة عن الشرق الأوسط فليس من السهل أن تقوم بالدور نفسه، ومع ذلك فإن المؤثرات الصينية في المسألة السورية والشرق أوسطية تتجلى بالآتي:

- معارضة مشاريع التدخل الغربي العسكري في سوريا مع دعم الجهود التي يقوم بها مبعوث الأمم المتحدة كوفي عنان ومن بعده الأخضر الإبراهيمي، ومن الملاحظ هنا أن موقف بكين اتجه إلى المزيد من التشدد بعد أن وصفت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون استخدام الصين وروسيا حق النقض /الفيتو ضد مشروع غربي بصدد المسألة السورية بأنه (يستحق الازدراء) فمنذ شهر شباط ٢٠١٢ تصاعدت حدة التعليقات في الإعلام الصيني ضد الولايات المتحدة الأمريكية وضد سياستها في الشرق الأوسط الهادفة إلى بسط هيمنتها على المنطقة العربية وأكد الإعلام الصيني أن الولايات المتحدة الأمريكية دائماً تقيس بمكيالين فيما يخدم مصالحها.

---

[1] المرجع السابق، ص٩٩.

[2] المرجع السابق، ص١٠٠.

- تنمية العلاقات الصينية _ الروسية، ويمكن القول هنا أن المسألة السورية لعبت دورا مهمـا في التقريب بين الطرفين، خاصة إبان الزيارة التي قام بها الرئيس الروسي فلاديمير بـوتين إلى الصين خلال شهر حزيران ٢٠١٢، ففي هذه الزيارة بحثت تلـك المسـألة، وألمحـت المصادر الدبلوماسية في البلدين إلى أن المشاورات التي تمت خلال الزيارة شملت المسـألة السورية والاتفاق على خطوات عملية لدعم خطة عنان وتفعيلها في المستقبل. وبعـد ذلـك دعمت الحكومتان الروسية والصينية مهمة الأخضر الإبراهيمي لحل الأزمة السـورية كمـا دعمتا فكرة الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لحل الأزمة السورية، وقد ساهمت الدولتان فعلاً في عقد مؤتمر جنيف ١ و٢ لحل الأزمة السورية.
- أصبحت الصين فاعلاً دولياً له مصالحه الخاصة التي يسعى إلى تحقيقها في العديد من مناطق العالم وخاصة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

المبحث الثاني:

المتغيرات الإقليمية بعد انتهاء "الحرب الباردة"، وأثرها على العلاقات السورية-التركية

لا يمكن فصل العلاقات السورية- التركية عن محيطها الإقليمي، الذي تتفاعل معه مؤثرة ومتأثرة به، فمن جهة تعدّ سورية جزءاً من الأمة العربية وكذلك من الأمة الإسلامية، كما أنها عنصر فاعل في النظام شرق الأوسطي من جهة، وهي جزء من المنظومة المتوسطية من جهة أخرى. وبذلك فإنها تتقاطع مع تركيا إسلامياً وأوسطياً ومتوسطياً.

إن الحديث عن نظام عربي بالمعنى المحدد ظهر بعد الحرب العالمية الثانية بحصول أغلب الدول العربية على استقلالها، أما قبل ذلك التاريخ فقد ارتهنت الإرادات الاستعمارية التي كانت تحكمها، فالولادة الأولى للنظام العربي ترافقت مع استقلال بعض الدول العربية، ومع ولادة الإطار المؤسسي له ممثلاً بجامعة الدول العربية ١٩٤٥.

تعاملت الدول الكبرى مع أطراف النظام العربي بوصفه جزءً من منطقة الشرق الأوسط ليشمل الدول العربية ودولاً أخرى تزيد أحياناً وتنقص أحياناً أخرى، ولقد هدفت هذه الدول إلى نعت هذه المنطقة بهذه الصفة لتحقيق هدفين أساسيين، أولهما، رفض مفهوم القومية العربية والوحدة العربية التي ينادي بها العرب، وثانيهما، تبرير شرعية الوجود الصهيوني في المنطقة، فالمنطقة -طبقاً لهذا التصور- هي خليط من القوميات والشعوب ومن هنا فإن قيام وحدة بين هذه القوميات هي ضرب من المحال، ومن ثم فإن النتيجة المنطقية هي أن تكون لكل قومية من تلك القوميات دولتها الخاصة بها[١].

ويعدّ النظام الإقليمي العربي، أولى دوائر اهتمام السياسة الخارجية السورية، بل وتفاعلها على المستوى الداخلي أيضاً، وقد أدركت تركيا حجم الترابط بين سورية ومحيطها وانتمائها العربي، فعمدت إلى توسيع علاقاتها عربياً عبر البوابة السورية. غير أن النظام الإقليمي العربي

---

(١) جميل مطر وعلاء الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٨٦)، ص٦٤.

على مستوى الدول، أو على مستوى التمثيل المؤسساتي (جامعة الدول العربية) يعاني من ضعف في أدائه، وغياب القيادة للنظام ككل، عدا عن عجزه عن إيجـاد حلـول للأزمـات الإقليميـة والعربية.

ويمتد هذا التفاعل إلى إيران، باعتبارها دولة إسلامية شـرق أوسـطية، وكونهـا حليفـاً استراتيجياً لسورية وداعماً قوياً للقضية الفلسطينية من جهة، ومنافساً لتركيا في إقليم المشـرق العربي، على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية، فكان لابد لتركيـا مـن إدراك أبعـاد العلاقات السورية–الإيرانية والتوافق معها لتمتين علاقاتها مع الجانب السوري.

أما "إسرائيل" – وإن كانت عنصراً دخيلاً – فإنها تبقى جزءاً من النظـام شـرق الأوسـطي والمتوسطي، وحليفاً استراتيجياً لتركيا، وهي المعضلة الرئيسة للدول العربية فـي المنطقـة، عبـر احتلالها لفلسطين وأجزاء من سورية ولبنان، وتعثر مفاوضات تسوية الصراع العربي–الإسرائيلي. فكان الدور التركي في جزء من مراحله ساعياً إلى خلق فرص سلام بين سورية و"إسرائيل"، قبل أن يتحول إلى دور تنافسي على قيادة المنطقة في مواجهة الدور الإسرائيلي والإيراني.

المطلب الأول:

البيئة الإقليمية العربية بعد انتهاء "الحرب الباردة"

أضعف التدخل العسكري الغربي في المنطقة العربية ما كان قد تبقى مـن أدوار قياديـة لبعض الدول العربية (مصر، سورية، العراق، المملكة العربية السعودية)، فهذه الدول لم تستطع الوقوف في وجه هذا التدخل وطرح بديل عنه، خاصة في حربي العراق ١٩٩١–٢٠٠٣، كما لم تستطع رفع الحصار عن الشعب العراقي والذي دام أكثر من عشر سـنوات أو عـن الشـعب الفلسطيني، بل ساهمت بعضها فيه، كالمواقف من المسألة العراقية التي كانت تتطابق إلى حـد كبير مع الموقف الأمريكي أو عجزها عن فك الحصار عن قطاع غزة بل وربما المشاركة فيه كما هو الموقف المصري والموقف الخليجي، ولم تنجح في إيقـاف السياسـات والممارسـات العسكرية الإسرائيلية المستمرة ضد الشعب الفلسطيني[١].

---

[١] خالد الحروب، "انتقال مركز الثقل في المنطقة بين الاعتبارات السياسية والاقتصادية والإعلامية"، شـؤون عربية، العدد ١٣٠،(القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، صيف ٢٠٠٧)، ص٣٢.

فمنذ العقد الأخير من القرن العشرين، وتحديداً منذ غزو العراق للكويت في ٢ آب ١٩٩٠، يبدو أنّ أهم ما يتعلق بمسألة القيادة الإقليمية، وأدوار الدول العربية الكبيرة والصغيرة، هو عدم وجود دولة عربية فاعلة أو مجموعة من الدول العربية في المقدمة الإقليمية، تتبنى سياسة ودبلوماسية فعّالة ونشطة تستطيع أن تغيّر في مسار الأحداث الكبرى، وهو ما يترك للأطراف الدولية (تحديداً الولايات المتحدة الأمريكية)، وللأطراف غير العربية في الإقليم (تحديداً إيران ومن ثم تركيا والكيان الإسرائيلي) أن تتحكّم في الأحداث الإقليمية وفق مصالحها[١]. فسورية من بين الدول العربية الوحيدة التي تتبنى المواقف القومية ومواقف ثابتة في القضايا العربية المصيرية؛ وعلى الخصوص القضية الفلسطينية التي تعد قضية مركزية.

فغياب تحديد مصلحة أو مجموعة مصالح يمكن وضعها على سلم أولويات الدول العربية جميعاً، والاختلاف حول مضمون تلك المصالح، هو ما أدّى إلى غياب مفهوم المصلحة العربية الشاملة. فأيّة دولة عربية تسعى لتحقيق قيادة إقليمية عربية عليها، أن تطرح مصالح تجد شرعيتها لدى الآخرين، غير أنّ الدول العربية الكبرى قامت بإضفاء طابع إقليمي على مصالحها الذاتية، بعيدة عن القضايا العربية القومية ومصالح الأمة العربية المشتركة وفي محاولتها لتحقيق تلك المصالح اصطدمت بمصالح قطرية للدول العربية الأخرى، مما أفقد مصالحها الشرعية الإقليمية وبالتالي دورها الإقليمي، وهو ما حدث إبان غزو العراق للكويت ١٩٩٠، أو التحالف الطويل الأمد السعودي–الأمريكي، أو التحالف السوري–الإيراني والذي تعارض مع التوجهات السعودية والمصرية.

وعلى مستوى العلاقة مع الكيان الإسرائيلي، فقد أصبح التفاوض معه الخيار العربي الوحيد المطروح، في ظل النظام الدولي الناتج عن انهيار الاتحاد السوفييتي، وتفرّد الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة المجتمع الدولي، بحيث اضطر العرب إليه لأسباب منها:

١- تعذر حصول الدول العربية المتاخمة للكيان الإسرائيلي على ما يمكّنها من المواجهة العسكرية بردّ العدوان الإسرائيلي، أو على الأقل الرد بما يُحدث في الساحة الإسرائيلية الوقع الذي يماثله. بل إنّ الوضع الإقليمي كان يقضي باستحالة بقاء قوة عربية قادرة على

[١] المرجع السابق، ص٢٩.

تهديد الأمن الإسرائيلي، فسورية والعراق لم يكن في إمكانهما إنشاء قوة عسكرية موازية إلا في ظلّ النظام الدولي ثنائي القطبية. وبسقوط أحد القطبين، أصبحت الدولتان العربيتان محكوماً عليهما تحت كلّ الظروف بفقد قوتهما الضاربة، كما أنّ القوة التي كان يسمح بها الاتحاد السوفييتي لسورية لم تبلغ الحد الذي يجعلها قادرة على تحقيق التوازن الاستراتيجي المطلوب[1].

٢- الوضع الإقليمي الناجم عن حرب الخليج الثانية ١٩٩١ جعل من منظمة التحرير الفلسطينية، بالنظر إلى ما اتخذته من مواقف مؤيدة للغزو العراقي للكويت، غير قادرة على إطالة أمد الكفاح، ومضطرة إلى قبول المشاركة في مفاوضات التسوية على أساس القرار الصادر عن مجلس الأمن رقم ٢٤٢ عام ١٩٦٧ الذي ينص على انسحاب "إسرائيل" من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧.

كما أن تحقيق دور عربي فاعل، تحيطه عقبات سياسية، منها[2]:

١- إنّ الدول العربية لا تمتلك مشروعاً سياسياً يبلور رؤيتها للمنطقة، ويحدّد أهدافها ومصالحها الجماعية على ساحتها، ويضع إطاراً واضحاً لأمنها القومي، ويضبط علاقتها الإقليمية والدولية، ويحكم حركتها الجماعية.

٢- انقسام الآراء واختلاف المواقف التي تصل إلى حد التناقض أحياناً بين السياسات العربية، نتيجة تعدد التوجهات وتضارب المصالح، وهو ما يعد محصلة طبيعية لاختلاف ظروف الدول العربية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، إلاّ أنّه جرى تضخيم هذه التناقضات وتعميقها، والمبالغة في تصوير تداعياتها، كما جرى ربطها بمصالح خارجية بحيث أصبحت محلاً لاستهدافها استثماراً وتوظيفاً، حتى أخذت شكل التناقضات الجوهرية التي يصعب تجاوزها أو حصارها أو التوفيق بينها.

---

(١) الشاذلي القليبي، "هل نحن أمة؟.. أسئلة لابد من طرحها على الضمير العربي"، المستقبل العربي، العدد ١٧٩، كانون الثاني ١٩٩٤، ص١١.

(٢)- سعيد رفعت، "هل سقطت الأدوار الإقليمية من حسابات السياسيات العربية؟"، شؤون عربية، العدد ١٣٥، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، خريف ٢٠٠٨)، ص٩-١١.

٣- استهانة الدول العربية بمتطلبات المصالح العربية العليا، ومقتضيات الأمن القومي العربي، ورفضها القاطع التنازل عن جزء من سيادتها ثمناً لمواقفها المشتركة، دفاعاً عن أهدافها الجماعية الاستراتيجية، وذلك في الوقت ذاته الذي تقبل فيه القيام بذلك إذا ما تعلق الأمر بسياسات قوى كبرى أو بمصالح استراتيجية غربية.

٤- اختلاف الرؤى بين السياسات العربية حول أولويات القضايا، ومصادر التهديد الأمني، واتجاه التحالفات الخارجية (فبعض الدول ترى أن إيران مصدر التهديد للأمن القومي العرب يفي حين يرى البعض الآخر أن "إسرائيل" هي مصدر التهديد الأساسي للأمن القومي العربي).

٥- تباين مواقف السياسات العربية من فكرة الأدوار الإقليمية من أساسها، حيث لا يرتاح بعضها إلى مخاطر هذه الأدوار وأعبائها، ولا تمتلك أيّة طموحات للقيام بها، أو إجراء أية مواجهات –ولو محدودة– مع السياسة الأمريكية.

٦- إنّ السياسة الأمريكية في المنطقة وإن كانت تشجع قيام بعض الدول العربية بأدوار جزئية في قضايا محددة، تتم بشروطها وتخضع لمواصفاتها، وتنحصر في إطار الوساطة أو بالتهدئة أو المصالحة، إلاّ أنّها لا تبارك ظهور دور إقليمي عربي جماعي فاعل على الساحة العربية.

إن النظام العربي القائم، يتسم بميل دائم للانقسام في محاور وتكتلات سياسية وإقليمية متواجهة، وأكثرها ظهوراً وتأثيراً مجلس التعاون الخليجي مع وجود خلافات عميقة فيه لاسيما (ما ظهر منها جلياً بين السعودية وقطر في شباط عام ٢٠١٤)، وتحويل أيّ خلاف بينهما إلى خلاف شامل في كل المجالات، مستخدمة كل الأدوات المتاحة للإضرار ببعضها والتلاعب بأمن النظم الأخرى، ويؤدي ذلك إلى ميل دائم لتقلب الولاءات بصورة تفضي إلى شكوك متبادلة بين جميع أطراف النظام العربي[١].

---

[١] محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٥٨، شباط ١٩٩٢)، ص٢٨.

إنّ الإصرار على المحاولات المفتعلة لتقسيم المنطقة إلى معسكرين، أحدهما معتدل والآخر راديكالي لا ينسجم مع واقع المعطيات، إذ إنّ ما يسمى بالدول "المعتدلة" يصعب عدها محوراً أو تحالفاً استراتيجياً، فهي تبدو أقرب إلى تيار عام يضم طيفاً واسعاً من دول وقوى سياسية تجمعها علاقات تنسيق متفاوتة، ويفصل بينها في الوقت نفسه خلافات متنوعة، وتظهر دلالة هذا التوجه بصورة واضحة في أنّ الدول العربية المعتدلة على ما يجمعها من اتجاه عام، تتفاوت مواقفها، وتختلف علاقاتها، وتتباين مصالحها، مع أطراف ما يسمى بمحور الممانعة. ويمثل محور الممانعة كياناً أكثر تماسكاً من الناحية السياسية، باعتبار أنّ ما يجمع أطرافه هو معاداة "إسرائيل" ومعارضة السياسة الأمريكية، ومحاولة تعطيل خططها في المنطقة، إلا أنّ هذين التجمعين لا يعبران عن حالة ثابتة من الاستقطاب، وإنّما تتميز الحركة داخلهما بالمرونة والتغير، وتسمح بإمكانية تبادل المواقع، وتعديل المواقف من قضية إلى أخرى[١].

ويجد بعض آخر أنّ من أسباب عجز الدول العربية عن تحقيق الفاعلية السياسية والعسكرية، كونها قد أسندت سياساتها على ثلاثة مكونات[٢]:

- ادعاؤها امتلاك حقوق ، بدلاً من تأكيد تلك الحقوق أو العمل على استعادتها.
- طلبها الدائم من الآخرين التدخل لصالحها.
- قبولها مبدأ التنازل عن حقوقها ، أو بعضاً منها كأساس في سياساتها.

ومن مظاهر الضعف أو العجز في النظام الإقليمي العربي، هو تلك الأزمة التي تحيط بأداء منظمة جامعة الدول العربية، بوصفها الكيان المؤسساتي الوحيد المعبر عن هذا النظام، فقد أخفقت عدة مرات في اتخاذ قرارات تتفق عليها الأطراف العربية وخاصة في الأزمات التي تعرضت لها المنطقة، في العراق وفلسطين، بل أن هذه الجامعة أصبحت أداةً طيّعة في أيادي بعض الدول الصغيرة التي تعمل على تنفيذ الأجندات الأمريكية في المنطقة، وأصبحت تستخدم

---

(١) سعيد رفعت، "صراع الإرادات في التجاذب الأمريكي–الإيراني وانعكاساته على المنطقة"، شؤون عربية، العدد ١٣٤، صيف ٢٠٠٨، ص٦–٧.

(٢) خضر عباس عطوان، "وضع العرب في النظام الدولي، سياسات اندماج إيجابي أم سياسات دمج قسري"، شؤون عربية، العدد ١٢٧، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية خريف ٢٠٠٦)، ص٢٣١.

كأداة للضغط على الدول الأعضاء التي لا تتوافق مع السياسات الأمريكيــة والإســرائيلية فــي المنطقة، وخير دليل على ذلك تعامل جامعة الدول العربية مع الأزمة الســورية ٢٠١١، حيــث جمدت جامعة الدول العربية عضوية الجمهورية العربية السورية فيها، فبدلاً من محاولة الجامعة حل هذه الأزمة بالطرق السلمية التي هي من أهم أهداف الجامعة بل أنها على العكس من ذلــك عملت على تأجيج الأزمة من خلال دعم المعارضة السورية لتقويض دولة مؤسسة في جامعــة الدول العربية.

وفشلت الجامعة العربية في تحقيق أي هدف من أهدافها التي أنشئت من أجلها والتي حدّدها الميثاق في توثيق الصّــلات بين الدول العربية، بل وأخفقت في لَــمّ الشمل العربي، فالميثــاق الذي وضع قبل أكثر من نصف قرن يحتاج إلى مراجعة وتعديل، بالإضافة إلى أن مجلس الدفاع العربي المشترك الذي أنشئ سنة ١٩٥٠ جهازٌ معطل وبلا فاعليه ولم يسهم بأي جهد في حماية أمن الدول الأعضاء أو الأمن القومي العربي بصفة عامة. بل أن جامعة الدول العربية أصبحت أداة لتمزيق الدول العربية.

في ظل هذه البيئة العربية، التي تميزت بغياب القيادة الإقليمية من ناحية، وانفتــاح المنطقــة على تدخلات وحروب خارجية من ناحية أخرى، وتنــوع المصــالح والتهديــدات فيهــا ثالثــاً، والتضارب فيما بين أطرافها من جهة رابعة، فقد وجدت تركيا أن أمنها ومصالحها تقضي بتدخلها في معظم قضايا المنطقة، إضافة إلى ارتباط حكومة أردوغان بالسياسات الأمريكية والإســرائيلية في المنطقة، وتوجهاتها ومعتقداتها الإخوانية، وقد بات هذا واضحاً من خلال مواقــف الحكومــة التركية من الأحداث في المنطقة العربية منذ عام ٢٠١٠ فصاعداً وعلى الخصوص فيمــا يتعلــق بالأزمة السورية ٢٠١١.

وكان للتفاعلات الإقليمية والدولية دور مهم في فتح المجال أمام الانخراط التركي بشــكله الجديد داخل المنطقة. فكما كانت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠-١٩٩١ بمثابة تأكيــد جديــد للتعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، فإنها مهدت الطريق أمــام تأكيــد الحضور التركي بالنسبة للشرق الأوسط. فــي المقابل، فإن احتلال العراق عام ٢٠٠٣ أطلــق

مجموعة مختلفة من التفاعلات بين تركيا وجيرانها. فالتعاون بين تركيا وسورية وإيران ولد تحديداً في إطار مرحلة الاستعداد لغزو العراق واحتلاله[1].

وقد قدمت تركيا نفسها في موقع الوسيط في منطقة الشرق الأوسط، ومن أشهر جهودها في هذا المجال وساطتها بين " إسرائيل" وسورية، في ايار ٢٠٠٨، وقد تم تتويج هذه الجهود بأربع جولات من المفاوضات غير المباشرة بين الجانبين عبر دبلوماسية الوساطة التركية، خلال الفترة بين أيار وكانون الأول عام ٢٠٠٨. ووفقاً لجانبي المفاوضات، فإن تقدماً كبيراً قد تم إحرازه في ٢٠٠٨/١٢/٢٣، والذي بدا خلاله أن إطلاق مفاوضات مباشرة مع الجانب السوري مسألة وشيكة. ولكن "إسرائيل" أجهضت ذلك من خلال إطلاقها عملية "الرصاص المصبوب" ضد قطاع غزة بعد خمسة أيام من هذا الاجتماع، فتوقفت عملية المفاوضات من غير رجعة[2].

فيما تركزت جهود السياسة السورية على المجال العربي، انطلاقاً من الانتماء الطبيعي للدولة، فهي جزء من النظام الإقليمي العربي، فعملت على توضيح تصورها للسياسة الدولية لدى الدول العربية والرأي العام العربي، باعتباره متوافقاً مع المصلحة القومية العربية فيما يخص التضامن العربي ومواجهة المشروع الصهيوني. ويمكن ملاحظة مستويين لتحرك سورية الإقليمي: **الأول**، يتمثل في دائرة سورية الكبرى، وكان الأكثر نشاطاً وحيوية بالنسبة إلى السياسة السورية، وقد حاز جل اهتمامها ومواردها الفعلية، المادية والمعنوية. ويمكن تفهم صعوبة واحتدام المواجهة مع المشروع الصهيوني، كونه شكل تحدياً وجودياً للفكرة السورية أولاً والعربية ثانياً. وهكذا يتفهم بعض السوريين كيف أن الأقطار العربية الأخرى أقل حساسية تجاه سورية ومن ثم أكثر قابلية للتفاعل معها. وأما المستوى **الثاني**، فيخص النظام الإقليمي العربي باعتباره دائرة نشاط واستهداف رئيسية ومعول عليها دوماً في صنع سياسات أكثر فعالية وجدية[3].

---

(١) ناتالي تونتشي، "أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، العدد ١٨٢،(القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تشرين أول ٢٠١٠)، ص١٠١.

(٢) المرجع السابق، ص١٠٢.

(٣) عقيل سعيد محفوض، سورية وتركيا.. الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مرجع سابق، ص١٣٧.

المطلب الثاني:

دور إيران في منطقة الشرق الأوسط

أدى الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ إلى إعادة توزيع لموازين القوى الإقليمية عموماً، وبين إيران وتركيا خصوصاً، إذ أن انهيار النظام العراقي، وتسلم الأحزاب السياسية الموالية لإيران الحكم في العراق، وكذلك بروز دور الأكراد في شمال العراق بعيدا عن السلطة المركزية، أدت جميعها إلى تزايد النفوذ الإيراني في العراق[١].

وبالتوازي مع ذلك يلعب الأكراد دور العازل الجغرافي لتمدد تركيا الإقليمي في العراق، بانتشارهم على كامل الحدود العراقية– التركية المشتركة، وبغطاء أميركي سياسي وعسكري[٢].

فقد عززت إيران موقعها في العراق، نتيجة ضعف دور الدول الرئيسة التي تتبنى موقف الاعتدال العربي، وعدم قدرتها على طرح مشروع واضح لمستقبل المنطقة، وحرصها على محاولة المحافظة على الوضع القائم، مما خلق فراغاً إقليمياً أتاح لإيران فرصة تاريخية كي تزيد نفوذها في المنطقة العربية[٣].

ويرى المعارضون للنفوذ الإيراني أن محددات السياسة الإيرانية تقوم على تشكيل قوة إقليمية كبرى، تسعى لتحقيق المصالح الإيرانية في المنطقة ، معتمدة على جملة من العوامل، أهمها[٤]:

١- أنّها دولة كبيرة بمساحتها وعدد سكانها وإمكانياتها الاقتصادية والعلمية والمالية.

٢- كونها تتمتع بمخزون نفطي بالغ الأهمية بالنسبة للإمدادات النفطية العالمية، حيث تُعدّ المنتج الخامس على المستوى الدولي.

---

(١) مصطفى اللباد، "العلاقات الإيرانية – التركية وانعكاساتها على المنطقة"، شؤون عربية، العدد ١٢٧، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، خريف ٢٠٠٦، ص٩٢.

(٢) المرجع السابق، ص٩٣.

(٣) وحيد عبد المجيد، "التفاعلات العربية – الإقليمية تجاه الحرب على غزة"، السياسة الدولية، العدد ١٧٦،(القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، نيسان ٢٠٠٩)، ص٧٨.

(٤) ماجد كيالي، "التجاذب الإيراني – الأمريكي في الصراع على الشرق الأوسط"، شؤون عربية، العدد ١٣٠،(القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، صيف ٢٠٠٧) ، ص٢٠.

٣- وجود كتل اجتماعية وسياسية في عدد من دول المنطقة متعاطفة مع إيران في معظم دول الخليج.

٤- تمتد حدودها الجغرافية والسياسية والأمنية من العراق والخليج العربي إلى أفغانستان والجمهوريات الإسلامية المستقلة عن الاتحاد السوفييتي، وصولاً إلى تركيا وسورية ولبنان وفلسطين.

٥- امتلاكها لقدرات عسكرية وتكنولوجية كبيرة، جزءاً كبيراً منها يتم إنتاجه محلياً.

فالمشروع الإيراني يقوم على فرضية مفادها أنّ توازن الرعب في الخليج العربي، والحضور الإيراني الكثيف في المشرق العربي، سوف يضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لقبول إيران كشريك إقليمي بارز، وبالتالي تقاسم المصالح والنفوذ في المنطقة[1].

وتتعامل إيران مع المنطقة وفق افتراض وجود فراغ قيادي، يسمح لها بتولي زمام المنطقة. فقد أسقطت حرب الخليج الثالثة (٢٠٠٣)، أكبر تحدٍ لإيران فيها، مما أطلق طموحاتها الإقليمية، وفيما تُعتبر الولايات المتحدة الأمريكية بنظر إيران "الشيطان الأكبر" والعدو الأول، فإنّها تدرك أنّ القوات الأمريكية لن تستمر في العراق طويلاً، لذلك راوغت مع التهديدات الأمريكية لتخرج بقوتها سليمة، وتستطيع لاحقاً مد نفوذها.

وتنظر إيران إلى نفسها باعتبارها قوة طامحة إقليمياً، تعارض النظام الدولي "الظالم"، حسب الوصف الإيراني، وتعتقد أنّ لها رسالة قِيَميّة تتجاوز المصالح القومية الضيقة، لتشمل دائرة أوسع، تضمّ العالم الإسلامي. وتسعى إلى التأثير في التوازن الإقليمي بالسعي إلى إبعاد القوة الأجنبية عن معادلة الأمن الخليجي.

وفي هذا الإطار، يرى البعض أنّ إيران قد تكون أسبغت طابعاً أيديولوجياً على مصالحها القومية، لكن عندما يتعين عليها الاختيار بين الإيديولوجية والمصلحة، فإنّها لم تكن لتتردد في التنصل من أيديولوجيتها، ومثال ذلك انحيازها لنظم غير إسلامية بل وغير مسلمة كأرمينيا.

---

(١) مصطفى اللباد، "هل أصبحت الأدوار الإقليمية بالمنطقة حكراً على قوى غير عربية"، شؤون عربية، العدد ١٣٥، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، خريف ٢٠٠٨)، ص٣٦.

وعدّت القيادات الإيرانية الدفاع عن سورية جزءاً من الدفاع عن الأمن القومي الإيراني، حيث صرح الرئيس محمود احمدي نجاد :"إنّ سورية هي خط الجبهة الأمامي للدفاع عن الأمة الإسلامية[1]".

وأكد وزير الدفاع الإيراني علي شمخاني أنّ: "سورية عمق استراتيجي لإيران، وهي جزء من الأمن القومي للجمهورية الإيرانية في المنطقة، وتولي طهران دائماً أهمية لأمن الأراضي السورية[2]".

وكان الطرفان قد اتفقا عام ٢٠٠٥ على مجموعة من النقاط المشتركة كنوع من التنسيق والتعاون أهمها[3]:

- اعتبار أيّ اعتداء على دولة منهما هو اعتداء على الأخرى.
- التزام إيران بتقديم الدعم لسورية في حال تعرضها لأي اعتداء.
- التعاون العسكري بين الجانبين.

إن دعم إيران لمحور المقاومة في المنطقة؛ وعلى الخصوص المقاومة اللبنانية والفلسطينية ودعم الحكومة السورية كمركز متقدم في الصراع مع العدو الصهيوني تعد من أولويات السياسة الخارجية الإيرانية، وقد أشارت عدة تقارير إلى أنّ إيران تكفلت بتمويل بعض مشتريات السلاح السورية من روسيا، وذلك خلال زيارة قام بها الرئيس الإيراني الأسبق محمود أحمدي نجاد لدمشق أواخر تموز ٢٠٠٧، جرى خلالها الاتفاق على قيام إيران بتمويل صفقات أسلحة روسية لسورية، منها مبلغ مليار دولار لصفقة شراء٤٠٠ دبابة روسية متطورة من طراز T72، و١٨ طائرة "ميج "٣١، و٨ طائرات "سوخوي"٢٤، ومروحيات من طراز "ميكويان٨"[4]. أدى هذا الدعم إلى سوء العلاقات بين إيران والدول الخليجية وبعض الدول العربية الأخرى.

أما بالنسبة للعلاقات التركية-الإيرانية وتأثيرها في منطقة الشرق الأوسط وفي العلاقات السورية-التركية موضوع الدراسة. على مدى عقود طويلة نجحت كل من تركيا وإيران في

---

(١) أشرف كشك، "التحالفات الإقليمية لإيران.. السياسة تتجاوز الإيديولوجيا"، السياسة الدولية، العدد ١٦٥، تموز ٢٠٠٦، ص١١٧.

(٢) المرجع السابق، ص١١٧.

(٣) المرجع السابق، ص ١١٧.

(٤) أحمد إبراهيم محمود، الصناعات العسكرية الروسية، تدعيم الاقتصاد والمكانة، السياسة الدولية العدد ١٧٠، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تشرين أول، ٢٠٠٧)، ص٦٦.

تأسيس شراكة استراتيجية قوية استطاعتا من خلالها رفع حجم التبادل التجاري بينهما فضلاً عن تجاوز عدد من الأزمات الخطيرة التي تمخضت عن التباين في التعاطي مع بعض التطـورات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط[1].

تعدّ تركيا قوة إقليمية كبرى لا يستهان بها وليس من العقلانية أن تدخل مع جارتها إيـران في صراعٍ وعداوة ولذلك انتهجت القيادة التركية سياسة تصفير المشكلات التي نظّر لها وزيـر الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو، وكذلك تعدّ الجمهورية الإسلامية الإيرانية تركيا أيضاً قوة إقليمية كبرى لا يمكن معاداتها لعدة اعتبارات منها؛ أن تركيا عضو في حلف شمال الأطلسـي وحليف رئيس للولايات المتحدة في المنطقة، وحليف قوي للكيان الصهيوني.

إن ما ساعد تركيا في الحضور وتنامي دورها في المنطقة العربية هو تعاظم الدور والنفوذ الإيراني في المنطقة، وما نتج عنه من ظهور بوادر فتنة سنية- شيعية دفعت باتجاهها "اسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية، فظهرت مقولات على لسان الملك الأردني عبد الله الثـاني مثـل :"الهلال الشيعي"، ومقولات للرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك مثل: "عـدم انتمـاء الشيعة العرب للدول التي يقطنون فيها بل للخارج" ، ووجود مشروع إيراني لتشـييع المنطقـة و"تفريسها" وذلك على لسان الملك السعودي...[2].

إن التباين بين الموقفين التركي والإيراني بدا واضحاً فيما يتعلق بالأحداث الجاريـة فـي سورية منذ عام ٢٠١١، فإيران تدعم الحكومة السورية في وجه المؤامرة التي تتعرض لها حيث قدمت إيران كل أنواع الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري لسورية، وأعلنـت علـى لسـان العديد من قادة إيران بأنها لن تسمح بهزيمة محور المقاومة في المنطقة العربية التـي تتزعمـه سورية. بينما أعلنت الحكومة التركية برئاسة رجب طيب أردوغان عن معاداتها للدولة السورية منذ بداية الأحداث فكانت رأس حربة للاعتداء على سورية من خلال الدعم المباشر للعصـابات الإرهابية وتسهيل دخولها إلى الأراضي السورية.

---

(١) محمود خليل يوسف القدرة، مرجع سابق، ص٦٧.

(٢) علي حسن باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخـارج، (الدوحـة: مركـز الجزيـرة للدراسات، ٢٠٠٩)، ص١٤٣-١٤٤.

المطلب الثالث:

دور "إسرائيل" في منطقة الشرق الأوسط

شهد عقد التسعينيات من القرن العشرين، انطلاق مفاوضات عربية-إسرائيلية، أسفرت عن توسيع دائرة الدول العربية المعترفة بـ"إسرائيل" بشكل رسمي، وتشكيل سلطة فلسطينية بصلاحيات محدودة لإدارة شؤون الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد توقيع اتفاقية أوسلو في ١٣ أيلول ١٩٩٣. إلا أن تلك الخطوات لم تفد "إسرائيل" لناحية اندماجها في المحيط العربي كما تطمح. فاستمرت عزلتها الثقافية والحضارية والدينية من ناحية، فيما فشلت مخططاتها في الاندماج الاقتصادي الكلي مع المنطقة، وكانت سياساتها العدوانية تجاه الإقليم عدوانية طيلة المرحلة اللاحقة لانطلاق مفاوضات مدريد١٩٩١.

إذ ساهمت "إسرائيل" في تجييش الرأي العام الغربي لضرب العراق عام ١٩٩١، وشاركت بشكل غير مباشر في احتلاله عام ٢٠٠٣، كما استمرت في تعاطيها الأمني-العسكري مع لبنان والفلسطينيين، عبر شن حروب متتالية عليهما، مؤكدة صورتها العدوانية لدى معظم دول الإقليم.

فالمصلحة الإسرائيلية الأولى والأهم، تتمثل في حماية الأمن الإسرائيلي، عبر العسكرة الدائمة للكيان، وتقويض المحيط العربي، وخلق آليات عداء إسرائيلي لمحيطه، وتفكيك ذلك المحيط عبر الإشغال العسكري بين وحداته، في عملية إعادة إنتاج للفكر الصهيوني، حيث تعتقد التيارات الإسرائيلية كافة أن تفوق القوة العسكرية هي الضامن الوحيد لأمنهم، من خلال خلق قدرة ردعية قادرة على منع العرب من استخدام القوة العسكرية تجاه الكيان الإسرائيلي. إلا أن الأحداث المتتالية في المنطقة العربية تثبت أن العسكرة الدائمة للكيان الصهيوني لن تجعل الطرف العربي يستسلم للإرادات الصهيونية، فالمقاومة اللبنانية حررت جنوب لبنان في ٢٥ أيار ٢٠٠٠ وانتصرت المقاومة اللبنانية مرة أخرى على العدو الصهيوني في تموز ٢٠٠٦، ولم تستطع إسرائيل القضاء على المقاومة الفلسطينية في غزة عبر عدة اعتداءات متتالية (٢٠٠٨-٢٠١٢-٢٠١٤).

فبمجرد وقوع الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠، شنّت "إسرائيل" حملة إعلامية واسعة لإقناع الرأي العام العالمي بالآتي[١]:

- إنّ الدول العربية لا تحترم مبادئ القانون الدولي، وهي دول لا تعترف سوى بمنطق القوة، ومن ثم فإن "إسرائيل" ليست سبب التوتر في المنطقة كما تدعي الدول العربية.
- ضرورة تدعيم "إسرائيل" في مواجهة الطموحات الشخصية لبعض الزعماء العرب، الذين يسعون لتحقيق طموحاتهم الشخصية من خلال التهديد بضربها وتدميرها.
- الرئيس العراقي صدام حسين هو هتلر جديد، وغزوه للكويت قد يقود إلى حرب عالمية ثالثة، وذلك من خلال تشبيهه بضم هتلر للنمسا ١٩٣٨.
- "إسرائيل" هي السند الوحيد للدول الغربية في هذه المنطقة الحيوية للغرب، كما أنّها تمثل المدافع الحقيقي عن مصالح الغرب، في منطقة لا يحترم قادتها القانون الدولي.

فيما كان دافع الحرب على العراق عام ٢٠٠٣، يرجع في جزء منه إلى الرغبة الأمريكية في جعل "إسرائيل" أكثر أمناً. ووفقاً لـ فيليب زيليكو –مستشار وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس– فإنّ: "التهديد الحقيقي من العراق لم يكن تهديداً للولايات المتحدة الأمريكية، بل إنّ التهديد غير المعلن هو التهديد لـ "إسرائيل".. إنّ الحكومة الأمريكية لا تريد أن تركّز على ذلك علناً، لأنّه أمر لا يمكن إقناع الرأي العام به[٢]".

كما صعّدت القيادات الإسرائيلية من تهديداتها بنسف أيّ برنامج نووي عربي حتى لو كان للأغراض السلمية، ويخضع لإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. فانصبت الحملة الإسرائيلية –لأمريكية ١٩٩٢ على سورية، بسبب إبرامها بعض الصفقات مع كوريا الشمالية وروسيا وتشيكيا وبلغاريا. ودعا نائب وزير الحرب الإسرائيلي مردخاي غور إلى "التعامل بكثير من الجدية مع سباق التسلح الذي بدأته سورية"، وألمح رئيس الأركان إيهود باراك إلى إمكانية شن

---

(١) عماد جاد، "الغزو في الإطار الإقليمي: إسرائيل وتركيا"، السياسة الدولية، العدد ١٠٢،(القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تشرين أول ١٩٩٠)، ص٧٥.

(٢) جون ميرشايمر وستيفن وولت، "اللوبي الإسرائيلي"، شؤون عربية، العدد ١٢٦، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، صيف ٢٠٠٦)، ص١٥٢.

عملية عسكرية: "علينا ألاّ نستبعد إمكان التحرك الميداني". كما أثيرت ضجة إعلامية حول صفقة اعتزمت الصين بموجبها تصدير مفاعل نووي إلى سورية يستخدم في أغراض البحث العلمي، ويخضع لإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث دعت الصحف الإسرائيلية المجتمع الدولي إلى "التدخل لمنع حصول سورية على هذا المفاعل، حتى لا تتكرر قصة المفاعل النووي العراقي مرة أخرى"[١].

ونشرت صحيفة واشنطن بوست بعد احتلال العراق، أن "إسرائيل" "تغذي الحملة ضدّ سورية، بإمداد الولايات المتحدة الأمريكية بتقارير استخباراتية، فمشروع قانون محاسبة سورية عام ٢٠٠٤ لقي تأييداً كبيراً خاصة من لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية "أيباك"، اللوبي الأقوى المؤيد "لإسرائيل" في العاصمة الأميركية، ووضع إطاره بعض أعضاء الكونغرس الأمريكي من أصدقاء "إسرائيل"، وتمت الموافقة عليه بأغلبية ساحقة ٣٩٨ مقابل ٤ في مجلس النواب، و٨٩ مقابل ٤ في مجلس الشيوخ[٢].

أما على المستوى الفلسطيني، فقد انطلق الإدراك الإسرائيلي، من محددات الرفض الآتية:

١- رفض أيّة عودة للاجئين الفلسطينيين، إلى الأرض المحتلة عام ١٩٤٨.
٢- رفض أيّة تقسيمات إدارية أو سياسية لمدينة القدس، واعتمادها عاصمة أبدية للكيان "الإسرائيلي"، وتحويلها إلى مدينة يهودية خالصة.
٣- رفض المطالب العربية بالانسحاب إلى قبل العدوان الإسرائيلي على الدول العربية عام ١٩٦٧.
٤- رفض إقامة دولة فلسطينية.

إنّ "إسرائيل" تمانع إنشاء دولة فلسطينية قد تشكل تهديداً وجودياً لها حال توافر مقومات القوة لها، إذ يعتقد العديد من المتخصصين والأكاديميين الإسرائيليين أنّه بمجرد أن يؤسِّس الفلسطينيون دولتهم سيتبنون توجهات وطموحات تحررية وحدوية، والسعي في هذا الإطار إلى

---

(١) مجموعة باحثين، النظام الدولي الجديد وقضايا المنطقة العربية (الرياض: مكتب الآفاق المتحدة، ط١، ١٩٩٥)، ص٢٥١-٢٥٢.

(٢) جون ميرشايمر وستيفن وولت، "اللوبي الإسرائيلي"، مرجع سابق، ص١٥٨.

استقطاب ومخاطبة العرب الفلسطينيين الذين يشكلون ٢٠% من سكان "إسرائيل"، بالإضافة إلى فلسطينيي الأردن، أي إنّهم يعتقدون أنّ الفلسطينيين سوف يسعون في هذه الحالة إلى تدمير "إسرائيل" من الداخل، جنباً إلى جنب مع توظيف الحضور الديموغرافي الفلسطيني في الأردن بهدف السيطرة على الأردن. وانطلاقاً من هذا التحليل، يعتقدون أنّ تأسيس دولة فلسطينية مستقلة يستتبعه تخلي "إسرائيل" عن قسم كبير من الضفة الغربية وقطاع غزة بما يحرمها من العمق الاستراتيجي المهم الذي تتمتع به منذ عام ١٩٦٧، وهو ما يشكل خطورة شديدة بالنسبة للأمن الإسرائيلي، خاصة في ظل تركّز سكان "إسرائيل" في شريط جغرافي ضيق، وبما يجعلها تعاني من حالة من الانكشاف الأمني على الجبهة الشرقية. فمنذ أن صاغ "إيغال آلون" خطته التي حددت احتياجات "إسرائيل" في السيطرة على مناطق من الضفة الغربية للاعتبارات الأمنية، لم تجرؤ أيّ من الحكومات الإسرائيلية على الموافقة على الانسحاب الكامل إلى حدود عام ١٩٦٧. وعلى ذلك، فإن "إسرائيل" ستنسحب فقط إلى الحدود التي يمكن الدفاع عنها، سواء في إطار معاهدة سلام أو بشكل منفرد[١].

ويعتقد محمد السيد سعيد أنّ: "المجتمع السياسي الإسرائيلي لن يوافق على تنازلات مرضية للعرب في مجال الأرض، إلاّ إذا تلقى مكافأة أكبر في مقابلها على جانب القضايا الإقليمية، بما فيها ترتيبات الأمن والترتيبات الاقتصادية والوظيفية والسياسية[٢]".

وقد اعتمدت "إسرائيل" في سياساتها الإقليمية على الدعم الأمريكي سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، وعلى دعمها في المحافل الدولية وخاصة في مجلس الأمن، وهو ما أعطى "إسرائيل" حصانة دولية ودافعاً لاستمرار نهجها العدواني، غير أن هذا الدعم الأمريكي كان مرتبطاً بالوظيفة المنوطة "بإسرائيل" شرق أوسطياً، عبر حماية المصالح الأمريكية، ونتيجة الإخفاق العسكري الإسرائيلي منذ انسحابها من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠، وعجزها عن إعادة احتلاله عام

---

(١) حسن براري، "أمن إسرائيل .. صراعات الإيديولوجيا والسياسة"، في: www.ahram.org.eg، كراسات إستراتيجية، أيلول ٢٠٠٤.

(٢) محمود عبد الفضيل، "مشاريع الترتيبات الاقتصادية شرق الأوسطية: التصورات والمحاذير – أشكال المواجهة"، المستقبل العربي، العدد ١٧٩، كانون الثاني ١٩٩٤، ص١٠٦.

٢٠٠٦، وعجزها عن تصفية حركة حماس في قطاع غزة عام ٢٠٠٩ و٢٠١٢، طرح عدداً من التساؤلات حول استمرارية الرؤية الأمريكية لـــ"إسرائيل" على ذات الصورة السابقة.

إذ يصف جيمس ولفنسون، الرئيس الأسبق للبنك الدولي والمبعوث الخاص للجنة الرباعية، وهي لجنة معنية بالتسوية في الشرق الأوسط، محتويات العلاقات الأمريكية–الإسرائيلية، ومكانة الكيان الإسرائيلي لدى واشنطن، أمام المؤتمر اليهودي في شيكاغو عـــام ٢٠٠٦: "صـــحيح أنّ الغرب يعترف بأهمية "إسرائيل"، وبجذورها التاريخية، وأنّها مهمة للولايات المتحدة الأمريكيـــة من النواحي السياسية والاستراتيجية، إلا أنّ التغيرات الإقليمية التي جرت مؤخراً لا تعمل فـــي صالح "إسرائيل"، فقد نشأ في الشرق الأوسط وضع من انعدام اليقين، "فإســـرائيل" تبـــدو هشـــة للغاية، وقوتها العسكرية وضعت في اختبار.. التأثير الإيراني تعاظم فـــي المنطقـــة العربيـــة، والولايات المتحدة الأمريكية تغرق في الوحل العراقي، والإسلام المتطرف يتعاظم تأثيره.. وفي غضون عام أو عامين، ستستبعد "إسرائيل" عن مركز اهتمام الإدارة الأمريكية[١]".

وبالرغم من أن العلاقات بين واشنطن و"تل أبيب"، لا تزال توصف بأنها علاقات تحـــالف استراتيجي، إلا أن "إسرائيل" بدت في الكثير من المواقف، عبئًا ثقيلا على السياسة الأمريكية في المنطقة، وأنها باتت المصدر الرئيس للكراهية؛ التي تحظى بها واشنطن في المنطقة. كمـــا إن الولايات المتحدة الأمريكية التي صرفت عشرات المليارات من الدولارات على تشكيل حركات المجاهدين الإسلاميين ومنها حركة القاعدة وطالبان في أفغانستان، اكتوت بالنار التـــي غـــذّتها، ونمت أذرع تنظيم «القاعدة» واستطالت في عدد من الدول العربية وغير العربية.

اتسمت العلاقات التركية–الإسرائيلية منذ قيام الكيان الصهيوني وتحديداً بعد اعتراف تركيا بـــ "إسرائيل" عام ١٩٤٩ ومنذ ذلك الوقت بدأت العلاقات السياسية بين تركيا و"إسرائيل" حيـــث تم تبادل البعثات الدبلوماسية بينهما، واستقبلت تركيا ملحقاً عسكرياً إسرائيلياً في أنقرة، وعلـــى أثر ذلك سمحت تركيا بهجرة اليهود الأتراك إلى فلسطين.

---

(١) عماد جاد، "إسرائيل والتحالفات القلقة في المنطقة"، شؤون عربية، العدد ١٣٢،(القاهرة: الأمانـــة العامـــة لجامعة الدول العربية، شتاء ٢٠٠٧)، ص٢٥.

تطورت العلاقات التركية–الإسرائيلية خلال فترة الخمسينيات من القرن العشرين حيث زار رئيس الوزراء الصهيوني آنذاك دافيد بن غوريون تركيا والتقى نظيره التركي مندريس، وتم التوقيع على ميثاق حزام المحيط بين "إسرائيل" وتركيا وأثيوبيا في آب ١٩٥٨. وكان لحرب تشرين التحريرية ١٩٧٣ تأثير مباشر على العلاقات التركية–الإسرائيلية، فقد كان الموقف التركي مؤيداً للقضية العربية حيث طالبت تركيا بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ والاعتراف بحقوق الشعب العربي الفلسطيني الشرعية، وصوتت تركيا إلى جانب القرار الأممي الصادر عن الجمعية العامة رقم ٣٣٧٩ عام ١٩٧٤ الذي يعد الصهيونية شكلاً من أشال التمييز العنصري، واعترفت تركيا في العام ذاته بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب العربي الفلسطيني، وفتحت مكتبا دبلوماسيا لمنظمة التحرير عام ١٩٧٩ في تركيا[١].

وبعد زيارة رئيس الوزراء التركي مسعود يلماظ إلى "إسرائيل" في أيلول ١٩٩٨، أصبحت الرؤية السياسية والاستراتيجية بين كل من أنقرة وتل أبيب أكثر تطابقاً، فلم يعد وقف العملية السلمية بين سورية و"إسرائيل "، ورفض الانسحاب من الجولان، مطلباً إسرائيلياً فحسب، بل أصبح مطلباً أمريكياً أيضاً، وأخذ يطالب به الأتراك سراً، وفي الوقت نفسه بدأ الإسرائيليون بتحريض القادة الأتراك على قطع مياه نهر الفرات عن سورية من خلال تلميحهم المستمر بإمكانية شراء هذه المياه[٢].

في عام ٢٠٠٥، وخلال خمسة شهور قام كل من الرئيس التركي عبد الله غول ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان بزيارة إلى الكيان الصهيوني والتقيا رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك أرييل شارون ورئيس الكيان الأسبق موشي كاتساف، وقد كان الهدف من الزيارة إعادة ترميم العلاقة بين البلدين.

خلال عملية توسيع علاقاتها الجديدة، عرّضت تركيا علاقاتها الودية القديمة للخطر، وخصوصاً فيما يتعلق بعلاقاتها مع "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية، فقد أدت الحرب على

---

(١) عماد الضميري، تركيا والشرق الأوسط، (عمان: مركز القدس للدراسات السياسية، ٢٠٠٣)، ص١٠٠.

(٢) وليد رضوان، العلاقات العربية–التركية، مرجع سابق، ص٣٠٥.

لبنان عام ٢٠٠٦، وما تبعها من حرب على غزة أواخر عام ٢٠٠٨ وبداية عام ٢٠٠٩، إلى تقويض شعبية "إسرائيل" في تركيا، حيث أبدت غالبية الشعب التركي تعاطفاً دائماً تجاه الفلسطينيين. وعندما ثار رئيس الوزراء التركي في المنتدى الاقتصادي في كانون الثاني ٢٠٠٩ إثر تعليقات للرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز حول الحرب على غزة، بدا أن العلاقات التركية-الإسرائيلية في مرحلة جديدة يشوبها الاضطراب. وقد تسبب رفض "إسرائيل" بقيام أردوغان بزيارة رسمية لقطاع غزة في أيلول ٢٠٠٩ بردود فعل تركية عنيفة. وكرد على ذلك ألغت أنقرة مشاركة سلاح الجو الإسرائيلي التدريبات السنوية التي كان مزمعاً إجراؤها في تشرين الأول ٢٠٠٩، والتي تقيمها تركيا سنوياً بالاشتراك مع كل من إيطاليا، والولايات المتحدة الأمريكية وقوات "الناتو"، مما أدى إلى إلغاء تلك المناورات. وفي كانون الثاني ٢٠١٠، استدعى نائب وزير الخارجية الإسرائيلي داني أيالون السفير التركي في "إسرائيل" وحمله رسالة احتجاج على الفحوى المعادية للسامية لأحد المسلسلات الشعبية التركية، وتحول هذا الحدث إلى أزمة دبلوماسية حين أهان أيالون السفير التركي عندما وضعه على كرسي أقل انخفاضاً من الكرسي الذي يجلس عليه، وطلب من الإعلام أخذ صورة له وهو جالس على ذلك الكرسي، بالإضافة إلى كون العلم الإسرائيلي هو العلم الوحيد الذي كان موضوعاً على الطاولة. وإثر ذلك الموقف هددت تركيا باستدعاء سفيرها إلى أنقرة، مما أدى إلى إصدار اعتذار إسرائيلي رسمي[(١)].

وتأثرت العلاقات بين البلدين في أيار ٢٠١٠، على إثر أزمة أسطول الحرية التي قُتِل خلالها ٩ مواطنين أتراك، وجرح العديد على يد الجنود الإسرائيليين، لكن العلاقات الدبلوماسية استمرت، وتم سحب السفير التركي من "تل أبيب" فقط. من الجدير ذكره أن القيادة والحكومة السورية وقفت بحزم إلى جانب تركيا في أزمة أسطول الحرية وأعلنت تضامنها مع الشعب التركي والقيادة التركية.

إن دولة الكيان الصهيوني استغلت الأزمة السورية ٢٠١١ من اجل إعادة العلاقات التركية-الإسرائيلية إلى سابق عهدها، وهذا ما أكده زاكي شالوم الخبير الاستراتيجي الإسرائيلي

---

(١) زيا ميرال وجوناثان س. باريس، "تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجية التركية"، في:www.alzaytouna.net موقع الزيتونة الفلسطيني، تشرين الأول ٢٠١٠، ص٩.

حول إمكانية (استغلال الأزمة السورية ٢٠١١) ، وسوء العلاقات بين تركيا وسورية، ويرى أن من الممكن أن يصبح ما يحدث في سورية بمثابة بداية حقيقية مشتركة من التعاون الاستراتيجي مرة أخرى بين "إسرائيل" وتركيا، وهو التعاون الذي يمكن على أثـره إعـادة بنـاء التحـالف الاستراتيجي من جديد بين الدولتين مشيراً أن هذا التعاون بات ملحّاً وضرورياً في تلك المرحلة لمواجهة أية تداعيات سلبية في المنطقة قد يسفر عنها عدم الاستقرار في سورية مستقبلاً[١].

وحيث أن طبيعة العلاقات التركية- الإسرائيلية من أهم ركائز السياسات الشرق الأوسطية، والتي تؤثر على محيطها الإقليمي بشكل كامل، فإن الباحث سيستعرض في الفصل الثاني مـن دراسته، طبيعة العلاقات التركية-الإسرائيلية بشكل أكثر تفصـيلاً، وأثرهـا علـى العلاقـات السورية-التركية خلال فترة الدراسة.

[١] محمود خليل يوسف القدرة، العلاقات السياسية التركية-السورية في ظل المتغيـرات الإقليميـة والدوليـة ٢٠٠٧-٢٠١١، مرجع سابق، ص٧٥.

المبحث الثالث:

محددات وتوجهات السياسة الخارجية

إن ما يحدد سلوك دولة ما تجاه محيطها الإقليمي والدولي، يستند بالأساس على التوجيهات العامة لسياساتها الخارجية، والتي تقوم على مراعاة المصالح المنشـــودة ومقارنتهـــا بالقـــدرات المتاحة من جهة، وبالمكانة الإقليمية والدولية وطبيعة النظام الدولي القائم.

وقد شهدت السياسة الخارجية السورية ثباتاً نسبياً طيلة عقود مضت، مـــع تغييـــرات راعـــت التطورات الحاصلة بعد انتهاء "الحرب الباردة". فيما تنوعت السياسة الخارجية التركية فـــي الفتـــرة ذاتها، من اندماج كامل في التوجهات الغربية (والأمريكية خاصة) إلى انفتاح على دول أخرى بعـــد انتهاء "الحرب الباردة"، ومن ثم محاولة صياغة سياسة خارجية تهدف لجعل تركيـــا دولـــة إقليميـــة مؤثرة في محيطها، معتمدة على إعادة تعريف هويتها بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكـــم عام ٢٠٠٢.

ويرى وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو أنّ إعادة بنـــاء الهويـــة بـــوعي المكـــان والزمان في إطار التراكم التاريخي والحقائق القائمة، تعدّ أحد الشروط التي لا يمكن الاســـتغناء عنها من أجل الظهور على مسرح التاريخ، والمساهمة في التراكم البشري. كمـــا أن الذهنيـــة الاستراتيجية التي لا تستند إلى نية لإثبات وجودها لا يمكنها التخلص من السلبية التي تعيشـــها. ولذلك فإن المجتمعات التي تمتلك الذهنية الاستراتيجية الثابتة، والتـــي تنـــتج مفـــاهيم وأدوات ومجالات جديدة حسب الظروف المتغيرة والمحيطة بهذه الذهنية، تستطيع أن تفرض ثقلها فـــي مقاييس القوى الدولية. وبالمقابل، فإن المجتمعات التي تنسلخ عن الوعي بهويتهـــا مـــن خـــلال انكسار راديكالي في ذهنيتها الاستراتيجية، ستجازف في قوة وجودها التاريخي. فـــي حـــين أن المجتمعات التي تتعامل بذهنية جامدة برفضها للمجتمعات الأخرى، فإنها ستنسلخ عـــن الـــوعي البشري المشترك ويتم رفضها[1].

---

[1] أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي.. موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمـــة: محمـــد ثلجـــي وطارق عبد الجليل (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ط٢، ٢٠١١)، ص٥١.

وتنقسم الدول من جهة وضعها في النظام الدولي، حسب قدرتها الاستراتيجية وقدرتها على المناورة السياسية، إلى أربعة أصناف: الدول العظمى، والدول الكبرى، والقوى الإقليمية، والدول الصغيرة. ويرتبط تحديد العلاقات الثنائية، أو العلاقات متعددة الأطراف في النظام الدولي بشكل مباشر مع هذه الأصناف. ولا يمكن تحديد التخطيط الاستراتيجي للقوى العظمى، وانعكاساته التكتيكية، إلا بمقاييس قوة عظمى أخرى، وبالمقابل ، فإن الدول الكبيرة مضطرة لأن تأخذ بعين الاعتبار المخططات الاستراتيجية للقوى العظمى، بما فيها جميع الخطوات التكتيكية. أما القوى الإقليمية فلا يمكنها تطوير سياسات في حساباتها الاستراتيجية والتكتيكية دون أن تأخذ بعين الاعتبار الخطوات التكتيكية للقوى العظمى من جهة، وللدول الكبيرة من جهة أخرى. ولذلك، تتناقص المرونة في الخطوات التكتيكية ومحددات القوة في التخطيط الاستراتيجي في المستويات الدنيا. فالمرونة التكتيكية للدول الصغرى، أو القوى الإقليمية، يمكن أن تظهر في المساحات الضيقة التي تشهد صراعات بين المخططات الاستراتيجية للدول العظمى والدول الكبرى. وتستطيع القوى الإقليمية، التي تمتلك القدرة على استثمار ساحات الصراع المذكورة بدبلوماسية ديناميكية، أن توسع مساحة مرونتها التكتيكية، من جهة، وأن تفتح الطريق أمامها لتكون عنصراً في دبلوماسية الدول الكبيرة، في المراحل طويلة الأمد، من جهة أخرى. ولابد للقوى الإقليمية التي تتجه نحو هذا الهدف من امتلاك دبلوماسية ديناميكية، إضافة إلى "حديقة خلفية" كساحة تأثير متينة وغنية تتحقق فيها مصالحها الاستراتيجية[1].

بناء على ما تقدم سنتعرض إلى محددات السياسة الخارجية السورية ومحددات السياسة الخارجية التركية، هذا بالإضافة إلى توجهات السياسة الخارجية لكلا الدولتين وذلك من خلال أربعة مطالب.

---

(١) المرجع السابق، ص٩٦.

المطلب الأول:

محددات السياسة الخارجية السورية

سيتناول هذا المطلب بعض المتغيرات التي تحكم العلاقات التركية-السورية من خلال البيئة الداخلية السورية، الموقع الجغرافي للجمهورية العربية السورية، والنخبة السياسية الحاكمة (نظام الحكم)، والعامل العسكري والأمني.

أولاً: الموقع الجغرافي لسورية، وتأثيره في السياسة الخارجية السورية:

إن للموقع الجغرافي أثر كبير في تحديد ورسم السياسة الخارجية لأية وحدة دولية، وذلك من خلال قدرة صانع القرار في الاستفادة من أهمية هذا الموقع في خدمة السياسة الخارجية لبلده، أو من خلال تأثير الأوضاع الإقليمية والدولية على هذا البلد.

تقع سورية في جنوب غرب آسيا في الجهة الشمالية الشرقية للبحر المتوسط، وتبلغ مساحتها ١٨٥,١٨٠ كم^{٢}، إن موقع سورية الهام أكسبها أهمية استراتيجية في رسم السياسات الإقليمية والدولية في منطقة الشرق الأوسط؛ كونها ملتقى القارات آسيا وأفريقيا وأوربا، وبسبب إشرافها على شرقي البحر المتوسط.

لقد مكّن الموقع الجغرافي لسورية صانعي القرار في هذا البلد من تبوأ مركز متميز في الأحداث السياسية في المنطقة العربية، وجعل لسورية أهمية بالغة في سياسات الدول الكبرى منذ بداية القرن العشرين وحتى وقتنا الحاضر، وخير دليل على ذلك محاولة كل من بريطانيا وفرنسا تقاسم سورية الطبيعية فيما بينها من خلال اتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦، كما كان لموقع سورية الاستراتيجي دور في سياسات الدول الكبرى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبداية ما يسمى "الحرب الباردة" حيث حاولت الدولتان العظميان الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي جر سورية إلى فلكها لما لها من أهمية استراتيجية كبرى في المنطقة. والموقع الجغرافي المتميز لسورية جعل لها دوراً مهماً في سياسات التحالفات الإقليمية والدولية، وهذا ما برز على طول تاريخ سورية المعاصر.

أما بالنسبة لحدود الجهورية العربية السورية فهي تملك حدودا مشتركة مع كل من العراق ولبنان والأردن وفلسطين ولها حدود طويلة جداً مع تركيا، حيث تصل هذه الحدود إلى ٨٢٢ كم، بالإضافة إلى أن لسورية شواطئ على البحر المتوسط تمتد على طول ١٩٣كم.

لا توجد مشكلات حدودية بين سورية وجاراتها العربيات (الأردن والعراق ولبنان)، أمـــا مشاكل الحدود الحقيقية لسورية فهي مع الكيان الصهيوني الذي يغتصب الأرض العربية ويحتل منطقة الجولان السوري منذ عام ١٩٦٧، ولسورية مشاكل حقيقية وجوهرية مع تركيا، فتركيـــا تغتصب لواء اسكندرونة مما يشكل تحدياً للعلاقات التركية-السورية، ولسوف نتحدث عن هـــذه المسألة في مبحث لاحق.

ثانياً: نظام الحكم (النخبة السياسية):

يتولى في سورية رئيس الجمهورية مهام السياسة الخارجية، أما رئيس الوزراء فلا يمارس فيها أي نشاط ملحوظ على الرغم من مسؤوليته عنها، وبحسب الدستور السوري عام ١٩٧٣ فإن رئيس الجمهورية حسب المادة ٩٣ من الدستور ١٩٧٣ هو الذي يقوم بوضع السياســـة العامـــة للدولة ويشرف على تنفيذها بالتشاور مع مجلس الوزراء[١]، وحسب الدستور الجديد للجمهورية العربية السورية ٢٠١٢ إن نظام الحكم في سورية جمهوري رئاسي، ينتخب فيه الرئيس من قبل الشعب مباشرة، ويتمتع الرئيس في الدستور الجديد بصلاحيات تنفيذية وإجرائية واسعة يســـاعده في أدائها مجلس الوزراء المعين من قبله، كما تلعب شخصية صانع القرار فـــي ســـورية دوراً مهماً في رسم السياسية الخارجية السورية، وعند تحليل مواقف وخطط صانع القرار في سورية في الفترة الزمنية للدراسة (عهد الرئيس الراحل حافظ الأسد، وعهد الرئيس بشار الأسد) تبـــيّن أنها تتسم بالآتي[٢]:

- الحكمة والبراعة، وتتجلى في قدرة السيد الرئيس على تحويل سورية من ســـاحة للصـــراع الدولي إلى محرك أساسي للصراع حول المنطقة العربية والعالم، واستطاع أن يلفت أنظـــار العالم إلى أهمية سورية على الساحة الدولية.

---

(١) عبد العزيز شحادة المنصور، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، (بيروت: مركـــز دراســـات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٠)، ص٦٨.

(٢) محمد حسون، محاضرة ألقيت في كلية العلوم السياسية في دمشق لطلاب السنة الرابعة للعـــام الدراســـي ٢٠١٣-٢٠١٤.

- المبدئية والواقعية والعقلانية السياسية: وقد تمثّل ذلك بعدم التوجه نحو الصدام المباشــر مــع القوى الكبرى في العالم، بل التمتع بالصبر والاعتماد على الحجج والبراهين...
- كان الرئيس الخالد حافظ الأسد يتصف بالصبر والقدرة على التحمل واستعمال النفس الطويل في نظرته إلى الخصوم، واتسمت مواقف السيد الرئيس بالثبات في التفاوض، والدفاع عن القضايا العربية.
- كان للإيديولوجيا التي كان يؤمن بها الرئيس الراحل حافظ الأسد في توجيه القرار والحفــاظ على الحقوق وعدم التفريط بها أو التنازل عنها، وقد رفض السيد الرئيس التنازل عن حبــة تراب من أرض الجولان وتمسك بكامل التراب السوري.

ثالثاً: العامل العسكري والأمني:

رافق الهاجس الأمني للدولة السورية منذ الاستقلال وحتى وقتنا الحاضر، بسبب الأخطار والضغوطات التي تتعرض لها سورية سواء كانت إقليمية أو دولية وبسبب دورها المركزي في المنطقة العربية. أعطى هذا الهاجس الأمني فرصة للمؤسسة العسكرية في سورية ليكــون لهــا دوراً هاماً في الحياة السياسية السورية.

تمتلك سورية قدرات عسكرية مهمة فلديها قدرات عسكرية وآلة حرب عسكرية حيــث أن العبء الأمني والاستراتيجي أمام الجيش أكبر بكثير مما يحدد له، فهو لا يقتصر على الصراع مع "إسرائيل" وإنما يضاف إليه اعتبار تركيا دولة غير مأمونة الجانب (هذا ما بدا واضحاً فــي الموقف التركي المعادي لسورية أثناء أزمة ٢٠١١). وأيضاً عد الأردن والعراق خلال عقــود طويلة مصدراً لعدم الاستقرار (بدا ذلك جلياً في دعم هاتين الدولتين لحركة الأخوان المســلمين خلال فترة الثمانينيات من القرن العشرين)، وقد أبرزت التغيرات الدولية بعد انتهــاء "الحــرب الباردة" تحديات أمام المؤسسة العسكرية السورية لتحديث الجيش أسلحةً وعتاداً وعقيــدةً قتاليــة وتنظيماً، وإعادة قراءة وتعريف دوره المحلي والإقليمي[١].

اعتمدت سورية على الإمداد العسكري والتسلح من الاتحاد الســوفييتي أثنــاء "الحــرب الباردة"، إن معظم إمدادات التسلح للجيش السوري كانت تأتيه من الاتحاد السوفييتي، فــالجيش السوري كان يعتمد على الأسلحة والخبرات العسكرية السوفييتية، وقد حصلت ســورية علــى

---

[١] عقيل محفوض، سورية وتركيا الواقع الراهن، واحتمالات المستقبل، مرجع سابق، ص١١١.

أسلحة سوفييتية متطورة لخلق توازن استراتيجي مع الكيان الصهيوني، هذا التوازن الذي كـــان يطمح إليه الرئيس حافظ الأسد، وقد زاد من وتيرة التعاون العسكري الســوري مــع الاتحـــاد السوفييتي توقيع معاهدة الدفاع المشترك بين سورية والاتحاد السوفييتي عام ١٩٨٠. كما يعتمد الجيش السوري على قدرته الذاتية في التسليح والعتاد.

إن الهاجس الأمني الذي تستشعره القيادة السورية تحصد سورية تبعاته مع الجارة تركيـــا. فخلال الأزمة السورية ظهر إلى العيان مدى العداء الذي أظهرته القيادة التركية تجاه سورية منذ بداية الأزمة عام ٢٠١١، حيث قامت تركيا بتحركات عسكرية على الحدود مع سورية بموافقة البرلمان التركي المسيطر عليه من قبل حزب العدالة والتنمية، وقامت تركيا بنشــر صـــواريخ باتريوت على طول الحدود مع سورية، وهددت الحكومة التركية بقيادة رجب طيب أردوغـــان بالتدخل العسكري المباشر ضد سورية، كما قدمت حكومة أردوغان كـــل الـــدعم للمعارضـــة السورية سياسياً ودبلوماسياً وعسكرياً، وسهلت إدخال الآلاف من الإرهابيين مـــن جميـــع دول العالم لمحاربة سورية. حقيقة أن القيادة السورية تعتمد على قدراتها العسكرية الذاتية والخبرات العسكرية التي تراكمت خلال الأزمة السورية ٢٠١١، هـــذا بالإضـــافة إلـــى وجـــود حلفـــاء استراتيجيين لها في المنطقة كإيران والمقاومة اللبنانية متمثلة بحزب الله إضافة إلى الدعم الكبير الذي تقدمه القيادتان الروسية والصينية سياسيا ودبلوماسيا وعسكريا للقيادة السورية، كـــل هـــذا يجعل من تركيا تفكر بجدية قبل الإقدام على أي عمل عسكري ضد سورية.

عند الحديث عن المؤسسة العسكرية السورية لا يمكن إغفال الدور الذي قام بـــه الـــرئيس الخالد حافظ الأسد عند بناءه وتشييده لمؤسسة عسكرية وجيش قوي ليجعل هدفها الأكبر تحقيـــق الأمن القومي في مواجهة أعداء سورية وعلى الخصوص تحقيق التوازن الاستراتيجي مع الكيان الصهيوني. وكان للجيش العربي السوري دور مشرف في الدفاع عن القضايا العربيـــة، وفـــي مقدمتها الدفاع عن القضية الفلسطينية التي كانت وما تزال القضـــية المركزيـــة لـــدى القيـــادة الرئيسية، وهذا ما أشار إليه السيد الرئيس بشار الأسد في خطاب القسم عام ٢٠١٤.

المطلب الثاني:

محددات السياسة الخارجية التركية

سيتناول هذا المطلب بعض المتغيرات الداخلية لتركيا، من خلال تأثير الموقع الجغرافي والديمغرافي لتركيا على السياسة الخارجية التركية، ثم التطرق إلى النخب السياسية الحاكمة في تركيا، ودورها في التأثير على العلاقات السياسية بين تركيا وسورية، واستعرض دور المؤسسة العسكرية التركية في الحياة السياسية التركية.

أولاً: تأثير الموقع الجغرافي والديمغرافي لتركيا على السياسة الخارجية التركية:

إن الموقع الجغرافي المتميز لتركيا شكّل ركيزة لأن تكون فاعلاً مهماً في العلاقات الدولية حيث استغل الأتراك هذا الموقع المتميز في انتهاج سياسة إقليمية ودولية نشطة.

سوف نتطرق في هذه الدراسة إلى دور العامل الجغرافي فقط، في تطور مسيرة العلاقات السياسية بين تركيا وسورية. ومن أبرز هذه القضايا الآتي:

١- مسألة لواء الإسكندرون: يقع لواء الإسكندرون في أقصى الشمال الغربي من الجمهورية العربية السورية، وتبلغ مساحته ٤٨٨ كم ٢، وقاعدته مدينة الاسكندرونة الواقع الخليج المعروف باسمها خليج الاسكندرونة، وعندما تم فصل الإقليم عن سورية حسب قرار عصبة الأمم عام ١٩٣٧ كان عدد سكانه ٢٢٠ ألف نسمة، ١٠٥ آلاف من العرب، بينما توزع الباقون حينها على العرق التركي ٨٥ ألفا، والكردي ٢٥ ألفا، والأرمني ٥ آلاف[١].

في ٢٣ حزيران عام ١٩٣٩ وقعت فرنسا وتركيا اتفاقية الضم التي جعلت اللواء ضمن الأراضي التركية، اعترضت سورية على هذا الضم، ورفضت الاعتراف بشرعيته ولكن دون جدوى، وفي ٢٣ تموز ١٩٣٩ تسلّمت تركيا فعلياً لواء الإسكندرون. لم يستشر السوريون في موضوع ترسيم الحدود مع تركيا، ولذلك عدّوها حدوداً مفروضة وغير شرعية[٢]. أما من ناحية أخرى فإن الخطاب السياسي في تركيا فيما يتعلق بمسألة اللواء ينطوي على اتجاهين[٣]:

---

[١] محمود خليل يوسف القدرة، مرجع سابق، ص٢٧.

[٢] وليد المعلم، سورية ١٩١٦-١٩٤٦ الطريق إلى الحرية،(دمشق: دار طلاس للطباعة، ١٩٨٨)، ص٢٩٩.

[٣] محمود خليل يوسف القدرة، مرجع سابق، ص٢٨.

الأول: هو خطاب عام محلي أو إعلامي يرى في الاعتبارات السورية الداخلية حول إقليم اسكندرون "هاتاي" (وهو الاسم التركي للواء) ، دلائل على أطماع سورية بالأرض التركية، وطموحها لتكوين "سورية الكبرى" على حساب تركيا.

أما **الثاني:** هو خطاب السياسة الخارجية التركية والنخبة السياسية العليا، والمؤسسة العسكرية في تركيا، وهو يتضمن فحوى الاتجاه الأول، لكنه لا يفصح عنه دوماً، أو يفصح عنه بكيفية أقل حدةً، لكن الغالب هو خطاب اتهامي وتآمري على سورية؛ وخاصةً في فترات التأزم البيني بين الدولتين الذي شهد موجات من التصعيد تارةً والتهديد تارةً أخرى (أزمة عام ١٩٥٧، وأزمة عام ١٩٩٨، والأزمة السورية الراهنة عام ٢٠١١).

يلاحظ الباحث محمود خليل يوسف القدرة، أنه في كثير من الأحيان كانت سورية تغض الطرف عن مطالبتها بلواء الإسكندرون حيث كانت تعي أن المطالبة به ستفقدها الكثير؛ فقضية اللواء مرتبطة بالمياه من ناحية، وبقضية الأكراد من ناحية أخرى. فالتهديدات التركية بقطع المياه كثيراً ما تثير قلقاً لدى الجانب السوري، كما حدث عام ١٩٩٨، وفي قضية عبد الله أوجلان[١].

أم القضايا العالقة بين تركيا وسورية، فهي قضيتا المياه والأكراد وسنتحدث عنهما بإسهاب في الفصل الثاني.

أما بالنسبة للعامل الديمغرافي، قُدّر عدد سكان تركيا ٧٤,٧ مليون نسمة في نهاية عام ٢٠١١، وما يقارب ثلاثة أرباع سكان تركيا يعيشون في البلدات والمدن وفقاً لتقديرات عام ٢٠٠٩، يتزايد عدد السكان بنسبة ١,٥ سنوياً، ويقدّر متوسط الكثافة السكانية في تركيا بحوالي ٩٢ شخصاً لكل كم٢، يشكل الناس داخل الفئة العمرية ١٥-٦٤ ما نسبته ٦٧ % من مجموع السكان، والفئة العمرية ٠-١٤ ما نسبته ٢٦%، بينما يشكّل كبار السن من المواطنين الذين تتراوح أعمارهم بين ٦٥ عاماً وما فوق ٧%، وتتسم التركيبة السكانية في تركيا بتعداد أعراقها، وتعدّ الدولة التركية تركيا ملكاً للأتراك بغض النظر عن انتمائهم العرقية، ولذلك لا يلق هذا

---

[١] المرجع السابق، ص٢٨-٢٩.

الطرح قبولاً لدى الأكراد الذين يشكلون نحو ١٤% من عدد السكان (أتراك ٧٨%، كرد ١٤%، أقليات أخرى ٨%[١]).

تعد البنية السكانية لتركيا من أهم عناصر القوة، ولا بد أن تؤخذ بالحسبان وعلى الخصوص في مجال علاقات تركيا بالاتحاد الأوربي، وتحديداً مع ألمانيا التي تعد مـن أكثـر دول أوربـا اسـتقبالاً لمهاجرين أتراك على أراضيها، حيث يشكل ذلك أحد المعوقات أمام انضـمام تركيـا إلـى الاتحـاد الأوربي[٢].

إن للعامل السكاني في تركيا أثر كبير في العلاقات بين سورية وتركيا؛ وخاصةً مع وجود حدود مشتركة بين الدولتين تتجاوز الـ ٨٠٠كم، مما جعل التقارب كبيراً بين الـدولتين دينيـاً وثقافياً واجتماعياً، هذا بدوره يؤدي لدفع التقارب بينهما في جميع الاتجاهات.

استغلت حكومة رجب طيب أردوغان هذا التقارب الشديد بين الدولتين كحجة للتدخل فـي الأزمة السورية ٢٠١١ ، وحماية الشعب السوري، حيث استقبلت الآلاف من اللاجئين السوريين واستغلال ذلك في الضغط على الحكومة السورية.

ثانياً: النخب السياسية الحاكمة في تركيا:

شكلت الدولة التركية الحديثة وعلى الخصوص بعد انتقالها إلى العلمانيـة وتخليهـا عـن السلطنة والخلافة، واجهت فيها قدراً كبيراً من عدم اليقين تجاه المستقبل حيث نشـأت الدولـة التركية الحديثة محكومة بنظام قيم ومبادئ توجيهية وإرشادية ترى في الغرب مثالاً يحتذى بـه في البناء والتطور.

تتسم الحياة السياسية في تركيا بالنخبوية، وهي تماثل في الكثير الدول الناميـة، حيـث أن للجيش فيها دوراً رئيساً في الحياة السياسية للبلاد، فهو "سيد الأمة" ويتمتع بدور مركـزي فـي صنع السياسة الداخلية والخارجية إلى حد عدّه القيّم على الجمهورية والنـاظم لهـا والضـامن لمستقبلها (وقد هُمش دور الجيش في الحياة السياسية التركية في عهد حزب العدالة والتنميـة)،

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٤.

(٢) أحمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مرجع سابق، ص٤٢.

وتبدو ما عداه من مؤسسات كبيروقراطية الدولة والأحزاب السياسية، هياكل تابعة ومؤسسات تؤدي دوراً ثانوياً في صنع السياسة العامة[1].

إن المتتبع لتاريخ العلاقات السياسية بين تركيا وسورية يرى أن النخبة الحاكمة في تركيا اتبعت أكثر من نهج في سياستها مع سورية، تراوح بين الصدام حيناً والتعاون حيناً آخر؛ حيث أنها حشدت قواتها العسكرية على الحدود السورية عام ١٩٥٧، على أثر التقارب المصري- السوري، ورفض سورية الانضمام إلى حلف بغدد ١٩٥٥، وكذلك هددت بالحرب على سورية وقطع المياه عنها في حال عدم تسليم سورية الزعيم الكردي عبد الله أوجلان عام ١٩٩٨، ثم عادت العلاقات بين الدولتين للتطور على جميع المستويات الاقتصادي والأمني والعسكري وعلى الخصوص بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا(مثل إنشاء مجلس التعاون الاستراتيجي بين تركيا وسورية ٢٠٠٤) ثم عادت العلاقات بين الدولتين لتصل حد التصادم المباشر على إثر الأزمة السورية ٢٠١١، وموقف القيادة التركية الداعم للإرهاب في سورية.

بعد تغير الظروف الإقليمية والدولية، والتغيرات الداخلية في النط النخبوي في تركيا، وظهور مسؤولين لديهم قراءة مختلفة نسبياً للسياسة العامة على الصعيد الداخلي والخارجي، وعليه فقد دفعت التجربة السياسية خلال العقود الماضية الدولتين إلى إعادة بناء السياسة على أسس أكثر واقعية وعقلانية، انعكس ذلك على مفردات الخطاب السياسي والعلاقات بينهما[2].

ثالثاً: المؤسسة العسكرية التركية:

تعد المؤسسة العسكرية واحدة من أبرز مؤسسات النظام السياسي الأكثر تنظيماً في الحياة السياسية التركية التي تؤدي دوراً محورياً في السياسة الداخلية والخارجية لتركيا.

---

(١) معتز سلامة، "الجيش والسياسة في تركيا"، السياسة الدولية، العدد ١٣١،(القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، كانون الثاني ١٩٩٨)، ص١٢٣-١٢٧.

(٢) عقيل سعيد محفوض، تركيا وسورية الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مرجع سابق، ص٢٩٩.

لم تتعرض تركيا لتهديدات فعلية من قبل الجوار منذ نشوئها ١٩٢٣، ومع ذلك ضـــغطت على دول الجوار (عسكرياً وسياسياً) من أجل تحقيق أهدافها، فاحتلت شـــمال قبـــرص ١٩٧٤، وتنازعت مراراً مع اليونان، وهددت سورية والعراق مرات عدة وتحالفت مع "إسرائيل"[١].

تدرك كل من سورية وتركيا الثمن الفادح للحرب، وتعرفان _كلٌ حسب تجربتها_ العـــبء المركب والمتعدد الأشكال الذي يتمخّض عنها، ولذا فإنهما تحاولان تداركها مـــا أمكـــن، وفـــق الحساب الرشيد والعقلاني لصاحب القرار، وإذا كانت تركيا قد هددت مراراً باســـتخدام القـــوة العسكرية تجاه سورية؛ خاصة في تشرين الأول ١٩٩٨، فإن الأخيرة اتبعت سياسة مختلفة أثبتت جدواها من حيث نتائجها وهي شكل من أشكال الردع تسميه الدراسات الاستراتيجية والأمنيـــة "الردع بالتطمين" أو المصالحة والتهدئة[٢]. أما بالنسبة للأزمة الســـورية ٢٠١١ بـــدأ الأتـــراك وتحديداً وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو يتحدثون عن كـــل الخيـــارات بمـــا فيهـــا العسكرية.

تحاول المؤسسة العسكرية التركية النهوض من جديد، وذلك من خلال استغلالها للأزمـــة السورية ٢٠١١، ورغبتها في رسم واقع جديد في المنطقة-حتى لو استخدمت القوة العسكرية-، ورغبتها في الإبقاء على الوضع القائم، كل ذلك فرض على الجيش التركي التهديـــد والتلـــويح بالتدخل العسكري المباشر في سورية لأن المؤسسة العسكرية والجيش في الواقع لديهما إحساس بفائض القوة، وامتلاك العديد من أوراق الأزمة السورية التي تجعلها قادرةً على إعادة هيبتهـــا وقوتها كما كانت قبل عام ٢٠٠٢.[٣]

---

(١) المرجع السابق، ص١٢٦.

(٢) ديفيد جارنم، مستلزمات الردع مفاتيح التحكم بسلوك الخصم، دراسات استراتيجية، (أبـــو ظبـــي: مركـــز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٥)، ص٢٢-٣٤.

(٣) محمد خليل يوسف القدرة، مرجع سابق، ص٤١.

المطلب الثالث:

توجهات السياسة الخارجية التركية

قامت السياسة التركية منذ إنشاء الجمهورية عام ١٩٢٣، على المرتكزات التي أطلقها مؤسسها مصطفى كمال أتاتورك، والتي قامت على ستة مبادئ، حيث لم يزل السياسيون الأتراك يستلهمون منها إيديولوجيا الحكم في تركيا، وهي[١]:

١- النظام الجمهوري، فلا عودة أبداً إلى حكم السلطنة أو الخلافة القديم.

٢- الوطنية المتجسدة بقومية الشعب التركي كأمة موحدة ومتميزة.

٣- علمانية الدولة، ودون السماح لرجال الدين بالتدخل في الحكم.

٤- ديمقراطية التمثيل الشعبي حسب المفهوم الأوروبي ومساواة جميع المواطنين أمام القانون.

٥- نظام الحرية والمراقبة في اقتصادات الدولة ومراقبة القطاع الخاص وإيقافه إذا أخل بالمصالح العامة.

٦- الثورية والتطور في التقانة وميادين الحياة للقضاء على الجهل والفقر والتخلف.

وقد استمر الخطاب التركي بعد انتهاء الحرب البادرة، يتحرك ضمن الثوابت التي كان يتحرك عبرها خلال تلك الحرب، أي النظر إلى تركيا على أنها جزء من المحور الغربي مع بعض التعديلات المحدودة في الزمان والمكان[٢].

وقد وفرت تطورات تسعينيات القرن العشرين بداية تحول في جزء من السياسة التركية من بعض القضايا، فالأحداث في البلقان ولاسيما المجازر في البوسنة وكوسوفو خلقت مزاجاً تركياً إسلامياً في العمق، وقومياً ضد سياسات الغرب المتساهلة مع مجرمي البوسنة من الصرب. وفي العراق، كان الوضع الناشئ بعد تحرير الكويت، فرصة لحزب العمال الكردستاني ليتمركز في شمال العراق، واتخاذه منطلقاً في هجماته على الجيش التركي داخل

---

(١) سار الجميل، "الخيارات الفكرية والسياسية لدى العرب والأتراك"، في: مجموعة باحثين، العلاقات العربية– التركية.. حوار مستقبلي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٥)، ص٢٤٩.

(٢) محمد نور الدين، "تركيا إلى أين؟.. دور وتحديات"، المستقبل العربي، العدد ٣٦٤، حزيران ٢٠٠٩، ص٤٢.

الأراضي التركية، وتحول شمال العراق إلى كيان يتمتع بكل خصائص الدولة المستقلة. مثّل هذا الواقع الجديد يشكل خطراً كبيراً على الأمن القومي التركي، وخصوصاً على وحدة الأراضي التركية، وخلق شكوكاً واسعة لدى أركان النظام التركي، وفي مقدمتهم المؤسسة العسكرية، في نوايا الولايات المتحدة الأمريكية والغرب مما يخططون له في المنطقة فيما كان المأزق الأساسي للسياسة التركية هو محاولة تركيا انتهاج سياسة إقليمية في مرحلة تتوتر فيها علاقاتها مع جميع جيرانها.

وقد وجد صانع القرار التركي بلده بين المطرقة والسندان، وذلك للأسباب الآتية[1]:

- إن تركيا حليف للإدارة الأمريكية المانحة للمساعدات العينية والمادية والعسكرية السنوية لها.
- إن تركيا عضو في حلف الأطلسي، وهي تسعى للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.
- دور اليهود، وتأثيرهم في العلاقات التركية–الإسرائيلية، باعتبار أن "إسرائيل" بوابة تركيا إلى واشنطن.

إن مسألة تحديد دور القيادة في النظام السياسي التركي، لا تتوقف في المقام الأول على النصوص الدستورية وما تقره من صلاحيات وسلطات لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء في إطار نظام الحكم البرلماني، وإنما تعتمد بالأساس على اعتبارات وعوامل واقعية، منها[2]:

- شخصية القيادة سواء كان المقصود بها رئيس الدولة أو رئيس الحكومة كقائد أعلى يكون من سلطته اتخاذ القرار. ويشمل هذا العامل السمات الشخصية والنفسية والسلوكية للقائد، كالذكاء والفطنة وسعة الأفق والقدرة على التفكير والثقة بالنفس والقدرة على المناورة ومدى تعبيره في سلوكه ودوره السياسي عن نمط معين للقيادة، فضلاً عن الأصول والانتماءات الاجتماعية والمهنية له.

---

(١) محمد السامرائي، "المساومة في السياسة الخارجية التركية"، المجلة العربية للعلوم السياسية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد١٣، ٢٠٠٧)، ص٨٦.

(٢) جلال معوض، صناعة القرار في تركيا، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط١،١٩٩٨) ص٢٣–٢٤.

- خبرات القيادة السياسية، أي ارتباطه أو زعامته لحزب سياسي مهـم، ودوره فـي تكـوين الحزب وإدارة الصراعات داخله بفاعلية، وضمان وحدته وتماسكه، أو توليه رئاسة الحكومة قبل شغله رئاسة الدولة.
- طموح القيادة، بمعنى انطلاق القيادة في سياساتها الداخلية والخارجية من تصـور لمشـروع معين للنهضة القومية، وتمتعها بمساندة قوى وجماعات مؤثرة -داخليـة وخارجيـة لهـذه السياسات.

فيما تتنوع القوى السياسية المؤثرة في عملية صنع القرار في تركيا، لعلّ من أهمها[١]:

- الأحزاب السياسية: ومن أبرزها: حزب العدالة والتنمية، حزب الطريق الصـحيح، الحـزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي، حزب الوطن الأم، حزب الحركة القومية، حـزب اليسـار الديمقراطي، حزب الشعب الجمهوري، حزب الشعب الديمقراطي، حزب تركيا الديمقراطية، وأحزاب صغيرة غالباً لا تمثل في البرلمان كالعمال والخضر والوحدة الاشتراكي وسواها.
- جماعات المصالح: ومن أهمها النقابات العمالية، وجماعات رجال الأعمال، والنقابات المهنية.
- المؤسسة العسكرية.
- الفرق والجماعات الدينية.
- الرأي العام ووسائل الإعلام.

وقد شكل الجيش التركي، منذ بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين، أحد عوامل تحديد ثوابت السياسة التركية في الشرق الأوسط، كما سبق له أن فعل منذ زمن طويل بالنسـبة إلـى العلاقات التركية- اليونانية، ففي الساحتين الداخلية والإقليمية، تبقى متطلبات السياسة الأمنيـة، حسب تعريف قيادة الجيش، هي المحدد لأولويات السياسة الخارجية. ويتحكم الجيش أيضاً بعملية إعادة صياغة العلاقات الأمنية التركية-الإسرائيلية، بل وقد نجحت هيئة الأركان العامـة فـي إجبار رئيس الوزراء التركي الأسبق "نجم الدين أربكان" على توقيع اتفاقية تعاون عسكري بعيدة المدى، مع دولة الكيان الصهيوني، مما أثار احتجاجات قوية بين صفوف أتباع أربكان[٢].

---

[١] المرجع السابق، ص٩٧-١٣٠.

[٢] هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة، ترجمة: فاضل جكتر (الرياض: دار العبيكان، ط١، ٢٠٠١)، ص٦٩-٧٠.

ويرى حسن قوني أستاذ العلاقات الدولية في جامعة أنقرة، بأن توثيق تركيا لعلاقاتها مع "إسرائيل"، يعود لسببين رئيسين[1]:

- كسب دعم اللوبي اليهودي العالمي، ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية ، في مواجهة اللوبيين الأرمني واليوناني.
- رغبة تركيا في الدخول إلى الأسواق والمؤسسات الدولية، والتي هي أشبه بنادٍ، مفتاحه بيد "إسرائيل".

كما باتت القوات المسلحة التركية، فعلياً، قادرة على التحكم بنشاطات حزب العمال الكردستاني، في جنوب شرق تركيا، كما عبر الحدود العراقية، إلى درجة لم يعد اعتبار المتمردين الأكراد معها خطراً انفصالياً حقيقياً يهدد وحدة تركيا القومية. ومما يؤكد صحة ذلك، أن الجيش التركي لم يرد قط على سلسلة الإعلانات المتكررة عن وقف إطلاق النار من جانب واحد من قبل قيادة حزب العمال الكردستاني[2].

وتعاني سياسة تركيا الأمنية من قدر معين من الغموض، فعلى الصعيد الإقليمي، تميل تركيا إلى تفضيل سياسة متعددة الأطراف قائمة على التفاوض، وتطمح إلى تأمين مصلحتها القومية عبر التعاون مع الحلفاء. غير أن الدبلوماسية التركية ما تلبث – إذا كانت ثمة أية هواجس أمنية قومية مباشرة– أن تكتسب قدراً من الصلابة والتشدد، إضافة إلى صفة أحادية البعد بالنسبة إلى الوسائل، والإصرار دون مرونة على التمسك بما تعدّه موقفاً صائباً ومشروعاً، والمتزامن في الغالب مع تهديدات عسكرية مكشوفة أو مقنعة.

وهذه الصورة ليست إلا نتيجة مباشرة للمبدأين الذين ظلا يحددان فهم أنقرة لسياسة الأمن القومي وهما: حماية الوحدة الإقليمية والقومية، والدفاع عن حقوق السيادة والحريات المشروعة[3].

وتتطلب سياسات الأمن القومي التركي تحقيق مجموعة من المطالب أو العوامل أهمها[1]:

---

(١) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول (لندن: دار رياض الريس، ط١، ١٩٩٧)، ص١٨٤.

(٢) هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة، مرجع سابق، ص٩٣.

(٣) المرجع السابق، ص٣٥٩.

- التحالف مع الغرب، والمشاركة النشطة في سياساته واستراتيجياته الأمنية في المنطقة.
- التفاعل مع دول الجوار الجغرافي للحد من طموحات الأكراد السياسية والانفصالية، وذلك بهدف احتواء النزعة الانفصالية لدى الأكراد بشكل عام، وأكراد تركيا بوجه الخصوص.
- بناء سياسات واستراتيجيات أمنية تهدف إلى بناء قدرات عسكرية قوية قادرة على حماية الوحدة الجغرافية للدولة، وتتضمن إقامة تفاعلات سياسية واستراتيجية تمد تركيا بتقانة عسكرية متطورة، وتقدم لها ضمانات دفاعية في مواجهة المطالب الجغرافية المحتملة لدى الجوار الجغرافي.

فيما باتت أنقرة أكثر ميلاً إلى اعتبار السياسة الأمريكية نحوها تعبيراً عن مصالح قوة عظمى، أكثر من كونها تجسيداً لأي التزام صادق بالدفاع عن أبرز وأهم مصالح تركيا القومية. وبالفعل فإن الإدارات الأمريكية والكونغرس، ظلا يميلان إلى اعتبار مساهمة تركيا في التحالف الأطلسي، تجسيداً لوظيفة لها قيمتها الاستراتيجية، والتي لم تتمكن بحد ذاتها من ملامسة جمهور الولايات المتحدة الأمريكية ومؤسساتها التمثيلية، داخل الكونغرس تحديداً، خلافاً لحال أكثرية حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية الآخرين، فليس لتركيا أية روابط ثقافية أو تاريخية أو عاطفية أو إيديولوجية، أو حتى اقتصادية قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث تستطيع توظيفها في سبيل تدعيم موقعها[٢].

لكن مع وصول حزب العدالة والتنمية في تركيا عام ٢٠٠٢ إلى السلطة، حصل تغيير جذري، ليس في التوجهات التكتيكية فقط، بل حتى في أصول السياسات المتبعة. إذ للمرة الأولى يأتي إلى السلطة في تركيا حزب يحمل مسبقاً رؤية مختلفة إلى مكانة تركيا وموقعها ودورها في الساحتين الإقليمية والدولية[٣].

فالتيارات السياسة والثقافية التي انتقلت من القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين في الدولة العثمانية، تم إحياؤها من جديد خلال العقد الأخير من القرن العشرين، ووقفت تركيا

---

(١) عقيل سعيد محفوض، سورية وتركيا.. الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مرجع سابق، ص١٧٨.

(٢) هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة، مرجع سابق، ص٣٧٧-٣٧٨.

(٣) محمد نور الدين، "تركيا إلى أين؟.. دور وتحديات"، مرجع سابق، ص٤٢.

بالتالي أمام تحولات تاريخية جديدة وشاملة نتيجة الظروف الديناميكية التي شهدتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وقد أدى ظهور هذه التيارات (الإسلامية، القومية، العثمانية الجديدة) إلى التأثير بشكل مباشر على الانسجام بين ثقافة السياسة الداخلية للدولة ووضعها الدولي، حيث إن هذه التيارات احتلت مساحة متفاوتة في مراحل تاريخية مختلفة[١].

وقد تبنى حزب العدالة والتنمية استراتيجية جديدة تأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية[٢]:

- الخلفية الإسلامية لمعظم كوادر وقيادات الحزب.
- انتهاء الثنائية القطبية والتفرد الأمريكي في السيطرة على العالم.
- أحداث ١١ أيلول ورفع واشنطن لشعار " الحرب على "الإرهاب الإسلامي".
- احتلال العراق لاحقاً.

إذ تبنى حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان تياراً ثالثاً في معضلة الهوية التركية (العلمانية/الإسلام)، وقام بتطويره، وإعادة صياغته في نسق سياسي ليبرالي ذي طبيعة (ديمقراطية–محافظة)، وليصبح بذلك مفهوم الديمقراطية معبراً عن إرادة الشعب في اختيار حكامه وتشريعاته، بينما يعبر مفهوم المحافظة عن وجدان الشعب التركي، ووعائه القيمي والتراثي. وبهذه الكيفية استطاع تيار "الأردوغانية" أن يشق طريقاً وسطاً يحقق إجماعاً وتوافقاً بين رغبات الشعب ومتطلباته من أجل مرحلة جديدة تسمو فوق الإيديولوجيات المتنازعة، وتنشد مصالح تركيا والأتراك ، دون أن تصطدم بالنظم السياسية الدولية[٣].

ويُعدّ وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو (في فترة إعداد الدراسة)، المنظّر الأول للسياسة الخارجية التركية المتبعة إبان حكم حزب العدالة والتنمية، والذي سعى إلى إعادة تعريف الهوية التركية، وإيجاد بدائل خارجية سياسية واقتصادية تدفع بتركيا نحو قيادة إقليمية على عدة مستويات، وفي عدة ساحات. أعاد أحمد داوود أوغلو تعريف هوية الدولة التركية، باعتبارها

---

(١) أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي.. موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مرجع سابق، ص١١٣.

(٢) محمد نور الدين، "سياسة تركيا الإقليمية بين الحساسيات الداخلية، والاعتبارات الخارجية"، شؤون عربية، العدد ١٢٦، صيف ٢٠٠٦، ص٧٨.

(٣) حسين بسلي وعمر أوزباي، رجب طيب أردوغان.. قصة زعيم، ترجمة: طارق عبد الجليل (بيروت: الدار العربية للعلوم، ط١، ٢٠١١)، ص١٢.

دولة أوروبية وآسيوية وبلقانية وقوقازية وشرق أوسطية ومتوسطية في الوقت نفسه. وبـالرغم من هذه المميزات متعددة الاتجاهات، التي لابد من أن تزيد نسبة البدائل المتاحة أمـام تركيـا، عملت وجهات النظر الجامدة على جرّ تركيا إلى أن تكون في وضع سلبي، لا يتعدى تأثيرهـا حدود محيطها الإقليمي المباشر. وقد وجد أحمد داوود أوغلو، أنه لكي تتمكن تركيا من الانفتاح على المحيط الدولي بشكل مرحلي، عليها أن تعتمد في استراتيجية سياسـتها الخارجيـة علـى أولويات تكتيكية ضمن ثلاث ساحات تأثير جيو سياسي هامـة، وهي[1]:

١- المناطق البرية القريبة: البلقان والشرق الأوسط والقوقاز.

٢- الأحواض البحرية القريبة: البحر الأسود، وشرق المتوسط، والخليج، وبحر قزوين.

٣- المناطق القارية القريبة: أوروبا، شمال إفريقيا، جنوب آسيا، وسط وشرق آسيا.

كما حدد ستة مبادئ، يتعين على تركيا الالتزام بها حتى يتسنى لهـا تطبيـق سياسـة خارجية إيجابية وفاعلة[2]:

المبدأ الأول: التوازن السليم بين الحرية والأمن.

المبدأ الثاني: تصفير المشكلات مع دول الجوار (أي صفر مشاكل).

المبدأ الثالث: التأثير في الأقاليم الداخلية لدول الجوار.

المبدأ الرابع: السياسة الخارجية متعددة الأبعاد.

المبدأ الخامس: الدبلوماسية المتناغمة. (استضافة مؤتمرات وقمم، والعضوية في المنظمات).

المبدأ السادس: أسلوب دبلوماسي جديد. (تحويل تركيا من دولة جسر إلى دولة مركز).

وقد وجد أحمد داوود أوغلو أن هناك ثلاث مراحل شهدها العالم ما بعد ١١ أيلول ٢٠٠١، وهي: المرحلة النفسية وتجلياتها في حرب أفغانستان، والمرحلة الاستراتيجية التي بـدأت مـع احتلال العراق، وفيها ستبحث كل قوة عن موقعها في النظام العالمي، وستشهد توترات وانفراط تحالفات وتبدلات، وقد تستمر هذه المرحلة من ١٥ إلى ٢٠ عاماً، ثم المرحلـة الثالثـة، وهـي مرحلة تأسيس نظام دولي جديد، حيث ستعمد كل قوة إلى مضاعفة حضورها إلى حين ارتسـام

---

[1] أحمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مرجع سـابق، ص٦١٢-٦١٣.

[2] المرجع السابق، ص٦١٢-٦١٦.

المعالم الجديدة لهذا النظام. ومن ذلك، يرى أحمد داوود أوغلو، أن خروج تركيا بموقع ومكانة من هذه المرحلة مرتبط باعتماد رؤية حركية مؤثرة في السياسة الخارجية تفضي إلى أن تكون قوة مركزية. وقد عدّ أوغلو أن هناك ثلاثة عوامل ظهرت في التسعينيات، شكلت عائقاً أمام تركيا لتصبح قوة مركزية مؤثرة، أبرزها: الإرهاب (والمقصود هنا حزب العمال الكردستاني)[١].

أي إن السياسة الخارجية التركية في المرحلة الراهنة، تحكمها مجموعة من الأبعاد والضوابط التي لا ترتبط فحسب بالمصالح السياسية والاقتصادية لتركيا، وإنما تتعلق أيضاً بالطموح التركي في ممارسة دور فاعل على الساحة الدولية يعيد إلى الأذهان أمجاد الماضي، ويمكّنها من تحقيق تطلعاتها بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ومن ثم لمصاف الدول الكبرى، ويتطلب تحقيق هذا الطموح – من وجهة نظر حكومة العدالة والتنمية– تهيئة البيئة الإقليمية المواتية التي تسمح بإظهار تركيا كقوة إقليمية ودولية قادرة على التأثير، ومسيطرة على المشكلات التي تواجهها في نطاقها الجغرافي[٢].

ويرى القادة الأتراك أن بلادهم تهيأت لدور الوسيط من خلال توافرها على مجموعة من العوامل، أهمها[٣]:

- الموقع الجغرافي.
- تجربة الدولة الحديثة والعلمانية.
- الإرادة السياسية في الإفادة من العاملين السابقين، ومن التفاعلات السياسية في المشاركة في عمليات حفظ السلام، وضبط النزاعات، وتشجيع التسويات السياسية في مناطق الأزمات.

فمن أهم أهداف السياسة الخارجية التركية، هو عد تركيا دولة انموذجاً للبناء السياسي والحداثي، خاصة أنها تقع في منطقة متوسطة وجسر يصل بين عالمين متنافرين (الشرق– الغرب) ينظر إليهما باعتبارهما متناقضين ومتصارعين في رؤيتهما للسياسة والاقتصاد والثقافة

---

[١] محمد نور الدين، "تركيا إلى أين؟.. دور وتحديات"، مرجع سابق، ص٤٢.

[٢] محمد موسى، "السياسة التركية تجاه أرمينيا وأذربيجان.. حسابات الربح والخسارة"، السياسة الدولية، العدد ١٨٢، تشرين أول ٢٠١٠، ص١٣٤.

[٣] عقيل سعيد محفوض، سورية وتركيا.. الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مرجع سابق، ص١٨٦.

والبناء الاجتماعي. وهي رسالة موجهة **أولاً** إلى الشرق الأوسط وآسيا الوسطى كبديل للنماذج السائدة لديها، وهي بصورة عامة نظم سياسية قمعية وفاشلة. **وثانياً** فهي رسالة نحو الغرب الذي يرى ضرورة ماسة للتغيير الشامل في المنطقة الإسلامية، وهو يتخوف من الحالة الراهنة والبدائل الراديكالية المحتملة والتي قد تطرح تحديات محتملة لمصالحه الاستراتيجية[1].

يتجلى الدور التركي بعد المستجدات والتحولات المتوقعة، في الخطوط العريضة الآتية:

أولاً: من الوسيط إلى الضامن الإقليمي مستغلة مجموعة من العوامل من بينها القوة الصلبة للدولة التركية المتمثلة في اقتصاد قوي وقدرات عسكرية وبشرية ضخمة وموقعا جغرافيا استثنائيا، في ظل فراغ كبير في المنطقة.

ثانياً: من حل المشكلات إلى تعميق الاستقرار من خلال التخطيط الاستراتيجي واللعب على تناقضات وتوازنات المنطقة.

ثالثاً: من الوطني والثنائي إلى الإقليمي والبحث عن تحالفات جديدة ولو بشكل ظاهري مع بعض دول المنطقة.

لكن ومع مرور الوقت تبين أن الحكومة التركية لم تستطع الاضطلاع بهذه الأدوار، فقد تورطت في الأحداث الدموية في سورية منذ عام ٢٠١١ وحوّلت مناطق الحدود السورية التركية إلى مراكز لتدريب المسلحين المعارضين للحكومة السورية، ولم توفر الاستقرار لمواطنيها بل زادت من معاناتهم، كما تحولت تركيا إلى طرف في الصراع الداخلي العراقي. لعبت الحكومة التركية دوراً انتهازياً وعبرّت عن معتقداتها الإخوانية وموالاتها لسياسات الغرب و"اسرائيل".

---

[1] سامح راشد، "دور تركيا الإقليمي..آفاق ما بعد غزة"، شؤون عربية، العدد ١٣٧، ربيع ٢٠٠٩، ص٧٥-٧٧.

المطلب الرابع:

توجهات السياسة الخارجية السورية

كانت سورية ولازالت فاعلاً أساسياً في منطقة الشرق الأوسط بوصفها دولة ذات تأثير كبير بحكم موقعها السياسي والاستراتيجي ودعمها للقضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، وحركات المقاومة في المنطقة وعلى الخصوص المقاومة اللبنانية والفلسطينية، وتحالفها مع قوة إقليمية كبرى وهي إيران.

إن كل دولة، وهي ترسم لنفسها دوراً إقليمياً أو دولياً، تدرك أن حجم هذا الدور وطبيعته وحدوده وفاعليته، تتوقف على مجموعتين من الدوافع[١]:

المجموعة الأولى: وتتمثل في مدى توافر منطلقات أساسية لا غنى عنها في ممارسة الدور، والتي يراها كثيرون، أنها حتميات. ولا يمكن التسليم بذلك إلا في ضوء الظروف والمتغيرات الإقليمية والدولية وبدرجة نسبية. وهذه المنطلقات تتمثل في ثوابت الجغرافيا، المتمثلة في الموقع الجيوبوليتيكي، وثوابت التاريخ حيث نشأة الحضارة وحركتها وانتشارها، وتراكم الدور التاريخي للدولة.

كما يندرج تحت هذه المجموعة أيضاً طموحات صانعي القرار في هذه الدولة أو تلك وحكامها، من ناحية رغبتهم وميولهم لتكوين إمبراطوريات، ومن حيث النزعات الوحدوية القومية. وبتطبيق هذه المجموعة على سورية، نجد أن العناصر الجغرافية والتاريخية متوافرة فيها. فموقعها استراتيجي في وسط العالمين القديم والحديث، وهي تطل على البحر المتوسط ذي الأهمية الكبرى، وهي عقدة مواصلات برية وجوية، كما أنها في قلب المنطقة العربية، ولا يمكن إنكار دورها التاريخي، فميلها للأفكار القومية والوحدوية قائم تاريخيا بل ولها دور بارز فيه.

المجموعة الثانية: تتمثل في وجود تحديات خارجية للدور السوري، أو عامل خارجي يهدد مكانة سورية ودورها التقليدي داخل المجموعة العربية في لحظة تاريخية ما، سواء من داخل المجموعة العربية أو من خارجها، ومن ذلك تهمة الدولة الراعية للإرهاب، وتهمة

---

[١] عبد العزيز المنصور، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٠)، ص٣٢-٣٣.

التصلب في المواقف ورفض جهود التسوية السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي، وتهمة اغتيال الحريري، وسواها وكلها تُهمٌ لا أساس لها من الصحة.

ويعد هاجس الأمن ومخاوف التهديد أمراً ملازماً للدولة السورية منذ تأسيسها الحديث، على اعتبار أن مخاوف التهديد الداخلي ومشاريع الاختراق الخارجي تجعلها حذرة نسبياً تجاه القوى والتيارات السياسية في البلاد[1] والتي غالباً لها ارتباطات خارجية مشبوهة.

لذا، فقد ركزت سورية بعد عام ٢٠٠٠، على إعادة رسم سياستها الخارجية من أجل مزيد من الاهتمام بالجوانب الاقتصادية والتنموية، إلى جانب السياسية والأمنية، وهو امتداد لاهتمام الدولة بذلك في تسعينيات القرن العشرين، إثر صدمة التغيرات في السياسة الدولية والثورات الكلية على المستوى العالمي[2].

وعلى سبيل المثال فقد قبلت سورية مشاركة أطراف أخرى لدورها في الساحات التي طالما ظلت دمشق تعدها حكرا لها (لبنان) أو تلك التي تشكل قيمة استراتيجية (العمق العراقي). وبذلك جعلت سورية الدور السياسي مدخلا لتحقيق مكاسب اقتصادية، تسد الحاجة الاقتصادية السورية للنمو والتطور.

وتقوم الاستراتيجية السورية وسياستها الإقليمية على مبدأين أساسيين يحددان موقعها من أصدقائها وأعدائها، **أولهما** اعتقاد سورية الراسخ بأن "إسرائيل" بقوتها العسكرية المتنامية، تشكل تهديداً لسياسة سورية وأمنها الوطني. **وثانيهما** اعتقاد سورية بأن الصراع العربي-الإسرائيلي أمر بالغ الخطورة، لا يتوقف عليه استمرار النظام السياسي فحسب، بل وجود سورية نفسه كدولة. ومن ثم فإن تحديد علاقاتها مع الدول الأخرى يتم في ضوء مواقف هذه الدول من هذا الصراع بعداً أو قرباً. وفي ضوء هذين المبدأين تتحدد سياسة سورية في بيئتها الإقليمية تجاه شقيقاتها العربية أو جاراتها غير العربية[3].

وتعتقد سورية أن الولايات المتحدة الأمريكية كدولة عظمى وقطب أوحد يهيمن على السياسة الدولية، تمارس ضغوطاً مستمرة عليها لتنفيذ مجموعة من السياسات الإقليمية فيما

---

(١) عقيل سعيد محفوض، سورية وتركيا.. الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، المرجع السابق، ص١٥١.

(٢) المرجع السابق، ص١٥٢.

(٣) عبد العزيز المنصور، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، مرجع سابق، ص٣٤.

يخص العراق ولبنان والمقاومة الفلسطينية والعلاقة مع إيران والسلام مع "إسـرائيل". وتـرى سورية أن تلك الاشتراطات صعبة التحقيق من قبلها وتعد أن الولايات المتحدة الأمريكية تطلب كل شيء دون أن تقدم في مقابل ذلك شيئاً. وينطلق السوريون في تحليلاتهم من أن العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية تمر عبر طرف ثالث "إسرائيل" التي ينبغي النظر إليهـا باعتبارهـا إطار التحليل والتقييم لعلاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع دول المنطقة[١].

إذ تشكل القضية الفلسطينية ضرورة إيديولوجية ومكوناً أساسياً للشرعية السياسية السورية، إذ ترى سورية أن لها دوراً رئيساً في القضية الفلسطينية، فقدمت تضحيات جسيمة في صـراعها مـع "إسرائيل"، ولعبت دوراً رئيساً في قيام المقاومة الفلسطينية ومساندتها وجعلها في قائمة الاهتمامـات الدولية، وحاولت الوقوف بوجه أية تسوية للصراع العربي-الإسرائيلي[٢]. (أي رفض لأية تسـوية للصراع العربي- الإسرائيلي لا تلبي الطموحات العربية في استعادة الأراضي العربيـة المحتلـة، واسترداد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس).

فيما تتركز جهود السياسة السورية على المجال العربي، انطلاقاً من الانتمـاء الطبيعـي والعقيدة القومية للدولة، فهي جزء من النظام الإقليمي العربي، والشعب فيها جزء مـن الأمـة العربية. وقد عملت سورية على ترويج تصورها للسياسة الدولية لدى الأقطار العربية والـرأي العام العربي، وعدّت ذلك يتوافق مع المصلحة القومية العربية في أكثر مفرداتها حساسية والتي تخص التضامن العربي ومواجهة المشروع الصهيوني. ويمكن ملاحظة مستويين لتحرك سورية الإقليمي: **الأول**، يتمثل في دائرة سورية الكبرى أو الهلال الخصيب، وكان الأكثر نشاطاً وحيوية بالنسبة إلى السياسة السورية، وقد حاز جل اهتمامها ومواردها الفعلية، المادية والمعنوية. فكان تركيزها على العراق والأردن ولبنان والقضية الفلسطينية. ويمكـن تفهـم صـعوبة واحتـدام المواجهة مع المشروع الصهيوني، كونه شكل تحدياً وجودياً للفكرة السورية أولاً والعربية ثانياً. وهكذا يتفهم بعض السوريين كيف أن الأقطار العربية الأخرى أقل حساسية تجاه سورية ومن ثم

---

(١) عقيل سعيد محفوض، سورية وتركيا.. الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مرجع سابق، ص١٤٢.

(٢) عبد العزيز المنصور، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، مرجع سابق، ص٣٦.

أكثر قابلية للتفاعل معها. وأما المستوى **الثاني**، فيخص النظام الإقليمي العربي باعتباره دائــرة نشاط واستهداف رئيسية ومعول عليها دوماً في صنع سياسات أكثر فعالية وجدية[1].

وتدرك سورية أهمية دور دول الجوار، وحساسيته وتأثيره في السياسات العربية ومجمــل قضايا المنطقة، وقد أبدت اهتماماً بدولتي الجوار الكبيرتين تركيا وإيران. وعلــى الــرغم مــن الحساسية الإيديولوجية (على أساس قومي) بين العرب والأتراك والإيــرانيين، فــإن السياســة الخارجية السورية سلكت مسالك متباينة، نجم عنها علاقات وثيقة واســتراتيجية بــين ســورية وإيران، وعلاقات توتر وتنافس بينها وبين تركيا، بما لذلك من تأثير في السياسة الإقليمية وهوية المنطقة وتشكلها المستقبلي. ان جزءاً فقط من مشكلات السياسة السورية هو في الحيز الإقليمي، أي لدى تركيا، وأكثرها في الحيز العربي. ويمكن تتبع تحولات العلاقة بين سورية وجوارهــا غير العربي في خطين عامين. الأول، يتعلق بتركيا التي كانت علاقتها معها متوترة في أكثــر الأحيان، بل طوال زمانهما السياسي الدولي الحديث. ذلك أن انضمام تركيا إلى حلــف النــاتو، وتحالف سورية مع الاتحاد السوفييتي، جعلا الدولتين تنظران إلى حدودهما البينية على أنها خط من خطوط "الحرب الباردة". أما الخط الثاني، فيتعلق بإيران، ولم تكن ثمة تفــاعلات قويــة أو قضايا مشتركة بينهما قبل عام ١٩٧٩، ولكن بعد انتصار الثورة ما لبثت العلاقات أن تــدّعمت على أساس الاشتراك في عدد من القضايا الإقليمية والدولية، وخاصة فيما يتعلق بالعلاقــة مــع الغرب والقضية الفلسطينية، وشكلت علاقة البلدين نموذجاً للعمل المشترك ومواجهة الضــغوط الإقليمية والدولية[2]. وتعمقت العلاقة بين سورية و إيران عندما وقفت سورية ضد الحرب التي شنها صدام حسين ضد إيران عام ١٩٨٠، وبسبب هذا الموقف المؤيد لإيران تردّت العلاقــات السورية مع الدول العربية ، وخاصة مع دول الخليج العربي. وقد أثبتت الأيام صحة الموقــف السوري، وعلى الخصوص بعد انتهاء هذه الحرب ١٩٨٨ وتوجه القيادة العراقية نحو التفكيــر بغزو الكويت، وهذا ما حدث فعلاً.

---

(١) عقيل سعيد محفوض، سورية وتركيا.. الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مرجع سابق، ص١٣٧.

(٢) المرجع السابق، ص١٣٩-١٤٠.

وتتمحور السياسة الخارجية السورية، حول الأسس والمبادئ الآتية[١]:

- إن المصلحة القومية العليا هي التي تحدد السياسة الخارجية السورية.
- التمسك بالمبادئ وعدم التفريط في الأرض العربية أو مصالح الوطن أو الأمة.
- القرار الوطني السوري مستقل، ومواقف سورية تتحدد في ضوء المصلحة الوطنية والقومية.
- الحرص على وحدة العمل العربي المشترك وتعزيزه.
- النضال السياسي لسورية لا يقل أهمية عن نضالها في ساحة القتال.
- استعداد الشعب السوري للبذل والعطاء، يمكنه من استعادة الحقوق الوطنية والعربية.

وتسعى سورية لتأدية دور الموازن في السياسة الإقليمية، وعلى ذلك تؤسس سياستها الخارجية، ما دامت لا تملك موارد كافية لإدارة السياسة الإقليمية، وتجهد لاحتواء السياسات والتحالفات المضادة، من خلال بناء سياسات وتحالفات مقابلة وموازنة، وقد عدّت أن التضامن العربي هو الكفيل بردع أية سياسة مضادة، لكنه في معظم الأحيان صعب المنال. ومن ذلك جاء التحالف بين سورية وإيران والقوى الممانعة للمشروع الأمريكي في المنطقة (حركات المقاومة في فلسطين ولبنان)، على الرغم من المخاوف من أن ذلك التحالف غير متوازن لجهة اختلال القوى بين أطرافه، ومن ثم إمكان أن تسعى إيران مثلاً إلى دفعه نحو مفردات أو جدول أعمال يخصها هي في المقام الأول، غير أن ذلك يبدو صعباً لحساسية السياسة السورية وحساباتها التقليدية بشأن التحالفات الإقليمية والدولية[٢].

وتتميز السياسة السورية بالاستمرارية، وتتحدد وفق حسابات رئيسة أو كلية، تجمع بين الأهداف العامة وبين الأطر المادية والمعنوية والقابلية الذاتية والدولية لتحقيق الأهداف. ويمكن تحديد ذلك وفق الخطوط والمبادئ العامة الآتية[٣]:

---

[١] عبد العزيز المنصور، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، مرجع سابق، ص٢٢.

[٢] المرجع السابق، ص١٦٠.

[٣] المرجع السابق، ص١٦١-١٦٤.

- **التوازن الاستراتيجي:** وينطوي على ثلاثة أبعاد أساسية: الإسرائيلي وهو لا يخص "إسرائيل" وحدها بل حلفاءها أيضاً، والعربي كمجال حيوي وسند قومي، والإقليمي يخص دول الجوار –تركيا وإيران على نحو خاص– .

- **التحالف الإقليمي:** وهو أقرب إلى تنسيق سياسي واسع النطاق، على المستوى العربي – مصر والسعودية، وعلى المستوى الإقليمي – إيران وتركيا وأرمينيا وقبرص – وعلى المستوى الدولي – الصين وروسيا الاتحادية وكوريا الشمالية وفنزويلا وكوبا – مع بعض التنسيق أحياناً على المستوى الأوروبي.

- **السلام:** وهو في المفهوم السوري ليس بمعنى فرض تسويات سياسية للأزمات الراهنة بقدر ما هو حل للنزاعات الكبيرة والمعقدة في المنطقة، وتقوم هذه الرؤية على ألّا مستقبل للسلام مع استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، وعودة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة.

- **الاحتواء:** وهي استراتيجية معاكسة لاستراتيجية الاحتواء المتبعة ضدها، عبر تعضيد جبهة الرفض والممانعة، وتأكيد الاستمرارية التاريخية والثقافية بين شعوب المنطقة، والتواصل السياسي بين الدول والمنظمات الأهلية، وهي فضلاً عن ذلك تعمل على حشد تأييد الرأي العام العربي والإسلامي والمنظمات الدولية.

ونخلص إلى أن أهم ما يميز السياسة السورية الخارجية في عهد السيد الرئيس بشار الأسد هو:

١- التأكيد على الثوابت الوطنية وعد المصلحة القومية هي المصلحة العليا.

٢- تحرير الجولان والأراضي العربية المحتلة.

٣- مساندة حركات المقاومة في فلسطين ولبنان، وفي العراق بعد احتلاله عام ٢٠٠٣.

٤- العقلانية والهدوء والابتعاد عن الانفعالية وردود الأفعال، وظهر ذلك جليا في خطابه في القمة العربية الاستثنائية التي عقدت في مصر عام ٢٠٠٣ وقد حاول السيد الرئيس بشار الأسد تعميم هذا النهج على كل السياسات العربية في تعاملها مع القضايا المطروحة على الساحة الدولية.

٥- الانفتاح في العلاقات مع دول العالم، حيث آمنت القيادة السورية بالحوار والانفتاح والتعاون بين الحضارات والشعوب مع رفض مبدأ الهيمنة الذي تتبعه الدول الكبـرى مـع الـدول الصغرى تحت مسميات مختلفة مثل حماية الديموقراطية ، ومن خلال ذلك نرى أن فكـر سيادة الرئيس بشار الأسد يقوم على إيديولوجية واستراتيجية منفتحة صريحة واضحة تحدد انتماءها القومي للأمة العربية.

إن جميع الأمور آنفة الذكر لم ترض الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكيـة، لأن السياسة السورية تقف حجر عثرة في وجه مخططاتها في المنطقة العربية، ولم ترض دولة الكيان الصهيوني، لأنها كانت ترى في دعم سورية لحركات المقاومة في لبنان وفـي فلسـطين تهديد لأمنها. كما أن هذه السياسة لم ترض العديد من دول ما يسمى بـــ" الاعتـدال العربـي" كمصر والسعودية، ولذلك ناصبت هذه الدول سورية والقيادة السورية العداء. وعملـت بجميـع الوسائل و الأدوات للضغط على سورية للتخلي عن ثوابتها. وقد تجسد عداء هذه الدول لسورية في تدخلها المباشر في الشؤون الداخلية السورية في أزمة ٢٠١١.

المطلب الخامس:

الأدوات الجديدة في السياسة الخارجية التركية

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وأحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، والاحتلال الأمريكي –البريطاني للعراق وما يحدث في المنطقة من أحداث بعد ٢٠١٠ وضعت تركيا فـي واجهـة الأحداث، وشكلت اختباراً صعباً وتحدياً كبيراً للسياسة الخارجية التركية نظراً لكثافة الاسـتثمار التركي في منطقة الشرق الأوسط، وذلك على الصعيد السياسي والاقتصادي والثقـافي، حيـث ظهرت تركيا وفقا لديناميكية تحركاتها وتفاعلاتها حيال القضايا العربية إلـى طـرف رئيسـي وفاعل على مسرح أحداث الإقليم الذي حظي بوضع هامشي نسبيا ضـمن أولويـات السياسـة التركية الخارجية خلال عقود سابقة.

جسدت تركيا بعد وصول حكم حزب العدالة والتنمية إلى الحكم فيها عام ٢٠٠٢ سياسـتها الجديدة وفقاً للتكتيكات الآتية:

أولاً– قوة المبادرة الدبلوماسية (القوة الناعمة)[1]:

عملت تركيا على تجسيد نهج القوة الناعمة منذ تسلم حزب العدالة والتنمية السلطة في ٣ تشرين الثاني عام ٢٠٠٢، وانتقلت إلى موقع الطرف المبادر لما يجري في المنطقة. وقد تجلى ذلك عبر مبادرة غير مسبوقة، وهي فكرة اجتماع دول الجوار الجغرافي للعراق في شباط ٢٠٠٣، حيث استمرت هذه الاجتماعات بعد احتلال العراق. وقد كانت هذه الفكرة أولى رسائل الدخول التركي وفقاً لسياستها الجديدة إلى الساحة شرق الأوسطية، بوجه لم يعهد من قبل، وبدور الوسيط والساعي إلى حل المشكلات عبر الحوار والتعاون بين الأطراف المتناقضة. وبعد ذلك اتبعت تركيا سياسة القوة الناعمة الدبلوماسية الوسيطة في عدد كبير من القضايا، منها:

- الوساطة بين باكستان و"إسرائيل" في ٢٠٠٥/٩/٤ .
- التواصل مع حركة حماس بعد فوزها في الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٦، واستقبالها رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل في أنقرة، ومحاولة إشراك حماس في العملية السلمية.
- التوسط في الأزمة اللبنانية بين فريقي ٨ و١٤ آذار بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري.
- التوسط بين السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس و"إسرائيل"، عبر الاجتماع الشهير بين الرئيس عباس والرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز، بدعوة من الرئيس التركي عبد الله غول في تشرين الثاني ٢٠٠٧، والسماح للرئيسين الفلسطيني والإسرائيلي بالتحدث أمام البرلمان التركي.
- مساعي تركيا المتكررة للتوسط بين الرئيس عباس وحركة حماس بعد انفجار الخلاف بينهما.
- وساطة تركيا بين سورية و"إسرائيل" عام ٢٠٠٨، حيث انعقدت أربع جولات مفاوضات غير مباشرة بين الدولتين في اسطنبول.
- السعي إلى خفض الاحتقانات الداخلية في العراق، وإقناع فئات سنية بالمشاركة في العملية السياسية الداخلية وخاصة في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٩ ، لكن الأمر تغير بعد الأحداث في المنطقة العربية منذ ٢٠١٠.

---

[1] محمد نور الدين، "تركيا إلى أين؟.. دور وتحديات"، المستقبل العربي، العدد ٣٦٤، حزيران ٢٠٠٩، ص٤٤.

- مساعي تركيا لرأب الصدع بين الأطراف الباكستانية الداخلية بعد عودة "بنازير بوتو" إلـــى بلادها عام ٢٠٠٧.
- مساعي الوساطة بين باكستان وأفغانستان نهاية عام ٢٠٠٨.
- الانفتاح التركي على أرمينيا، وكسر الجليد في العلاقة بينهما، على رغم حساســية الخــلاف بينهما.
- مبادرة تركيا إلى خفض التوتر في القوقاز بعد انفجار الصراع العســكري بــين جورجيــا وروسيا في آب ٢٠٠٨، وطرح "منتدى التنمية والاستقرار في القوقاز".
- طرح تركيا لمبادرات لحل القضية القبرصية، أخرجتها أمام الرأي العام العالمي من موقــع المعرقل للحل في الجزيرة.
- استمرار الانفتاح على العلاقات مع اليونان.
- محاولات التوفيق بين العرب المنقسمين تجاه العدوان على غزة نهاية عام ٢٠٠٨ والســعي إلـــــى وقف فوري للنار.
- التوسط بين أذربيجان وأرمينيا لحل مشكلة إقليم "ناغوري قره باخ" في شباط ٢٠٠٩.

ثانياً- المشاركة التركية في المؤسسات الإقليمية والدولية بفاعلية أكبر:

أدركت تركيا أهمية دور المنظمات الإقليمية في تعزيز الاستقرار والتعاون فـــي محيطهــا الإقليمي. وإذا كانت تركيا في الأساس عضواً في المؤسسات الغربية، إلا أن تركيزها الجديد كان على تفعيل منظمة المؤتمر الإسلامي (منظمة التعاون الإسلامي)، نظراً لأهميــة الأوضـــاع فـــي المنطقة الإسلامية، ولاسيما بعد احتلال أفغانستان ٢٠٠١ والعراق ٢٠٠٣. وتجلى إيــلاء تركيــا أهمية لمنظمة المؤتمر الإسلامي في سعيها إلى انتخاب أحد مواطنيها الأتراك لأمانتها العامة، وهو الذي حصل مع إكمال الدين إحسان أوغلو، الذي وإن كان رئيساً لمنظمة تمثل العالم الإســلامي، وكان مقرباً جداً من ذهنية حزب العدالة والتنمية لجهة ضـــرورة تفعيــل دور المنظمـــة. كــذلك أصبحت تركيا عضواً مراقباً في جامعة الدول العربية. كما أنها مـــن مؤسســـي ملتقـــى تحـــالف الحضارات بالتشارك مع إسبانيا. ولم تتخلف عن المشاركة في "الاتحاد من أجل المتوسط" الـــذي دعا إليه الرئيس الفرنسي ساركوزي في ١٤ تموز ٢٠٠٩.

ثالثاً- المشاركة في قوات حفظ السلام:

لم تتردد تركيا في أن يكون لها حضور فاعل في بعض مناطق التوتر. فشاركت في قوات "اليونيفيل" في جنوب لبنان بعد عدوان تموز ٢٠٠٦. وكانت عودة عسكرية للمرة الأولى لجنود أتراك إلى المنطقة العربية التي انسحبوا منها نهائياً عام ١٩١٨. كما أرسلت تركيا قوات سلام أيضاً إلى الصومال، وقد وافق البرلمان التركي على ذلك في شباط ٢٠٠٩. ولتركيا مشاركة في قوات حلف شمال الأطلسي في إطار عملية مكافحة الإرهاب في أفغانستان. كما أعلنت تركيا استعدادها للمشاركة، بل ربما قيادة أية قوة مراقبين يتفق عليها في غزة من أجل وقف دائم لإطلاق النار في ٢٠٠٩، كل ذلك من أجل تعزيز الدور التركي الإقليمي وفقا للرؤية التركية الجديدة التي ترى في تركيا قوة تتمتع بقدرات كبيرة على الصعيد الجغرافي والبشري والاقتصادي وبما يؤهل تركيا لتأدية دور إقليمي بل أبعد من ذلك وتحقيق مصالحها ومنها محاولة تحسين علاقات تركيا مع الاتحاد الأوربي.

رابعاً- الانفتاح الاقتصادي والثقافي[1]:

برز الدور التركي صاعداً بقوة على الصعيدين الاقتصادي والثقافي. وعلى الرغم من أن المحور الأساسي للاقتصاد التركي بقي الاتحاد الأوروبي (٥٢% تقريباً من حجم تجارتها الخارجية)، وروسيا (شريكتها التجارية الأولى على صعيد الدول)، فإن حجم التجارة بين تركيا والأقطار العربية تنامى بشكل قوي في عهد حزب العدالة والتنمية أكثر من ثلاث مرات. وبرز ذلك في حجم الاستثمارات العربية في تركيا، على صعيد الاتصالات والمواصلات والطاقة والعقارات وقطاع البناء، (كما كان لتركيا علاقات اقتصادية كبيرة مع سورية، وكان لهذه العلاقات دور كبير في عملية الانفتاح التركي على الدول العربية، وهذا ما سنتحدث عنه لاحقاً).

ووقعت تركيا اتفاقية تعاون ثنائي مع معظم الأقطار العربية، وكذلك مع منظمات إقليمية عربية، كمذكرة التعاون التي وقعتها مع مجلس التعاون الخليجي عام ٢٠٠٨.

---

(١) المرجع السابق، ص٤٧.

وقد شهد الميزان التجاري التركي تصاعداً كبيراً في حجم الصادرات والواردات مع العالم في نهاية العام ٢٠٠٨، تجاوز ٣٠٠ مليار دولار، بعدما مرت تركيا بأسوأ أزمة اقتصادية عـام ٢٠٠١.

كما شهدت العلاقات التركية الثقافية مع بلدان إقليمية كثيرة أوجه من التعـاون الثقـافي تجلى في افتتاح العديد من المراكز الثقافية المتبادلة بين تركيا والعديد من البلدان العربية مثـل سوريا ومصر والجزائر إضافة إلى تنشيط السياحة الثقافية بين تلك الدول.

لقد حاولت تركيا من خلال الأدوات آنفة الذكر أن يكون لها دور فاعل في العديد من الدول العربية وفي منطقة الشرق الأوسط، بهدف خدمة مصالحها العليا، وحقيقة لقد حققت هذه السياسة العديد من النجاحات على مستوى الإقليم وعلى الخصوص في علاقتها مع العديد مـن الـدول العربية وعلى الخصوص في علاقتها مع سورية.

إن كافة أدوت السياسة الخارجية التركية آنفة الذكر تراجعت بشكل دراماتيكي وسلبي بعد الأحداث التي مرت بها المنطقة العربة منذ ٢٠١٠ فساءت العلاقات التركية مع العديد مـن دول المنطقة على الصعيدين السياسي والاقتصادي. وأصبح الدور التركي في المنطقة العربيـة دوراً سلبياً ومحرّضاً. كل ذلك أدى إلى خسارة تركيا شعبيتها في المنطقة العربية.

المطلب السادس:

تركيا كبديل استراتيجي لسورية في المنطقة العربية

لم يكن المد القومي العربي في المنطقة في القرن العشرين ليتيح تقاربا موضوعيا مع تركيا أيام "الحرب الباردة"، ذلك أن القوميين العرب بأحزابهم وأنظمتهم كانوا أقـرب إلـى الاتحـاد السوفيتي وبالتالي على تناقض مع خيارات تركيا الأطلسية، ولا شك في أن زوال منظومة أوربا الشرقية، دفع تركيا إلى تعظيم دورها في المنطقة العربية، مدفوعة بنتائج حرب الخليج الثانيـة عام ١٩٩١.

وفي سياق بحث سورية عن العمق الاستراتيجي لم تكن تركيا تحظى بالثقـة فـي هـذا المضمار، فالنظام العربي، في شكل عام، لم يكن يرى في تركيا بديلا، بل كان ينظر إلى أنقرة

ككيان يمارس الخداع أحيانا ويسعى إلى استغلال العرب أحيانا أخرى ، لتحسين شروط التفاوض مع أوربا.

ومع التطورات التي حدثت بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١ تبلور رأيٌ أخر بدأ يسجل تقدما في هذا المجال، ويلاحظ باهتمام تحولات تركيا في السياسة والاقتصاد، مرورا بتثبيت سيادة القانون والدستور، على حساب قوة العسكر، وصولا إلى انفراج نسبي للمشكلة الكردية، ونشأت قناعات بأن توجهات تركيا نحو العالم العربي تتم على أساس الشراكة الاستراتيجية، ليس من بوابة الاستثمار فقط، ولكن من بوابة الصراع العربي –الإسرائيلي أيضا ولكنّ هذا الرأي لم يكن مصيباً ولا في جانب منه، فالعقيدة التركية بقيت كما هي في جوهرها، عقيدة مصلحية مراوغة تتخيل الماضي العثماني، وهذا ما كشفت عنه السياسة التركية تجاه سورية في أزمة ٢٠١١.

والحقيقة أن هناك أربعة شروط يجب توافرها في البديل الاستراتيجي (الشريك الذي تتوافر فيه صفة التشابه مع الدولة الساعية إلى التوافق معه في القيم والتوجهات السياسية، ويمتلك القدرة والرغبة في بناء علاقات مشاركة على المدى البعيد، تحقق مصالح جميع الأطراف)، وهي[١]:

- الشرط الأول، أن يمتلك البديل القدرات الاقتصادية والعسكرية والنفوذ السياسي والثقافي الذي يمكن الاستفادة منه، لتمكين الدولة الساعية إلى التوافق معه من خلال تحقيق أو الاقتراب من تحقيق كل أو بعض أهدافها.
- الشرط الثاني، هو أن يكون الشريك راغباً في بناء علاقات مشاركة لوجود شبكة مصالح مع الطرف الداخل في مشاركة معه. وتنشأ هذه الرغبة حين يدرك البديل الاستراتيجي أن له مصلحة في تلك المشاركة. وبالتالي فالدول لا تقبل أن تقوم بدور البديل الاستراتيجي لمجرد المجاملة، وإنما لأن ذلك يحقق مصالحها.

---

(١) محمد السيد سليم، "الخيارات الاستراتيجية للوطن العربي، وموقع تركيا منها"، المستقبل العربي، العدد ٣٨٢، كانون الأول ٢٠١٠، ص٧٤-٧٥.

- الشرط الثالث، أن يكون البديل الاستراتيجي مشتركاً مع الدولة الساعية إلى إقامة تلك العلاقة في مجمل القيم والتوجهات السياسية التي يسعى إلى تحقيقها في العلاقات الإقليمية والعالمية، ذلك أنه يصعب بناء علاقة المشاركة التي ينطوي عليها مفهوم البديل الاستراتيجي في ظل تفاوت كبير مع البديل في القيم والتوجهات السياسية والثقافية الأساسية.
- الشرط الرابع، أن يكون ثمة توافق وطني داخل البديل الاستراتيجي حول مشروع المشاركة، مما يؤدي إلى إمكانية إقامة علاقات مشاركة معه على المدى الطويل، ومن ثم فإن وجود البديل مرتبط بتوافق استراتيجي داخل البديل حول تلك المشاركة، بحيث لا تكون المشاركة مرتبطة بحزب معين في السلطة، إذا خرج منها سقطت المشاركة.

وتتمثل العوامل الدافعة والمعطلة للدور التركي كبديل استراتيجي بالنسبة لسورية، من خلال[1]:

- العوامل الدافعة:

١- وجود توافق عربي حول تركيا كبديل استراتيجي: حيث ينحو التوجه العام السائد في الوطن العربي إلى الدخول في علاقة توافق أو تشارك استراتيجي مع تركيا.

٢- الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا لا تعترضان على التحرك التركي نحو الوطن العربي.

٣- تغير الصورة السلبية للعرب لدى الأتراك.

٤- حزب العدالة والتنمية لا يتصرف كمجرد حزب إسلامي.

- العوامل المعطلة:

١- الثقافة الاستراتيجية التركية: والقائمة على المفهوم الأمني للمصالح التركية.

٢- الرؤية التركية للترتيبات شرق الأوسطية: حيث ترى تركيا أنها جزء من الترتيب الأمني في حلف شمال الأطلسي، وليس في الترتيبات الأمنية الإقليمية.

٣- المعضلة الإسرائيلية ووجود علاقات هامة بين تركيا "وإسرائيل".

وتحتل تركيا مرتبة متقدمة بين البدائل الاستراتيجية الدولية المتاحة للعرب مقارنة بمحدودية البدائل الأخرى (الأمريكية، الأوروبية، الروسية، الصينية، الإيرانية، الإسرائيلية)،

---

[1] _ المرجع السابق، ص ٨٥-٨٩.

وتوافر عدد من عناصر المشاركة الاستراتيجية في تركيا. ولكن على الأقطار العربية، من ناحية أولى، أن تدخل تلك العلاقة، وهي على وعي بأن الانتماء إلى الاتحاد الأوروبي هو الأولوية القصوى لتركيا، وأن تدرس ما إذا كان توجه تركيا نحو الدول العربية هو استراتيجية تركية، أم أنه وسيلة لتقوية موقف تركيا إزاء هذا الاتحاد، وأثر هذا الانضمام في التوجه التركي نحو الوطن العربي[1].

ومن ناحية ثانية، فإن على الأقطار العربية أن تدخل تلك العلاقة، وهي على وعي بأن التوجه العربي لتركيا إنما هو جزء من توجه عام في السياسة التركية نحو بناء الجسور مع أقاليم الجوار الجغرافي لتركيا. فالعرب ليسوا مقصودين لذاتهم، كما إن أولويات تركيا هي الترتيبات الأمنية في إطار الأطلسي، والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وبناء تعاون اقتصادي مع الأقاليم المجاورة بما فيها الشرق الأوسط، عربياً وإسرائيلياً. ومن ناحية ثالثة، فإن علاقة المشاركة العربية–التركية ينبغي أن تتبع لذاتها، ولا تكون متوقفة على تطورات الصراع العربي–الإسرائيلي، وإنما تتخطاه.

إذ تملك تركيا حزمة من المقومات والإمكانيات التي تفسح لها مجالاً ملائماً للحركة ، وممارسة دور مؤثر في البيئة الإقليمية، وهي[2]:

١- داخل داعم ولو محدود.

٢- اقتصاد متماسك، حيث يتنقل بين المراكز ١٧–١٩ بين اقتصاديات العالم، والأول في منطقة الشرق الأوسط من حيث الحجم.

٣- توافق تركيا مع الخارج.(أي مع الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، كونها جزء من حلف شمال الأطلسي.

فيما يواجه الدور التركي العديد من الصعوبات، من أهمها: حدود القدرات الذاتية، وصعوبة الحفاظ على الصياغات ومعادلات التوازن على كافة المستويات الداخلية والإقليمية والدولية بشكل متزامن، واعتماد العديد من هذه الصياغات التوفيقية على تعاون الفاعلين

---

(١) المرجع السابق، ص٨٩.

(٢) سامح راشد، دور تركيا الاقليمي.. آفاق ما بعد غزة ،مرجع سابق، ص٦٩.

المؤثرين على المستويات كافة[1]. كما أن هناك العديد من المعوقات أمام الدور التركي، منهـا قضايا الحدود، والمشاكل مع دول الجوار (سورية والعراق)، والمشكلة الكردية وأمور أخرى.

حاولت سورية منذ عقد اتفاق أضنة مع تركيا ١٩٩٨ حل المشاكل العالقة بين الـدولتين، وتطوير العلاقات على جميع الأصعدة متوخيةً فتح مجال استراتيجي لها بسبب سوء العلاقـات السورية مع دول الجوار العربي التي حاولت الضغط على سورية من أجل اتخاذ مواقف لينـة تجاه الكيان الصهيوني والتخلي عن المقاومة اللبنانية والفلسـطينية، والابتعـاد عـن التحـالف الاستراتيجي مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية. ولذلك كان الانفتاح السوري على تركيا كبيـراً وسريعاً، وعلى الخصوص بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا ٢٠٠٢. فقـد حاولت سورية التقارب مع تركيا لتحسين وضعها الاقتصادي وحل الخلافـات بـين الـدولتين، وربط دول المنطقة بعضها ببعض مما يفسح المجال للتقدم والتنمية، وقد استطاعت سورية مـن خلال الانفتاح على تركيا وإقامة وتطوير العلاقات معها، والوقوف في وجه الضغوطات التـي تعرضت لها وعلى الخصوص بعد رفض الإملاءات الأمريكية بعد احتلال العراق ٢٠٠٣، كما أنها استطاعت أن تخفف من آثار قانون محاسبة سورية ٢٠٠٤ من قبل الكونغرس الأمريكـي، واستطاعت سورية من خلال علاقتها بتركيا أن تخفف من الهجمة الكبيرة التي تعرضـت لهـا على أثر اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري في ١٤ شباط ٢٠٠٥.

---

[1] علي جلال معوض، " الارتباك : تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية"، السياسـة الدوليـة، العدد ١٨٥،(القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تموز ٢٠١١)، ص٦١.

الفصل الثاني

أطر التعاون السوري- التركي بعد اتفاق أضنة عام ١٩٩٨

يلقي هذا الفصل الضوء على التعاون السوري-التركي بعد اتفاق أضنة عام ١٩٩٨، عبر مبحثين.

يستعرض أولهما دراسة للانفتاح التركي على سورية. فيما يدرس المبحث الثاني مقدمات ونتائج اتفاق أضنة بين سورية وتركيا عام ١٩٩٨.

المبحث الأول:

الانفتاح التركي على سورية

منذ وصول حزب العدالة والتنمية" إلى الحكم في تركيا ٢٠٠٢ قامت السياسة الخارجية التركية على نظرية "تصفير المشاكل" مع دول الجوار، الأمر الذي حقق نجاحاً كبيراً خلال فترة قصيرة من الزمن، وكان وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو مهندس هذه النظرية، التي أدت إلى علاقة أكثر من ممتازة مع كل من العراق وسوريا وإيران، وتحسن صورة تركيا في المنطقة العربية.

لقد اكتسبت منطقة الشرق الأوسط وتحديداً غرب آسيا أهمية بالنسبة إلى تركيا من ثلاثة أوجه: **الأول**، باعتبار أن هذه المنطقة تقع ضمن المناطق القارية القريبة والمتاخمة لتركيا، وإحدى النقاط المركزية في سياساتها الإقليمية. **الثاني**، أن هذه المنطقة تضم خطوط سواحل الأحواض البحرية القريبة منها وتشكل الحديقة الخلفية لها. **الثالث**، وجود طرق المواصلات البرية القريبة بالنسبة إلى تركيا في هذه المنطقة، وتحكّمها في ساحة الاتصال تجاه قارتي آسيا وإفريقيا. وإضافة لما تحمله هذه العناصر من أهمية، من زاوية الاتصالات البرية والبحرية القريبة بالنسبة إلى تركيا، تبرز أهمية المنطقة باعتبارها ساحة تأثر بين القارات، وساحة انتقالية لسياسة العمق القاري. ولا يمكن لتركيا أن تمتلك أفقاً استراتيجياً واسعاً دون أن تطور سياسة استراتيجية خارجية عميقة، وتهتم بجميع الاتصالات القارية في هذه المنطقة التي تضم أهم خطوط المواصلات الجيو اقتصادية في العالم، والمناطق الزراعية، وتقع فيها سواحل جميع البحار الداخلية في القطعة الأفرو- أوراسية تقريباً، بسبب اتصالها مع بحر قزوين والبحر الأسود وشرق المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي[1].

كما أن هذا التوجه التركي الجديد نحو البلدان العربية والإسلامية والإفريقية لا يعكس رؤية حكومة حزب العدالة والتنمية بمفردها، وإنما يعكس رؤية الدولة التركية بمختلف مؤسساتها التشريعية والتنفيذية والحزبية، فحكومة أردوغان، لاسيما ما يتعلق منها بالسياسة الخارجية، تعرض دوماً تصوراتها على مجلس الأمن القومي التركي، الذي يجمع مختلف المؤسسات الدستورية في

---

[1] أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي.. موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ص٢٤٢-٢٤٣.

الدولة التركية. لذلك، فإن سعي حكومة أردوغان إلى إقامة علاقات استراتيجية مع البلدان العربية والإسلامية، وكذلك المواقف التركية الرافضة للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، تعكس بشكل جلي موقف الدولة التركية حكومة وشعباً ومؤسسات[١].

إن العلاقات بين تركيا وبين كل من اليونان و"اسرائيل" ومصر وسورية، بل وليبيا وإيطاليا ستتطور من الآن فصاعداً باعتبارها جزءً من المعيار الإقليمي[٢].

إن كل خطوة مستقبلية يتم اتخاذها في منطقة الشرق الأوسط ستؤدي إلى تشكيل توازن ديناميكي مضاد، ولذا ينبغي على تركيا أن تتجه نحو انتهاج سلوك يتسم بالفاعلية والمبادرة في معادلات التوازن ذات المدى القصير بدلاً من الاهتمام بسياسة التوتر الدائم والتحالف الدائم.

كما ينبغي عدم النظر إلى عملية السلام في الشرق الأوسط بوصفها خلافاً عربياً اسرائيلياً فحسب بل أن يعطي لعملية السلام مفهوماً ودلالةً جدية في سياسة تركيا الإقليمية.

إن اتخاذ تركيا لدور أكثر فاعلية في عملية السلام، حتى ولو بصفة مراقب، بعد أن لم يكن أي دور في مراحلها الأولى، إنما هو أمر من الأهمية بمكان، ليس فقط في إطار تأثير تركيا الإقليمي بل أيضاً في إطار حساباتها الأمنية[٣].

إن مسار العلاقات التركية-السورية الذي يتركز على التوجه القديم الذي ساد مرحلة "الحرب الباردة" والذي ازداد تفاقماً أيضا في أزمة عبد الله أوجلان يشكل نموذجاً للكسل والخمول والإحجام على نحو قل أن يرى له مثيل بين دولتين متجاورتين، ولا ينتمي إلى أي مفهوم أو رؤية دبلوماسية عقلانية، فلدى الدولتين أطول حدود سياسية برية مشتركة تحتل فيها تركيا موقع البوابة المفتوحة على شمال سورية وغربها، بينما تحتل سورية موقع البوابة المفتوحة على جنوب تركيا... تعد هاتان الدولتان ساحة صدام بينما تتوافر لديهما القدرات والإمكانات اللازمة لإقامة علاقات وثيقة ومثمرة في مجالات الزراعة والتجارة والنقل، فضلاً عن استخدام المناطق المائية المشتركة، وبالرغم من الضرورات والاستحقاقات الجغرافية المفتوحة، والاقتصادية والجيوسياسية فإن العلاقات

---

[١] محمد العادل: "مستقبل تركيا والعرب واحد، أو لنعش معاً تحت سماء واحدة"، المستقبل العربي، العدد ٣٨١، ٢٠١٠، ص١٥٧.

[٢] أحمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مرجع سابق، ص٤٣٦.

[٣] المرجع السابق، ص٤٣٦-٤٣٧.

بين الدولتين تذكرنا بمباراة ملاكمة في جولتها الأولى حيث يتعرف الملاكم على قوة الآخر، وقد تحولت سيكولوجية الحسابات المتبادلة هذه إلى سمة أساسية لا تتغير في سياق العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بحيث لا يتوقف أي طرف من الطرفين عن الدخول إلى ساحة صدام قريبة مع الآخر، ويمتنع الطرفان عن انهاء الجولة وبدء مرحلة من العلاقات الودية الجديدة. لم تصل العلاقات بين البلدين إلى مرحلة صدام ساخن أو حرب واسعة شاملة، ولكنها ظلت في مستوى أقل من مستوى علاقات كل منهما مع الدول التي دخلت معها في صدام حقيقي[1].

أما الأطراف الأخرى التي تدرك هذه الحالة النفسية، والخمول الدبلوماسي بين تركيا وسورية، فتعمل على استغلال هذا الوضع إلى أقصى حد، وتحرص على الإمساك بهذين الطرفين إلى جانبها بوصفهما حلفاء ضعافاً في مباريات ثنائية وثلاثية؛ فالسياسات الإسرائيلية تجاه تركيا والسياسات اليونانية تجاه سورية تنفخ في نيران التوتر التركي–السوري كلما هدأت ألسنتها[2].

تعد العلاقات السورية– التركية قبل اتفاق أضنة، نموذجاً للعلاقات الثنائية في إقليم الشرق الأوسط ، خلال فترة "الحرب الباردة"، لناحية تباين تلك العلاقات بين القطيعة واللجوء إلى التهديد باستخدام القوة ، إلى أنماط حذرة ومحدودة من التعاون فيما بين الدول، وقد يعود ذلك لطبيعة النظام الدولي فترة الحرب الباردة وتأثيره على العلاقات الإقليمية، سواء في التعاون المحدود أو التهديد المتكرر.

وكان بين الدولتين على امتداد المرحلة السابقة لاتفاق أضنة، جملة من الإشكاليات التي أدت إلى توتير العلاقات بينهما، دون أن تؤطر تلك الإشكاليات من خلال اتفاقيات شاملة تسعى لحل جذري لإشكالياتهما، ومن أبرز تلك الإشكاليات قضية لواء الإسكندرون، وقضية تقاسم مياه الأنهار المشتركة (الفرات، دجلة)، وقضية الفصائل الكردية المسلحة التي عملت عبر الحدود كتهديد أمني لتركيا، وقضية العلاقات الحميمة بين تركيا والكيان الصهيوني.

وتميزت العلاقات السورية–التركية في الفترة ١٩٣٩–١٩٤٥ بالتأزم إثر سلخ لواء إسكندرون، وميل تركيا إلى الغرب [1].

---

[1] المرجع السابق، ص٤٣٨.

[2] المرجع السابق، ص٤٣٨.

[1] عقيل سعيد محفوض، سورية وتركيا : الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مرجع سابق، ص٨٠.

وقد وضعت نتائج الحرب العالمية الثانية تركيا في المعسكر الرأسمالي الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضد معسكر الاتحاد السوفيتي والشيوعية، وشكلت تركيا إحدى الجبهات المتقدمة الأساسية لحلف الناتو بعد انضمامها إليه ١٩٥٢ في مواجهة حلف وارسو، وخدمت التوازنات الجديدة بعد الحرب العالمية الثانية تركيا، في مواجهة التهديدات والتحديات الإقليمية، فالقيمة العسكرية والاستراتيجية لموقع تركيا ودورها في الصراع ضد الشيوعية حالا دون أن تتحول تلك التهديدات إلى خطر فعلي، فالغرب لن يكون مستعداً من أجل خلافات اليونان وقبرص وأرمينيا والأكراد مع تركيا، أن يخسر حجراً رئيساً ومؤثراً في "الحرب الباردة" ضد الاتحاد السوفييتي والكتلة الشيوعية[١].

بعد الحرب العالمية الثانية من خلال ما يسمى "سياسة الاحتواء" التي نظّر لها الدبلوماسي الأمريكي جورج كينان والتي تقضي بإحاطة الاتحاد السوفييتي بمجموعة من الدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية، وإقامة قواعد عسكرية أمريكية على حدود الاتحاد السوفييتي لمنع تمدده، عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقديم مساعدات مالية كبيرة لتركيا من خلال مبدأ ترومان ١٩٤٧ مقابل أن تقدم تركيا قواعد عسكرية أمريكية على أراضيها.

وعندما أعلن الاتحاد السوفييتي حمايته لسورية في شهر شباط ١٩٥٥، كان رد فعل تركيا والعراق هو مذكرات تضمنت تهديدات وجهتهما الدولتان إلى سورية، وحشدتا قواتهما على الحدود السورية، ليتدخل الاتحاد السوفييتي مباشرة في الأزمة بهدف حماية استقلال سورية وسيادتها.

وحين حدث تطابق بين وجهات النظر التركية والسياسات الغربية خلال عهد رئيس الوزراء التركي الأسبق عدنان مندريس ١٩٥٠-١٩٦٠، التي قضت مهمته التاريخية بفرض العلمانية التركية الراديكالية. فقد انتهجت تركيا بكل حماس سياسة الدفاع عن المصالح الغربية بدون الأخذ بالاعتبار المخاوف والطموحات العروبية لجيرانها الجنوبيين. وألحقت سلسلة من السياسات التي اعتمدتها تركيا ضرراً بالغاً بعلاقات تركيا بالوطن العربي من ضمنها أنها كانت الدولة الإسلامية الأولى التي تعترف "بإسرائيل"، وتصوّت لصالح فرنسا في الأمم المتحدة خلال حرب الاستقلال الجزائرية ١٩٥٤-١٩٦٢ ، وتسمح للبحرية الأميركية باستخدام قاعدة إنجرليك الجوية إبان الأزمة

---

[١] محمد نور الدين: سياسة تركيا الإقليمية بين الحساسيات الداخلية والاعتبارات الخارجية، مرجع سابق، ص٧٧.

اللبنانية ١٩٥٨ والأزمة الأردنية حيث وقفت الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب الملـــك حســـين خلال الأزمة السياسية في الأردن ١٩٥٨. حشدت تركيا قواتها على الحدود السورية ١٩٥٧، ودعت إلى تدخّل عسكري غربي في العراق لإعادة الملكية ١٩٥٨ بعد ثورة عبد الكريم قاسم التي أطاحت بالحكم الملكي في تركيا.

فيما ارتبط التغيير في السياسة الخارجية التركية تجاه العرب تدريجياً أثناء أزمة قبـــرص الأولـــى ١٩٦٤، وما رافقه من تردد أمريكي في دعم تركيا، فاتخذت موقفاً أكثر تأييداً للفلسطينيين لتوفير الـــدعم للموقف التركي في قبرص، وانحازت إلى الموقف العربي قبل أيـــام مـــن حـــرب ١٩٦٧، ورفضـــت الانضمام إلى مجموعة الدول البحرية التي كانت تطالب بإعادة فتح خليج العقبة أمام السفن الإســـرائيلية، ومنعت خلال حرب ١٩٧٣ واشنطن من استخدام القواعـــد الأمريكيـــة فـــي تركيـــا لإعـــادة تزويـــد "الإسرائيليين" بالأسلحة وسمحت للطائرات السوفييتية باستخدام المجال الجوي التركي لمساندة السوريين، وسمحت بافتتاح مكتب تمثيلي لمنظمة التحرير الفلسطينية في أنقرة ومنحه وضـــعية شـــبه دبلوماســـية ١٩٧٩.

لقد ابتعدت تركيا عن الشرق الأوسط عن عمد خلال العقود التي أعقبت إنشـــاء الجمهوريـــة ١٩٢٣، وعدّت أن الاتجاه نحو أوروبا من أهم أولوياتها، دون أن تتجاهل هذه المنطقـــة تمامـــا، إذ كانت تتفاعل معه بصورة غير مباشرة من خلال انخراطها في استراتيجيات الغـــرب فـــي إطـــار "الحرب الباردة"، بحيث استقطب الشرق الأوسط جهود السياسة الخارجية التركيـــة انطلاقـــاً مـــن المقاربة الأمنية القومية التركية والمصالح الكبرى، وعبر التحالف مع "إسرائيل"، والتقـــارب مـــع الدول الرئيسة فيه، والتفاعل الحذر مع العراق وإيران[١].

وانخرطت في استراتيجية الاحتواء التي تمت في " الشرق الأوسط " وآسيا الوسطى في العقود الماضية، من خلال[٢]:

- احتواء النفوذ الروسي في آسيا الوسطى.
- احتواء القومية العربية، وإضعاف النظام الإقليمي العربي.
- الاحتواء المزدوج لكل من العراق وإيران قبل الاحتلال الأمريكي للعراق.

---

(١) عقيل سعيد محفوض، سورية وتركيا.. الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مرجع سابق، ص١٧٢.

(٢) المرجع السابق، ص١٨٩.

- احتواء السياسة الإقليمية سورياً وعربياً بشأن المقاومة والتسوية السياسية للصراع مع "إسرائيل" والتحالفات الإقليمية.
- احتواء حركات الإسلام السياسي الراديكالية المناهضة للسياسات الأمريكية والمعادية لإسرائيل.
- احتواء الأسس الثقافية والمصادر الاجتماعية للإرهاب الإقليمي والدولي الذي تعده تركيا والغرب مهدداً للسلام والاستقرار والأمن في العالم.

وبقيت تركيا حتى نهاية "الحرب الباردة"، محافظة على استمرارية النهج "الأتاتوركي" القائم على التحالف مع الغرب، والعداء للاتحاد السوفييتي، وعدم التقارب مع الدول العربية، وتقليل الروابط معها إلى حدودها الدنيا، وحصرها بالسفارات والبروتوكولات دون أية اتفاقيات تعاون تذكر[1].

إلا أن انهيار جدار برلين ١٩٨٩، وحرب الخليج الثانية ١٩٩١، أدى إلى تخفيف الاعتماد الغربي على تركيا بعد أن فقدت وظيفتها الاستراتيجية، بالإضافة إلى تقدم تكنولوجيا الاتصالات، ووجود دول أخرى زاحمت تركيا على هذا الدور، مما جعلها تفقد الأهمية الكبيرة الاستراتيجية التي ينظر إليها الغرب، ولم تعد تحصل على ذات المزايا الممنوحة من الغرب[2].

ونتيجة لهذه التغيرات التي حصلت مع انتهاء الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفييتي، طرح الرئيس التركي الأسبق تورغت أوزال، فكرة العثمانية الجديدة ١٩٨٤–١٩٨٩، التي كان مستشاره جنكيز تشاندار أبرز المنظرين لها. والتي كانت تعني قيام تركيا بدور حيوي وفاعل في محيطها الممتد من البحر الأدرياتيكي إلى سور الصين مروراً بالشرق الأوسط، أي تلك المناطق التي كانت جزءاً من الدولة العثمانية، مضافاً إليها الجمهوريات الإسلامية في القوقاز وآسيا الوسطى. وانطلقت هذه الفكرة من أن تركيا بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، أصبحت في وضع نقطة وسط يصعب التوقف عنده، ولابد من التقدم إلى الأمام وبسرعة عبر دور إقليمي واسع، وعُدت بذلك العثمانية الجديدة تجاوزاً لأحد أهم أطروحات "الاتاتوركية" في السياسة الخارجية، حول الانكفاء إلى حد الانعزال عن التورط فيما يجري خارج حدودها[1]، لتشهد السنوات الأولى بعد انتهاء "الحرب الباردة"، شيئاً من

---

(١) محمد ناصر العجلاني، أسباب التوجه الجديد نحو الشرق، (دمشق:ط١،٢٠١١)، مرجع سابق، ص٢٢.
(٢) المرجع السابق، ص٢٤–٢٥.
(١) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، (لندن: دار رياض الريس، ط١، ١٩٩٠)، ص١٨.

الهدوء في العلاقات السورية-التركية، وخاصة إبان مشاركة الدولتين في حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١ إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الأول:

التنافر والتقارب في العلاقات السورية-التركية قبل اتفاق أضنة ١٩٩٨

الحقيقة أن العلاقات السورية- التركية اتسمت بالتوتر منذ سنوات ما قبل استقلال سورية حتى نهايات القرن الماضي، رغم أن لتركيا أطول حدود مشتركة مع سورية، إضافة للروابط التاريخية والاجتماعية والاقتصادية بين الدولتين.

وظل التوتر طاغيا على العلاقة بين الجانبين حتى تشرين أول ١٩٩٨ حيث جاء اتفاق أضنة الأمني ليشكل نقطة تحول رئيسية في مسار العلاقات بين سوريا وتركيا.

وتحولت العلاقة بين البلدين من ذروة التوتر إلى "نقطة التقارب" التدريجي، ثم المتسارع وصولا إلى الدخول في علاقة استراتيجية بين الدولتين ثم العودة إلى نقطة الصفر في العلاقات بين الدولتين بعد الموقف التركي المعادي لسورية في أزمة ٢٠١١.

وبوصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢ ، عملت الحكومة التركية على تجاوز كثير من خلافاتها مع دول الجوار تحت مسميات "تصفير المشاكل" و"سياسة حسن الجوار"، مما فتح أمامها آفاقاً جديدة وخاصة على المستوى العربي، وعلى المستوى السوري تحديداً.

إلا أن طموح تركيا الجديد بتحولها إلى قوة إقليمية مؤثرة، وضع أمامها جملة من التحديات الجديدة، وخاصة في منطقة تشهد تنافساً إقليمياً ودولياً للسيطرة عليها.

أولاً: التنافر في العلاقات السورية-التركية:

قاد تبلور القوميتين العربية والتركية إلى تناقض في المعاني والمضامين التي تريد أن تمثلها كل قومية. فأرادت القومية التركية أن تكون سبيلاً للتخلص من الإرث الشرقي والديني المتمثل بشكل خاص بالإسلام والعرب، من أجل الانتماء إلى علمانية غربية، وأن تكون جزءاً من المحيط الأوروبي. وعلى العكس من ذلك، فإن القومية العربية أرادت -جزئياً- أن تحتفظ بما يمثله الإسلام

من مخزون ثقافي وحضاري للعرب، الذين احتفظوا على مرّ تاريخهم بدور الريادة الإسلامية، في السلطة وفي التعبير اللغوي. ولم يستطع الأتراك تفهم مغزى عداء العرب للغرب والاستعمار[١].

تتحدد عوامل التنافر في الجغرافيا السياسية، من جهة أن سورية وتركيا تتنافسان على تحديد السياسة الإقليمية، حيث تنتهج سورية سياسة فك الارتباط مع نظام الهيمنة العالمي، بينما تنتهج تركيا سياسة الاندماج به .

غير أن المسألة الأهم من منظور الجغرافيا السياسية هي مسألة الحدود التي تتجاذبها رؤية أولى، تفترض تثبيت الحدود السياسية الراهنة، وهذا يعني منع سوريا من المطالبة بأراضيها المحتلة من قبل تركيا والمتمثلة بلواء اسكندرون وكيليكيا.

ورؤية ثانية، تفترض أن تغيير الحدود يمكن أن يتم، ولكن في إطار اتفاق إقليمي وبرعاية المجموعة الدولية التي من المفترض أن ترى التسوية السياسية للصراع بين العرب و"إسرائيل".

وإن من أهم نقاط الخلاف في العلاقات التركية–السورية قبل اتفاق أضنة، الآتي[٢]:

– **قضية المياه:** إن مشكلة المياه بين سورية وتركيا هي من بين أكثر المشاكل العالقة بين البلدين أهمية، وقد عجزت الجهود المبذولة حتى بداية القرن الواحد والعشرين عن إيجاد حلول لها، خاصة في ظل الاختلاف الشديد بين الجانبين في النظر إلى نوعية المشكلة وحجمها وآفاق حلها، إضافة لما يحيط بالعلاقات السورية ــ التركية من حيثيات وتفاصيل، تترك تأثيراتها المباشرة أو غير المباشرة على مشكلة المياه بين البلدين.

ولمشكلة المياه بين سورية وتركيا جانب سياسي، يستند إلى الفوارق القائمة في سياسة البلدين وخياراتهما في المجالين الإقليمي والدولي، بحيث يمكن القول، إن تقارب السياسات بين البلدين، سوف يساعد في إيجاد حلول مقبولة لمشكلة المياه، والعكس في ذلك صحيح إلى حد كبير.

وبسبب من تأثيرات متعددة ومتداخلة، تحاول تركيا فرض رأيها وموقفها في موضوع المياه على الشريكين السوري والعراقي، وأساس الموقف التركي، القول بأن المياه تركية، وأن لها حق

---

(١) خالد زيادة وآخرون، "الثوابت والمتغيرات الأساسية في حركية الوعي الجماعي القومي العربي والتركي منذ إعلان الجمهورية التركية"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٥) ص١٠٢.

(٢) محمد ناصر العجلاني، أسباب التوجه التركي الجديد نحو المشرق، (دمشق: بلا دار نشر، ٢٠١١)، ص٤٢–٤٣.

التصرف بالمياه وفق مقتضيات المصلحة التركية، بما في ذلك التحكم بكمية المياه التي يتم تمريرها الى سورية والعراق، فيما يستند الموقف السوري في موضوع المياه الى حق قانوني في التقاسم العادل للمياه بالنسبة للدول المتشاطئة على نهر الفرات من خلال اتفاق ثلاثي، يضم سورية والعراق وتركيا.

– **قضية لواء إسكندرون:** اقتطع الفرنسيون أراضي اللواء من الدولة السورية ومنحوه للأتراك، ثمناً لدخول تركيا الحرب العالمية الثانية إلى جانب دول الحلفاء في ١٩٣٩/١١/٢٩.

ولم تعترف الحكومة السورية بضم اللواء إلى تركيا استناداً إلى (المادة ٤) من صك الانتداب الذي يحرم على الدولة المنتدبة التنازل عن أي جزء من الأراضي المنتدبة عليها، ولا يزال عدم الاعتراف قائماً حتى وقتنا الحاضر.

– **قضية الأكراد:** يتفق الطرفان في أنه لا يمكن القبول بوجود إقليم كردستان العراق المدعوم أمريكياً وإسرائيلياً، وأن أية دولة كردية مستقلة في شمال العراق تمثل خطراً امنياً وقومياً وديموغرافياً على البلدين. إلا أن سورية انتهجت في ذلك أكثر الطرق سلمية لمعالجة هذه القضية، على خلاف تركيا التي اختارت الحسم العسكري.

وتتمثل عوامل التنافر على مستوى البيئة الدولية من خلال النظام الدولي الجديد المنظور إليه من الجانبين السوري والتركي، باختلاف شديد، ويصعب أن يوجد تطابق جدي في الرؤية حول قضاياه الأساسية بين الطرفين. وقد وقفت الدولتان أمام حالة من عدم اليقين، إذ فقدت سورية حليفها الاستراتيجي الاتحاد السوفيتي، كما فقدت تركيا الأهمية النسبية لموقعها الجيوبوليتيكي للسبب نفسه. فيما تظهر عوامل التنافر على مستوى البيئة الإقليمية، في جملة من العوامل، من أهمها: تنافس سورية وتركيا على تحديد السياسة الإقليمية، ولكن مع اختلاف الكيفية والمؤدى، إذ تنتهج سورية فك الارتباط أو الممانعة مع نظام الهيمنة العالمي، بينما تنتهج تركيا سياسة الاندماج فيه. كما أدت التغيرات الدولية إلى إعادة النظر في الأهمية الاستراتيجية للإقليم، وكانت سورية وتركيا من أكثر الدول تأثراً بها. ولذا فإن الأمل يحدوهما إلى مراجعة ميزان القوة الإقليمي، ولابد أن ذلك مع عوامل أخرى، يزيد التنافس والتوتر والتناقض في الرؤى والمواقف الخاصة بالسياسة الإقليمية. ولكن التوتر لا يقتصر على بُعدَي التاريخ والمكانة، وإنما يتعدى ذلك إلى التداخل الديموغرافي المتضمن في الجغرافيا السياسية للدول في مناطق التخوم، وحتى في العمق المتبادل، وخاصة في

المثلث العربي- التركي- الإيراني، وفي التكوين الديني- الثقافي، ويتأتى عن ذلك قلــق الحـــدود، وقلق الاثنيات، وحقوق تقرير المصير. كما أن البعد الاقتصادي للجغرافيا السياسية، يمثل عنصـــر تنابذ، نظراً لعدم توازن الأهمية، وعدم توازن الإمكانيات والأداء الاقتصادي والتنمية(١).

هذه القضايا آنفة الذكر سيتم التعرض لها بشيء من الإهاب في المطلب الأول من المبحـــث الثاني من الفصل الثاني.

فيما تشهد الظاهرة القومية تراجعاً قلقاً ومأساوياً في بعض تجلياتها، في جزء مـــن جغرافيـــة المنطقة والعالم، ويمثل ذلك أحد عوامل التوتر في السياسة الإقليمية، كمـــا يـــؤثر فـــي العلاقـــات التركية- السورية بكيفيات عدة. وتشعر تركيا بتفوق نسبي في المعيار القـــومي نظـــراً لصـــعوبة التضامن العربي إلى جانب سورية (في نزاعها مع تركيا)، فيما تدرك سورية هشاشة النسيج الاثني في تركيا، وقابليته للتفكك أو للاضطراب، سواء على أسس عرقية أو ثقافية أو مذهبيـــة، أو علـــى أساس عدم استقرار العلاقة بين الدولة والمجتمع(٢).

أما عوامل التنافر على مستوى البيئة البينية، فيمكن القول بأنه لم تكن العلاقات بين ســـورية وتركيا ودية في أي فترة من تاريخهما الحديث، وكانت تركيا مصدر الأخطار التي هددت ســـورية خلال حقب تاريخية عديدة، وكانت سورية بالمقابل مصدر الفتوح والغزوات العربية-الإسلامية نحو الأناضول وآسيا الصغرى. وثمة مصادر عديدة لعدم الثقة بين الطرفين تتجدد مع الاخـــتلاف فـــي الرؤيا حول الكثير من القضايا، ومن ثم فلكل أسبابه، بغض النظر عن معقوليتها، في أن يتـــوجس أحدهما من الآخر. وتعدّ (كل أو معظم) مفردات العلاقة بينهما موضوعات نزاع وتوتر، فمثلاً أمن الحدود، ولواء اسكندرون، ومياه الأنهار الدولية، وأنابيب مياه السلام، ومشـــروع جنـــوب شـــرق الأناضول، وحزب العمال الكردستاني، والسياسة العربية، والعلاقات مـــع "إســـرائيل"، وإيـــران، والمسألة العراقية، ...، هي موضوعات خلافية تسبب أزمات بينية للدولتين(٣).

وترى سورية أن تركيا مدفوعة لتوتير العلاقات معها طوال فترة "الحرب الباردة"، وتعطيـــل فرص الحوار، والتنكر لمبادرات الحوار، وذلـــك انســـجاماً مـــع أهـــداف السياســـتين الأمريكيـــة والإسرائيلية في احتواء القوى الممانعة في المنطقة. وفي المقابل اعتقدت تركيا أن ســـورية تعمـــل

---

(١) عقيل عيد محفوض، سورية وتركيا.. الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مرجع سابق، ص٧٠-٧٣.

(٢) المرجع السابق، ص٧٤.

(٣) المرجع السابق، ص٧٦.

منفردة في إطار تحالف معاد لتركيا، على زعزعة استقرارها، وربما تقسيمها مـن خـلال دعـم السياسة الانفصالية للأكراد، وتوثيق العلاقات مع أعدائها التقليديين، مثل اليونان وقبرص وأرمينيا. ويعيد التوتر المستمر بين الدولتين الذاكرة السلبية عن التاريخ العدائي، والتآمر الذي لعبته الحكومات التركية المتعاقبة ضد العرب، كلما خاض العرب صراعاً مع "إسرائيل". ويؤدي الاختلاف في سلوك ولغـة السياسة بين الدولتين بشأن القضايا المشتركة، إلى توتير العلاقات وتقوية عوامـل التنـافر وازدياد الخلاف[١].

وتبقى عوامل التنافر على مستوى البيئة الوطنية بادياً من خلال تحليلات العلاقات بين تركيا وسورية، بالاعتماد على الأسس المحلية الداخلية للسياسة الخارجية للواحدة تجاه الأخرى، ما تـزال قليلة، كما أن بعضها يدور حول تركيا لجهة معرفة خبراء السياسة بالحضور القوي للقضايا الداخلية كمحدد للسياسة الخارجية، وخاصة تجاه سـورية. إذ يهتم الأتراك بالبعد الاقتصادي للسياسـة الخارجية، وهو ما يفهم منه أنه استخدام للسياسة الخارجية في التأثير في المزاج السياسي الـداخلي للناخبين والقوى السياسية في تركيا، وكذلك استخدام السياسة الداخلية لحزب العدالة والتنمية الحاكم في التأثير في مواقف دول الجوار، كإيران وسورية وغيرهما. إن سياساتها على هذا الصعيد تجعلها بحاجة إلى التقارب لا التنافس مع الدول المجاورة، وفي الإقليم، ومنها سورية، على كسب معاملـة تفضيلية من قبل الدول والأسواق في الإقليم، فضلاً على الاستثمار الخـارجي لـديها والمعونـات المقدمة إليها. فيما تسعى سورية إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، ولكن بعـد إجـراء تغييـرات جوهرية في سياساتها الاقتصادية المحلية والمضي في التحديث. ولم يكن السوريون مقتنعين كثيراً بمزايا تركيا الاقتصادية، والسمات التي ينسبها الأتراك لأنفسهم بشأن الجسر مع أوروبـا وفـرص الاستثمار... ويمكن ملاحظة أثر ذلك في أن السياسة السورية لا تتضمن مفردات اقتصادية بالقـدر نفسه من الوضوح الذي لمفردات الأمن والحدود والمياه مـثلاً. والواقـع أن تزايـد الاهتمامـات الاقتصادية في العلاقات الدولية السياسية وغيرها، جعل السياسة السورية أكثر اهتمامـاً بالأسـس المادية للعلاقات الخارجية، وهكذا أمست سورية أكثر استعداداً لملاحظة البعد الاقتصادي لتركيـا، ومن ثم الدخول في مناقشة مشروعات اقتصادية مشتركة.

---

[١] المرجع السابق، ص٧٧.

ومن جهة أخرى لا تعترف تركيا بالتعدد الإثني فيما عدا الأتراك، وتمارس إلغاء للباقي من هوياتها وانتماءات مواطنيها، ويتخذ ذلك في تركيا أشكالاً عدة، أبرزها المسألتين الكردية والمذهبية. ويؤثر ذلك في صنع سياسة داخلية وخارجية متوترة، وخاصة تجاه سورية التي يعدها الأتراك مصدر عدد من الأزمات التي تعانيها بلادهم. إن النسيج الإثني في سورية أكثر تماسكاً، دون أن يعني ذلك أن عوامل التوتر غير موجودة. وقد تنازعت سورية عدة تيارات سياسية، كان أبرزها القومية السورية والقومية العربية البعثية، ونهضت سياستها منذ ستينيات القرن العشرين على إيديولوجيا حزب البعث العربي الاشتراكي، التي ترتكز على مبادئ وحدة الأمة العربية وحريتها وشخصيتها. وتتميز سورية وتركيا بنسيج اثني متقارب، ولكن متماسك لدى الأولى، وهش وانقسامي لدى الثانية. كما أن مستوى التطور القومي يتفاوت لصالح الأولى، على الرغم من أن الثانية اكتسبت تجربة تاريخية مديدة سبقت سورية بعدة عقود. ويعود ذلك ربما إلى أن كلتا الدولتين تبنتا نسقاً عقيدياً قومياً يعاكس الآخر، لجهة المدى الجغرافي والمأمول السياسي. وهذا ينعكس على طبيعة التفاعلات السياسية والكلية بين الدولتين بكيفية تنافرية[1].

وتختلف الدولتان لناحية النظام السياسي، إذ تشهد تركيا حياة حزبية وسياسية نشطة بالقياس إلى إقليم الشرق الأوسط، وذلك على الرغم من الحضور المستمر للعسكر في المشهد السياسي. كما تشهد نقاشاً وجدالاً مهماً، حول تجديد النظام السياسي والحياة الحزبية، والكمالية، ودور الجيش في السياسة، والسياسة الخارجية. فيما شهدت سورية في فترة الانتداب الفرنسي والحكم الوطني حياة حزبية وبرلمانية مضطربة وقاسية. وقد أدى ذلك إلى جملة اضطرابات سياسية وأمنية وانقلابات عسكرية، استقرت فيما بعد على صيغة عمل سياسي، قنن الحياة السياسية وأطرها في حزب البعث العربي الاشتراكي وأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية في أعقاب الحركة التصحيحية عام ١٩٧٠، ثم شهدت النخبة الحزبية والسياسية تجديداً نسبياً خلال العقد الأخير من القرن العشرين؛ والعقد الأول من القرن الواحد والعشرين فتوسعت الجبهة الوطنية لتضم أحزاباً ومنظمات نقابية، وتشكلت أحزاب أخرى تعمل خارج إطار الجبهة، وقد عُدّ ذلك مؤشراً لتجديد وتغيير الحياة السياسية في سورية، وخاصة أنه تناسب مع تغييرات في نخبة السياسة العليا للدولة[1].

---

[1] المرجع السابق، ص٧٩-٨٠.

[1] المرجع السابق، ص٨٠.

ثانياً: التقارب في العلاقات السورية-التركية:

أخذت العلاقات التركية السورية، وتحديداً بعد اتفاق أضنة عام ١٩٩٨، منحى إيجابياً تصاعدياً. وتحولت العلاقة بين البلدين من ذروة التوتر إلى "نقطة التقارب" التدريجي، ثم المتسارع، وصولاً إلى الدخول في "حوار استراتيجي" كان من نتائجه تفكيك عدد من عقد "الحرب الباردة" بينهما، ومن ثم الدخول في اتفاقات اقتصادية وإعلامية وثقافية وتعليمية وسياحية.

ومن أبرز نقاط الالتقاء في العلاقات السورية-التركية(١):

- رؤية الطرفين لسلام واستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة لتحقيق تنمية اقتصادية تنهض بالبلدين.
- علمانية النظامين: وخاصة في ظل تنوع عرقي- ديني متشابه في البلدين، وخشيتهما المشتركة من قيام حركات إسلامية متطرفة.
- التوافق في حل المشكلات العالقة بالطرق السلمية: ومن ذلك مساعي تركيا للوساطة بين سورية و"إسرائيل" عبر مفاوضات غير مباشرة. ودور سورية في إزالة التوتر بين تركيا وأرمينيا واليونان.

وتتمثل عوامل الالتقاء على مستوى البيئة الدولية من حضور النظام الدولي بقوة في تحديد السياسات الداخلية والخارجية للدول، فشكّل البيئة الإطارية للعمل السياسي لمختلف الدول، كما أنه يضع حدوداً عليا ودنيا للسياسات الخارجية للدولتين(٢).

فيما تعد البيئة الإقليمية من أكثر المناطق اضطراباً وتداخلاً مع النظام العالمي، ويصعب إخضاعها بصورة مستمرة للنظام العالمي أو لإدارة القوى المهيمنة فيه. وتظهر عوامل الالتقاء فيها من خلال:

- الجغرافيا السياسية: تشكلت سورية وتركيا الحديثتان في مجال جغرافي وتاريخي وثقافي متقارب، وقد قارب ذلك ما أمكن بين الأطراف، أو قلل من مخاطر التوتر.وقد ركزت التغيرات الإقليمية على احترام الحدود السياسية للدول، وتأكيد شرعية الدول الراهنة. وقد ساهمت الرؤى الجديدة للجغرافيا في خلق مزيد من الاستعداد لحلحلة مشكلات الحدود العالقة وضبط المشكلات الكامنة على الصعيد الإقليمي.

---

(١) محمد ناصر العجلاني، أسباب التوجه التركي الجديد نحو المشرق، مرجع سابق، ص٣٧-٤٢.

(٢) عقيل سعيد محفوض، سورية وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مرجع سابق، ص٦٩-٧٠.

أما على مستوى البيئة البينية، فإن عوامل الجذب في العلاقات بينهما تظهر عبر تراكم التوتر في العلاقات بين سورية وتركيا على مسار طويل من السياسات العدائية، التي تأسست بدورها على عدد كبير من عوامل التنافر، مثل الذاكرة التاريخية، والنزاع على الجغرافيا، والموارد المائية، ومشكلة الأكراد، والسياسة الإقليمية..، ولم تشهد العلاقات بين الدولتين أعمالاً عسكرية مهمة، وهذا يفسر نسبياً بعدم تحول التراكم السياسي والنفسي والتوترات البينية (الكمية)..، إلى تحولات نوعية في السياسة تؤدي إلى استخدام العنف المسلح، ومن ثم اندلاع حروب صغيرة أو كبيرة بينهما. وتظهر عوامل الجذب تلك من خلال[1]:

- الحدود: يتضمن ملف الحدود مسألتين أساسيتين: الأولى، تتمثل بالنزاع على الجغرافيا فيما يخص لواء اسكندرون والأراضي الأخرى التي احتلتها تركيا وضمتها إليها خلال النصف الأول من القرن العشرين. والثانية، هي التداعيات السياسية والأمنية المفترضة لنفاذيتها وهشاشتها.

ويحافظ ملف الحدود بين الدولتين على حال من عدم الترسيم، ولكنه لم يشهد تحولات جوهرية سلبية أو عنفية مادية، بل إن ثمة تحولات نسبية تنطوي على دلالات يمكن عدها عوامل تقارب في العلاقات البينية، ذلك أن الدولتين لا تريدان –عموماً– الذهاب بعيداً في توتير وتسخين الملف الحدودي بما يمكن أن يؤدي إلى نزاع عسكري أو حتى تحكيم دولي. وقد تحدث الرئيس السوري بشار الأسد، عن مقاربة إيجابية للعلاقات ككل، وليس عن حسم نهائي للمشكلات الحدودية. وهذا يعني أن الطرفين يمكن أن يقاربا الموضوع بمنظار التواصل والتفاعل الإيجابي، وليس الفصل والانقطاع. وفي ذلك يمكن ملاحظة النقاط الآتية[2]:

- المياه: والحال نفسه فيما يخص النزاع المائي بين سورية وتركيا، ذلك أنه بقي حتى إعداد هذه الدراسة في إطار دبلوماسي وعلى الرغم من الحدة التي بدت في خطاب إحداهما أو كلتيهما، إلا أن الحرص على التفاهم بدا أكثر وضوحاً بين فترة وأخرى.
- السياسة الإقليمية: تنسحب أوجه التقارب على السياسة الإقليمية، إذ على الرغم من اختلاف وتعاكس الرؤى بصدد القضايا الأساسية للمنطقة، إلا أن تأكيد تركيا، وإن لم يكن ذلك بالقوة والوضوح الكافيين، أن علاقتها "بإسرائيل" ليس على حساب العرب، وإعلانها بصورة شبه

---

(١) المرجع السابق، ص٧٤-٧٥.

(٢) المرجع السابق، ص٧٥-٧٦.

مستمرة، أن السلام بين سورية و"إسرائيل" يجب أن يتأسس على مبادئ الشرعية الدولية، وفـــي إطار إقليمي شامل، كما أن اهتمام تركيا بمسألة التسوية السياسية بـــين ســـورية و"إســـرائيل"، ودخولها على خط الوساطة بين الطرفين، مؤشرات يمكن أن تطمئن السياسة السورية.

- القومية: تشترك القوميتان العربية والتركية في ظروف النشوء والتكوين، ويبدو أنهما اتسمتا منذ البداية بروح رسالة وأفق كوني وإدماج وتكامل. وعلى الرغم من عوامل التنافر الكثيرة علـــى المستوى القومي، إلا أن ثمة في المقابل اتجاهات تقارب وتجاذب قد لا تكون بالقدر نفسه مـــن الوضوح والقوة، ولكنها تفعل فعلاً إيجابياً في العلاقات السورية- التركية. وقد انعكس ذلك على خطاب وسلوك سياستهما الخارجية، وعلاقتهما الدولية، وفق عدد من المفردات التي تتعلق بـــ: المسألتين الكردية والعراقية، ومسألة التعدد الاثني، وشرعنة السياسة والدولة، والتركيـــز علـــى الفرص، وتجاهل القضايا الخلافية.
- القوة: قد يكون من الصعب تعيين اتجاهات تقارب وتجاذب بصدد محدد القوة والميزان العسكري بين سورية وتركيا، إلا أن الطرفين يدركان الثمن الفادح للحرب، ويعرفان –كل بحسب تجربته- العبء المركب ومتعدد الأشكال الذي يتمخض عنها. ولذا فإنهما يحاولان تداركهما ما أمكن.

وإذا كانت تركيا قد هددت مراراً باستخدام القوة العسكرية تجاه سورية، وخاصة في تشـــرين الأول ١٩٩٨، إلا أن الأخيرة اتبعت سياسة مختلفة أثبتت جدواها من حيث نتائجها، وهي شكل من أشكال الردع، تسميه الدراسات الاستراتيجية والأمنية بـــ "الردع بالتطمين" أو المصالحة والتهدئـــة. كما أن الحدود التي يفرضها المجتمع الدولي على العمل العسكري، والقيود المفروضـــة – نســـبياً وبشكل متفاوت ومراوغ أحياناً – على سياسات التسلح، والتعاون العسكري والأمني بين الـــدولتين، سواء في مجالات التدريب والتصنيع العسكري والمعلومات، أو في التنسيق الأمني فـــي موضـــوع احتواء الحركة الكردية، وأيضاً احتواء الإرهاب والعنف السياسي والديني..، هي معطيـــات تـــدفع الدولتين إلى حصر (أو تجاهل) بعض مصادر التهديد المتبادلة. فتوازن الضعف لا توازن القـــوة، وتوازن الهواجس والمخاوف، فضلاً على تفاوت الخبرة العسكرية، هي عوامل تساهم بفاعلية فـــي تكوين بيئة ثنائية غير مؤاتية للعمل العسكري، تدفع إلى تسكين جبهات الخلاف.

- الاعتماد المتبادل: إن التأمل في العلاقات السورية- التركية، ربما يفضي إلى ملاحظة الفصـــام النسبي بين السياسة وغير السياسة فيها، ولعل ذلك يمثل فرضية قابلة للاختبار كظـــاهرة بـــين

دولتين، على الرغم من كونها غير معقولة وغير مألوفة في العلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط. ولم تقم سورية بفرض إجراءات عقابية ذات طابع اقتصادي أو مقاطعة على تركيا أو الطلب من حلفائها اتخاذ إجراءات من هذا القبيل، بل كانت تحرص في أوج الأزمات معها، على تطوير العلاقات التجارية وغيرها.

وتبقى عوامل التجاذب على مستوى البيئة الوطنية متجلية في الآتي[١]:

أولاً – الخصائص المجتمعية:

١- تركيا: أبدى الأتراك مقاربة اقتصادية لمشكلاتهم الداخلية، وقد أدى ذلك إلى تركيز مزيد من الاهتمام على دور السياسة الخارجية في التحديث والتنمية، إذ إنها تتأسس، وخاصة في الجانب الاقتصادي، على مبادئ براغماتية تسمح بخرق أو خلخلة نسق السياسة العليا إذا ما حقق ذلك فوائد ومكاسب اقتصادية جوهرية.

٢- سورية: أبدى السوريون مقاربة اقتصادية أولية لقضايا البلاد الداخلية والخارجية، وقد يكون ذلك، مضافاً إليه المقاربة التقنية والمعلوماتية، هو جوهر المشروع السياسي للبلاد في المرحلة المقبلة. كما قامت خلال السنوات الماضية بتغييرات مهمة في خطاب –وبالتالي سلوك– السياسة الداخلية والخارجية، بكيفية أبرزت المعطيات والمصالح الاقتصادية أكثر مما كان في الماضي.

ثانياً – التماسك الاجتماعي ومستوى التطور القومي:

١- تركيا: تبنت الدولة التركية الخيار الأمني، وليس السياسي في التعاطي مع القضية الكردية، كما حاولت على الدوام تصدير مشكلاتها إلى الخارج، وكانت سورية المتهم الأول بالتدخل في شؤونها الداخلية، ودعم المقاتلين الأكراد في صراعها ضدها.

٢- سورية: يمكن ملاحظة تطورين مهمين على هذا الصعيد: الأول هو الانفتاح على الاتجاهات السياسية المحلية، وإمكان إشراكها في الحياة السياسة في البلاد. والثاني هو الانفتاح على الحالة الكردية المحلية. وأما على صعيد التماسك الاجتماعي ومستوى التطور القومي، فإن سورية وتركيا تشهدان تغيرات نسبية لجهة القبول بالتعدد السياسي، ومن ثم الثقافي، على أن مستوى

---

[١] المرجع السابق، ص٧٧-٧٨.

التطور القومي يبدو متقارباً نسبياً لجهة تأكيد الدولة الوطنية في سورية، والدولنة وفق مبادئ أتاتورك في تركيا، ولكنه أكثر تبايناً فيما عدا ذلك.

ثالثاً – النظام السياسي: ينطوي مفهوم النظام السياسي على مفردات أساسية تتشابه فيه الدولتان في اثنين منها، وهما الدور الخاص لكل من الطبقة السياسية والمؤسسة العسكرية في إدارة البلاد.

- النخبة السياسية:

أ- تركيا: إن إرادة المؤسسة العسكرية والبيروقراطية العليا تضبطان الاختلافات والخلافات الداخلية، أو تبقيانها في حيز سياسي محدود الفعالية، بما لا يسمح لضغط الرأي العام والجماعات السياسية الدينية أو القومية بإنفاذ اتجاهاتها المتشددة، محلياً وخارجياً. ويبدو أن تركيا تشهد تحولات في النظر السياسي تجعلها أكثر تقبلاً للهواجس السورية، المتعلقة بعدد من القضايا معها، مثل المياه وإسرائيل والسلام الإقليمي .. .

ب- سورية: نشطت العملية السياسية في عام ٢٠٠٠ في إطار سياسة تهدف إلى تجديد النظام السياسي، والنظر مجدداً في علاقات الحزب بالدولة، وإعادة تقييم السياسة العامة وحصيلتها خلال العقود الماضية. ولعل هذا ما يجعل سورية تتجاهل بعض القضايا الخلافية مع تركيا، كونها تشعر بأن إجراءات بناء الثقة معها تمثل حلاً مؤقتاً، وهذا يحافظ على مستوى من الاعتدال والتوازن في الآمال المعقودة على سياسة التقارب معها.

- المؤسسة العسكرية: يصعب تحديد المؤشرات التي تدل على دور تقاربي للمؤسسة العسكرية في العلاقات بين سورية وتركيا. وقد عرقلت الهواجس الأمنية خلال عدة سنوات إمكان تفاهم واسع بينهما، ولكنهما على صعيد السياسة العملية أبدتا حرصاً متبادلاً –ولكنه متفاوت– على النوايا الحسنة.

المطلب الثاني:

أسباب الانفتاح التركي على سورية

تزايد الاهتمام التركي في منطقة الشرق الأوسط وقضاياها، لاسيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا ٢٠٠٢، وحرصت قيادات الحكومة الجديدة على تأكيد تبنيهم رؤية مختلفة نوعياً لسياسة تركيا وعلاقاتها الخارجية. وعزز من هذا الاهتمام ما شهدته عناصر القوة التركية من تطورات إيجابية خلال هذه الفترة، لاسيما في أبعادها الاقتصادية، حيث نجحت تركيا في احتلال المرتبة الأولى بين اقتصادات المنطقة (والسادسة عشرة على المستوى العالمي) من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي. وصاحب ذلك زيادة حضور الدور التركي ونشاطه في العديد من القضايا المحورية في المنطقة، سواء فيما يتعلق بالقضية العراقية، أو الصراع العربي-الإسرائيلي، أو أزمة البرنامج النووي الإيراني، أو طرح تركيا كنموذج في قضايا الإصلاح في المنطقة بأبعادها المختلفة، وغيرها من القضايا. وقد أثار هذا الدور التركي النشط، بأبعاده المتعددة، الجدل حول طبيعته وحقيقة الدوافع المحركة له بين اتجاهات تبرز الطابع البراغماتي للسياسة التركية، وتركيزها على تحقيق المصالح الوطنية، وفقاً لحسابات قصيرة الأمد، وأخرى تؤكد تحول السياسة الخارجية التركية نحو الشرق في إطار استعادة تركيا ذاتها الحضارية الإسلامية تحت قيادة حزب ذي مرجعية إسلامية. وثالثة تؤكد استمرارية التوجه الغربي لتركيا وأدوارها بالوكالة في المنطقة، مع ارتباط نشاط تركيا بمساعيها لزيادة أهميتها الاستراتيجية لتعزيز فرص انضمامها للاتحاد الأوروبي[١].

إلا أن التطورات الحاصلة خلال تسعينيات القرن العشرين غيّرت التصور الاستراتيجي التركي، لناحية تصور حاكم للشرق الأوسط في المخيلة الاستراتيجية التركية بأن أنقرة تستطيع ترجمة نفوذها الإقليمي إلى نفوذ إضافي يضغط على الاتحاد الأوروبي ، ويغازل طموحاته ومصالحه في المنطقة[٢].

---

(١) علي جلال معوض، "الارتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية"، السياسة الدولية، العدد ١٨٥، تموز ٢٠١١، ص٦٠.

(٢) مصطفى اللباد، "العلاقات الإيرانية – التركية وانعكاساتها على المنطقة"، شؤون عربية، العدد ١٢٧، خريف ٢٠٠٦، ص٩٤.

وقد وجد وزير الخارجية التركي احمد داوود أوغلو أنه: "لا يمكن لتركيا الدولة التي ظهرت على الأرضية التاريخية والجيوسياسية للدولة العثمانية، أن تقصر مجال تخطيطها أو تفكيرها الدفاعي داخل حدودها القانونية فحسب. ويفرض هذا الإرث التاريخي الذي تمتلكه تركيا عليها ضرورة التدخل في أي وقت في قضايا متعددة خارج حدودها[١]".

ورأى اوغلو أن سياسة الانفتاح على الدول غير الغربية، دون صراع مباشر مع الغرب، والنظر إلى الروابط الدينية كدرع يحفظ الدولة من الانشقاقات الاثنية، التي يعتقد أنها تغذى من أجل حسابات ومصالح استراتيجية للدول الغربية، تعبر عن تواصل مع السياسات الإسلامية التي كانت موجودة أواخر القرن ١٩[٢].

إن تركيا تسعى لتصبح قوة إقليمية في منطقة شرق المتوسط وشبه جزيرة البلقان، مما قد يزيد من تعقيد علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، ولكن من شأنه أيضاً، في حال إدارة الأمر بصورة بنّاءة، أن يساهم في توفير الاستقرار لأكثر مناطق أوروبا ابتلاء بالاضطراب السياسي. ومع ذلك، فإن التدهور في العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي بالذات، مضافاً إليه التهميش الزاحف لتركيا، في عملية إقامة بنيان أمني أوروبي جديد، قد يفضي إلى حدوث اغتراب تركي دائم عن أوروبا[٣].

إن وضع تركيا القوي اقتصاديا وسياسيا سيفرض نفسه على الاتحاد الأوربي، فالدول الغربية تطلب من تركيا دعم مواقفها في المنطقة، مقابل تسهيل انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. وقد بدا واضحاً أنه كلما زاد انخراط تركيا في ملفات الشرق الأوسط، كلما ازداد الطلب لأوربي عليها وارتفعت أسهمها كحليف يجب استرضاؤه والاعتماد عليه. أما عندما تكون تركيا مغمورة ولم تحتل لنفسها وبنفسها موقعاً استراتيجياً مؤثراً فإن الاتحاد الأوربي سيستمر في رفض قبولها في الاتحاد وسيبقى انضمامها له مجرد حلم.

---

(١) أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي.. موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مرجع سابق، ص٦٣.

(٢) المرجع السابق، ص١١١.

(٣) هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة، ترجمة: فاضل جكتر، مرجع سابق، ص١٦.

فإذا لم تحاول تركيا أن تبذل الجهود من أجل تشكيل محور حضاري ديناميكي، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع الصعوبات التي ستنتج عن هذا التوجه السياسي، فإنها ستفقد شخصيتها واعتبارها وتبقى عنصراً سلبياً على هامش المحور الذي يشكله الآخرون[١].

لذا يرى أوغلو أن على تركيا ألا تقع في خطأ الابتعاد عن هذه المناطق بالجري وراء إغراءات الدخول في الاتحاد الأوروبي، أو إقامة علاقات مع الأحلاف البعيدة كما حصل في الماضي. فالثقل السياسي والاقتصادي والثقافي التركي في الساحة الدولية، سيتحدد وفقاً لقوة تأثير تركيا في هذه المناطق القريبة. بل إن الوحدة الداخلية لتركيا مرتبطة بشكل مباشر بالعوامل الموجودة في هذه المناطق، إذ لا يمكن لدولة الأناضول أن تحافظ على وحدتها في هذه الساحة الجيوسياسية الحساسة، أو أن تنفتح على العالم الخارجي، إذا لم تكن مؤثرة في التطورات التي تحدث في البلقان والقوقاز والشرق الأوسط[٢].

وقد نجحت تركيا في أن تكون عنصراً فاعلاً في منطقة الشرق الأوسط، مستفيدة من الفراغ الناجم عن ضعف الموقف العربي، ومن رغبة الأفرقاء العرب أنفسهم في جذب تركيا إلى جانبهم، ظناً من كل طرف أن يستطيع استخدام القوة التركية لإضعاف الآخر، ولإضعاف النفوذ الإيراني المتنامي أيضاً[٣].

وقد توافر العديد من العوامل التي أتاحت لتركيا أن تكون جزءاً من صورة الشرق الأوسط ومحيطها الإقليمي عموماً، وعلى مستوى الشرق الأوسط، من أهمها[٤]:

- الجذور الإسلامية لحزب العدالة والتنمية: إذ انعكس التوجه العلماني السابق الحاد والضغوطات الموجهة إلى الحالة الإسلامية، سلباً، على علاقة تركيا بالعالم الإسلامي المتوجس من مفهوم العلمنة كنموذج معادٍ للدين، وفقاً لآليات تطبيقه في تركيا سابقاً.

---

(١) أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي.. موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مرجع سابق، ص١١٧.

(٢) المرجع السابق، ص١٤٥.

(٣) محمد نور الدين، "تركيا بين تحديات الداخل وتحولات الخارج"، المستقبل العربي، العدد ٣٨٩، تموز ٢٠١١، ص١١٣.

(٤) محمد نور الدين، "تركيا إلى أين؟.. دور وتحديات"، المستقبل العربي، العدد ٣٦٤، حزيران ٢٠٠٩، ص٤٧-٥٠.

- الموقف التركي الوسيط والحيادي من كل أطراف النزاعات: سواء العربية البينية، أو العربية-الإسرائيلية، أو الإسلامية البينية، أو الإسلامية- الغربية. ومنطلق هذه السياسة، أن أية علاقة مع قوة طرف في نزاع لا تعني معاداة القوى الأخرى الأطراف في ذات النزاع.
- لاقى الحضور التركي قبولاً مميزاً في الساحة العربية تحديداً، وقد تفاوتت عوامله تبعاً لظروف الأطراف العربية. إذ تزامن ظهور الدور التركي مع الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣، وترافقه بتهديدات عسكرية أمريكية لبعض الدول العربية، ولاسيما سورية. فكان لمعارضة تركيا غزو العراق انطلاقاً من أخطار التقسيم، أن وجد العرب والأتراك أنفسهم في خندق واحد، فسورية كما تركيا، معنيتان بعدم نشوء دولة كردية في شمال العراق، فيما أقطار عربية أخرى خشيت على أنظمتها من شعارات الديمقراطية الأمريكية.

ويمكن تقسيم الأسباب الدافعة لدور تركي إقليمي في المنطقة إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية. ويأتي في مقدمة الأسباب الموضوعية[1]:

أولاً- ذلك الفراغ الكبير في المنطقة، نتيجة انهيار ما سمي النظام الإقليمي العربي، خصوصاً عقب احتلال العراق ٢٠٠٣.

ثانياً- ترسم تركيا سياستها الإقليمية بغطاء وتأييد من الولايات المتحدة الأمريكية، وباعتبارها ثقلاً موازياً للدور الإقليمي الإيراني الذي لا ترضى عنه الولايات المتحدة الأمريكية حتى مع تأكيد تركيا المستمر أنها لا تتواجه مع إيران في المنطقة.

ثالثاً- تتمدد تركيا إقليمياً في المنطقة بتكاليف سياسية أقل بكثير من العائد السياسي الذي تجنيه، بحيث إن الجدوى الاستراتيجية من لعب هذا الدور تكون متحققة تماماً في حال الشرق الأوسط. وتكفي الإشارة هنا إلى الدور الإقليمي الإيراني، الذي استثمرت فيه إيران مالياً وإيديولوجياً لبناء شبكة من التحالفات مع الدول والحركات والأحزاب السياسية لمدة ثلاثين عاماً.

رابعاً- إن الشرق الأوسط هو المجال الجغرافي الوحيد في جوار تركيا الذي يمكنها فيه لعب دور إقليمي بارز دون الاصطدام بقوى عالمية، بالمقارنة بالقوقاز حيث النفوذ الروسي، أو في ألبانيا والبوسنة حيث نفوذ دول أوروبا الوسطى.

---

[1] مصطفى اللباد، "أوروبا وسياسة تركيا الشرق أوسطية"، السياسة الدولية، العدد ١٨٢، تشرين أول ٢٠١٠، ص٩٧.

خامساً- توافر تاريخ مشترك بين تركيا والعرب، ووجود تقارب ثقافي وحضاري وديني بين تركيا والدول العربية، وهو ما لا يجعل تركيا عنصراً وافداً إلى المنطقة، ويسهل قيامها بهذا الدور.

بالإضافة إلى البنود آنفة الذكر فإن انهيار الاتحاد السوفييتي شكّل فرصة أمام تركيا للتوجه والانفتاح على المنطقة العربية وتوطيد علاقاتها مع دولها عبر البوابة السورية؛ وعلى الخصوص بعد أن فقدت سورية داعماً أساسياً (الاتحاد السوفييتي)، مما جعل القيادة السورية تتعامل بشكل عقلاني مع هذه الظروف.

فيما تقوم الأسباب الذاتية التركية للعب دور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط على أساس المصالح الوطنية التركية، وكالآتي[١]:

أولاً- تشكل الدول العربية، سوقاً واسعة للسلع التركية التي تحظى في المنطقة بتنافسية لا تحظى بها بالضرورة في السوق الأوروبية.

ثانياً- حاجة تركيا الماسة إلى النفط والغاز العربي نتيجة تعاظم قدرات الاقتصاد التركي وطموحها لتصبح معبراً لإمدادات الطاقة إلى أوروبا بما يعزز وضعيتها الاستراتيجية والاقتصادية.

ثالثاً- المصالح الأمنية التركية، لأن لعب دور إقليمي في المنطقة، يعني المشاركة في تحديد الأولويات الإقليمية، والوصول بخطوط الدفاعات التركية إلى أبعد نطاق ممكن من الأراضي التركية، التي كانت تاريخياً عرضة لعمليات إرهابية، سواء على خلفية سياسية مثل المشكلة الكردية أو الأرمنية، أو على خلفية إيديولوجية مثل عمليات الجماعات الدينية الإرهابية المتشددة التي تنشط في دول جوارها الجغرافي.

بالإضافة إلى البنود آنفة الذكر فإن تركيا تسعى لأن تكون الدول العربية عمقاً للدولة التركية اقتصادياً واستراتيجياً في حال رفض الاتحاد الأوروبي انضمامه إليه.

لذلك أدركت تركيا أهمية سورية ودورها في المنطقة، واقتنعت بأن سورية بالنسبة لتركيا هي المفتاح الرئيسي للانفتاح على منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي ،كما أن سورية من أهم

---

[١] المرجع السابق، ص٩٨.

دول المنطقة ودون دورها ومساهمتها لا يمكن تحقيق الأمن والاستقرار والسلام في الشرق الأوسط، فتعاملت تركيا مع هذه الحقائق وتجاوبت مع نهج سورية تجاه مشكلات المنطقة ودعت إلى تعزيز الحوار معها. وعدّت أن سورية قادرة على إيصال وجهة النظر التركية إلى الدول العربية. كما أن تركيا أرادت الانفتاح على سورية بسبب التقارب في وجهات النظر حول رفضهما المشترك لإقامة دولة كردية على أجزاء من أراضي الدولتين.

وقال الرئيس التركي عبد الله غل في لقاء مع وكالة الأنباء السورية ١٥ أيار ٢٠٠٩ : لقد أدركنا منذ البداية مدى جدية ومصداقية سياسة الرئيس بشار الأسد فيما يتعلق بمجمل الأمور التي تخص المنطقة وعلى هذا الأساس انطلقنا في علاقاتنا مع الدول الأخرى لشرح حقيقة مواقف سورية الفاعلة في كل الملفات التي تهم المنطقة[1].

فيما سعت سورية إلى استخدام التقارب مع تركيا لكسر العزلة التي فرضها الغرب عليها منذ اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري في ١٤ شباط ٢٠٠٥، وعمدت إلى ذلك من خلال تطوير العلاقات الاقتصادية مع تركيا، وبين عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٧ أقرت السلطات السورية ما يزيد عن ٣٠ مشروعاً استثمارياً تركياً بقيمة إجمالية تتخطى ١٥٠ مليون دولار. وبلغت قيمة التبادل التجاري عام ٢٠٠٧ ما يقارب ١.٥ مليار دولار، أي ثلاث مرات أكثر من القيمة المسجلة لدى وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة ، كما تم التوصل لإقامة منطقة تجارة حرة ٢٠٠٦، وفي ظل تشجيع سورية للاستثمار التركي، قام البلدان بتأسيس شركة مشتركة للتنقيب عن النفط، وشهد عدد السياح الأتراك إلى سورية ارتفاعاً تجاوز ٢٠ ضعفاً. كما أثمرت جهود تركيا للوساطة بين سورية و"إسرائيل" عن إطار اتصالات رسمية غير مباشرة بين دبلوماسيي البلدين في أنقرة في أيار ٢٠٠٨[2].

كما أرادت سورية من خلال سياستها العقلانية في التعامل مع الجارة تركيا، وحل المشاكل معها سيؤدي إلى تقوية سورية اقتصادياً وسياسياً وأمنياً وهذا ما جعلها بعد الانفتاح على تركيا، تواجه المتغيرات والتحديات الإقليمية والدولية بكفاءة.

---

(1) وكالة سانا، ١٥ أيار ٢٠٠٩.

(2) عمر تشبينار، "سياسة تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية والعثمانية الجديدة"، مرجع سابق، ص٢٨.

ونتيجة للتقارب السوري التركي فقد أضحت الدول الخليجية أكثر ترحيباً بالانفتــاح علــى تركيا كلاعب إقليمي صاعد عمّا كانت عليه، لاسيما بعد احتلال العراق ٢٠٠٣، الأمر الذي تبعه توسع النفوذ الإيراني في المنطقة، وهو الأمر الذي باتت معه الدول الخليجيــة تتعــاطى مــع الصعود التركي باعتباره المعادل الإقليمي المقبول والفاعل قبالة القوة الإيرانية. ولعل أهــم مــا يميز الصعود التركي عن غيره امتلاك أنقرة علاقات جيدة مع غالبية الأطــراف فــي الشــرق الأوسط، ومن ثم فقد كان من الطبيعي، أن تتطور العلاقات الخليجية–التركية تطوراً ملحوظاً[١].

المطلب الثالث:

المصالح والتحديات في العلاقات السورية _التركية

لاشك أن طبيعة الجوار بين سورية وتركية تحتم السعي لتجاوز عقدة الماضي والاتجــاه نحو المصالح المشتركة بين البلدين، والبحث عن استراتيجية معينة تكون قادرة على مواجهــة الأخطار والتحديات الخارجية مهما كانت أهدافها ووسائلها، والبحث في هذه الاستراتيجية يتطلب بيان أوجه المصالح المشتركة من خلال الآتي:

أولاً: المصالح السورية في تركيا : تتمثل المصالح في عدة مجالات، من أبرزها:

١- **المصالح الدفاعية**: تمثل تركيا جداراً دفاعياً شمال المنطقة العربية، وتشكل نطاقــاً للأمــن يفصل البلدان العربية عن مصادر التهديد في الشمال من أوروبا. ومن مصلحة العــرب ألا يوجد على أرض تركيا من يمكنه أن يشكل خطراً على أمن العرب، وألا تكون تركيا نفسها مصدراً لتهديد الدول العربية، أو أن تكون قاعدة لقوات أجنبية تعتدي على أراضيه، وهــذا الأمر ينطبق على سورية، إذ يجب الأخذ بعين الاعتبار طول وامتداد الحدود الســورية – التركية أكثر من ٨٠٠ كيلومتر وإن أي تهاون من تركيا بضبطها لابد أن يشــكل خطــرا محدقا بالأمن على الأراضي السورية ، وبالتالي إن هدوء واستقرار هــذه الحــدود ومنــع التعديات مهما كان شكلها ونوعها هــو في النهاية مصلحة سورية ملموسة (لقد اســتخدمت الأجواء التركية من قبل الطائرات الإسرائيلية لضرب مواقع قرب دير الزور). إن الأحداث

---

[١] مصطفى شفيق علام، "التقارب التركي–الخليجي.. الدوافع والمحفزات والآثار"، السياسة الدوليــة، العــدد ١٨٢، تشرين أول ٢٠١٠، ص١٢٩.

في سورية أثبتت صحة ما تقدم لأن هذه الحدود الطويلة استخدمت من قبل الحكومة التركية لزعزعة الاستقرار في سورية من خلال تسهيل دخول السلاح والإرهابيين إلى سورية.

٢- **المصالح الأمنية الداخلية:** لسورية مصلحة في عدم تشجيع تركيا للأكراد في سورية والعراق على تحقيق النزعة الانفصالية، لذلك مارس الجانبان السوري والتركي سياسة مشتركة هدفت إلى منع إقامة كيان كردي في المنطقة.

٣- **المصالح الاقتصادية:** يعتمد الاقتصاد العربي على تركيا في مجالات عدة، وهناك بلدان عربية تستورد بعض احتياجاتها من تركيا، وتكاد تتحكم تركيا في تجارة الوطن العربي بالكامل مع دول البحر الأسود، وتعد تركيا معبراً هاماً للنفط العراقي إلى البحر المتوسط من خلال أنابيب النفط، وهذا كله ينطبق على الحال السوري، فلا شك أن هناك مصالح حيوية لسورية متعددة الأشكال مع تركيا ولا يمكن بأي حال حصرها سواء لجهة تنظيم حصول سورية على المياه واعتبار سورية ممرا للبضائع التركية للأسواق العربية وما يمكن أن تجنيه سورية من عائدات من ذلك، وغيره من استثمارات سورية في تركيا أو تركية في سورية. وكان للمصالح الاقتصادية السورية دورٌ فاعل في التقارب السوري التركي ودفع علاقة الدولتين إلى الأمام.

٤- **المصالح الثقافية:** ترتبط المصالح الثقافية العربية عموما والسورية خاصة – بحكم الجوار – بالحفاظ على منظومة القيم التي جمعت العرب وتركيا فترة طويلة من الزمن، لذلك ومع وجود الكثير من الروابط الثقافية المشتركة سعت سورية لتطويرها ووضع دعائم لها لما فيه خير الشعبين.

ثانياً: المصالح التركية في علاقاتها مع سورية وتتمثل بالآتي:

١- **المصالح الدفاعية:** تتلخص في ألا تتعرض تركيا للتهديد من الأراضي السورية سيما في خضم نزاعها مع الأكراد، سواء كان من السوريين أنفسهم، أو أن تستخدم أراضي سورية بواسطة طرف أو أطراف أخرى لتهديد أمن تركيا.(لقد رأينا كيف كان للمسألة الكردية دور في سوء العلاقات بين الدولتين في عقد التسعينات من القرن العشرين).

٢- **المصالح الأمنية الداخلية:** تعد القضية الكردية وعلاقتها بأكثر من بلـــد عربـــي (ســـورية والعراق)، من أهم مصالح تركيا لدى العرب، وتقتضي ألا تقام دولة كرديـــة، وألا تســـمح دول عربية للحركة الانفصالية الكردية من أن تبني لها قواعد على أراضـــيها، وبطبيعـــة الحال فإن سورية قد تكون المعني الأكثر حساسية لدى تركيا لاعتبارات كثيرة يكاد يكـــون من أهمها اتساع رقعة المناطق التي يقطنها الأكراد السوريين على الحدود التركية السورية المشتركة.

٣- **المكانة الإقليمية:** إذ تسعى تركيا إلى تحقيق مكانة إقليمية خاصة، ولكن هذه المكانة تتـــأثر بالتأكيد بمدى تطور علاقاتها مع سورية سلبا أم إيجابا، فالتطور الايجابي للعلاقـــات بـــين تركيا وسورية في مختلف المجالات الاقتصادية والأمنية تستفيد منها تركيـــا، نظـــرا لأن سورية شكلت بوابة اقتصادية لتركيا إلى العالم العربي، فيما على المستوى الأمنـــي كـــان للجهود السورية دورٌ كبير في الحد من نشاط المقاتلين الأكراد؛ وعلـــى الخصـــوص بعـــد التوقيع على الاتفاق الأمني في أضنة عام ١٩٩٨.

٤- **المصالح الاقتصادية:** يبدو الوطن العربي وخاصة البلدان العربية ذات الفوائض المالية هي أنسب الدول لتحقيق مصالح اقتصادية، سواء عن طريق التعويضات عن خســـائرها فـــي حروب الخليج، أو عن طريق الاستثمارات العربية داخل تركيا، وبطبيعة الحال كلما كانت العلاقات السورية التركية جيدة انعكس ذلك إيجابا على تلك المصالح والعكـــس صـــحيح، فسورية تعد ممرا اقتصاديا هاما لتركيا في سعيها لإقامة علاقات مميزة مع البلدان العربية.

بالإضافة إلى ما تقدم من بنود هناك مصالح ثقافية لتركية في سورية بحكم الجوار، وبحكم التاريخ الإسلامي المشترك مما يدفع العلاقات التركية العربية نحو التقدم وتحاول تركيا الاستفادة من هذه المصالح لتوسيع نفوذها في المنطقة العربية.

مما تقدم نستنتج أن المصالح التركية والسورية تقريباً متقاربة كالأمن والاقتصاد والثقافة، وحل قضايا هامة في الشرق الأوسط كقضية الصراع العربي- الإسرائيلي.

فيما يواجه الدور التركي في الشرق الأوسط تحديداً، العديد من التحديات، من أبرزها[1]:

- **تحديات داخلية:** على الرغم من المكاسب التي حققتها سياسة تعدد الأبعاد التركية في مختلف المجالات، إلا أن الانقسامات الداخلية التركية، إن لم تكن تعيق هذا الدور وتهدده، فإنها تحول دون تقدمه بزخم أكبر مما هو عليه. وفي حال تفاقم الصراعات الداخليـــة، فـــإن المبـــادرة التركية خارج حدودها ستتراجع، وقد تعاني من الجمود، إذ يشكل استمرار المشكلة الكرديـــة في تركيا من دون حل، واستمرار الحساسيات بين التيارين العلماني والإسلامي.
- **تحديات خارجية إقليمية ودولية:** على الرغم من نجاح تركيا في إيجاد ركائز معنوية لها في الشرق الأوسط، إلا أنها تفتقد ركائز وامتدادات فعلية على الأرض. حتى العامـــل المـــذهبي الذي يراهن عليه العديد من العرب، ليس واقعياً. فالحساسيات المذهبية بين مفهوم الإســـلام وفق المنظور التركي، والمفهوم السعودي للإسلام، والإسلام المصري، قائمة وتتجسد بـــين وقت وآخر عبر وسائل الإعلام، وعبر المؤسسات والمرجعيات الدينية في هذه الدول.

إن التغير في العلاقات السورية التركية لم يشمل المجال السياســـي فقـــط، بـــل الجانـــب الاقتصادي، وكانت نقطة الانطلاق في هذا الجانب هي توقيع البلدين اتفاق التجارة الحرة بينهما، الذي يسمح بتدفق البضائع في الاتجاهين وإقامة مشاريع مشتركة، لذلك جـــرى التوقيـــع عـــام ٢٠٠٤ على اتفاقية التجارة الحرة، وتمّ الشروع بتطبيقها عام ٢٠٠٧. وقد أثمـــر العديـــد مـــن المشاريع الصناعية ومشاريع البنى التحتية والخدماتية، وامتد ذلك إلى الجانب الثقـــافي، حيـــث شرع بتدريس اللغة التركية في دمشق وحلب، واللغة العربية في أنقرة وإســـطنبول، وتأسســـت جمعيات ثقافية، مثل الجمعية العربية للعلوم والثقافة والفنون في أنقرة، وقامت شركات ســـورية بدبلجة المسلسلات التركية وعرضها للمشاهدين العرب. وبادر الجانب التركي إلى رفـــع كميـــة تدفق مياه نهر الفرات لتصل إلى ٥٧٥ مترا مكعبا في الثانية، ووافق على أن تمرّ أنابيب الغاز المصدر من أذربيجان إلى سورية، وأن تكون الأراضي التركية ممرا لربط شبكة الغاز العربية من مصر إلى الدول الأوروبية.

---

[1] محمد نور الدين، "تركيا إلى أين؟.. دور وتحديات"، مرجع سابق، ص٥٠.

وجاء اتفاق إلغاء التأشيرات، الذي يسمح بدخول السوريين والأتراك دون الحاجة إلى إجراءات قنصلية والذي وصفه رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بـ"شام غن"، في إشارة إلى تشبيهه بـ شينغن الأوروبية، كي يتوج صفحة الانفتاح والتعاون الاقتصادي بين البلدين.

أما بالنسبة إلى "إسرائيل"، فإن تعاظم الدور التركي لا يشكل تهديداً لوجودها، ولا لدورها، مادامت تركيا مرتبطة في خياراتها الاستراتيجية مع الغرب، سواء من خلال عضويتها في حلف الناتو أو بالسعي إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ثم إن تعاظم الدور التركي يأتي على حساب الدور العربي، وفي الدائرة التي لا يمكن "لإسرائيل" ممارسة نفوذ عملي على الأرض، أي الدائرة العربية. غير أن "إسرائيل" تراقب بدقة مدى إمكانية انعكاس التحولات في السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية عموماً وتجاه سورية خصوصاً، على خيارات تركيا الغربية في اتجاه منع تحول السياسات الجديدة إلى خيارات استراتيجية جديدة، على الرغم من أن التحولات التركية في السياسة الخارجية ما تزال ضمن حدود مقبولة بالنسبة "لإسرائيل"، ولم تلامس بعد خطوطها الحمراء.

وتتعاظم آفاق الدور التركي في الدائرة العربية من خلال تبلور ثلاثة معطيات[١]:

- البدء بالتفكير في نظام وسوق شرق أوسطي بعد نهاية حرب الخليج الثانية وانكماش النظام العراقي.
- بدء المفاوضات العربية- الإسرائيلية وتسارع نتائجها.
- بروز وإبراز أهمية عنصر الثروة المائية من الطرف التركي، في أنحاء مختلفة من الشرق الأوسط، كعنصر موازٍ لأهمية النفط العربي، وخاصة مع البدء بالمشاريع الكبرى.

وتظهر مجالات الاتفاق والاختلاف لدى الجانبين في جملة من النقاط الآتية[٢]:

- مجالات الاتفاق: يغلب الطابع الاقتصادي على مجالات الاتفاق، إلا أنه يستحيل فصل الاقتصاد عن السياسة، كما أنه من الصعب أن نجد المصالح متطابقة تماماً، كذلك يصعب أن

---

(١) وجيه كوثراني، موقع العلاقات العربية-التركية في إطار العالم الإسلامي. في: مجموعة باحثين، العلاقات العربية-التركية .. حوار مستقبلي، مرجع سابق، ص٤٥٥.

(٢) طلعت مسلم، مشروع النظام الشرق أوسطي وموقف العرب والأتراك منه وموقعهم فيه، مرجع سابق، ص٤٠٠.

تكون هناك مجالات متناقضة تماماً، وأهم أوجه الاتفاق هي: النفط، والتعـاون الاقتصـادي والقضية الكردية، إلى جانب التفاهم حول وحدة التراب العراقي.

- مجالات الاختلاف: كالقواعد الأجنبية وعلاقة تركيا بحلف شمال الأطلسي، وحقـوق الميـاه العربية، وقضية لواء اسكندرون، والدور الإقليمي لتركيا، والعلاقات التركيـة-الإسـرائيلية، والأقلية التركمانية في الوطن العربي، والوحدة العربية، والقضية القبرصية.

وتبقى المخاوف وأسباب القلق لدى الجانبين، بادية من خلال[1]:

- أسباب قلق العرب ومخاوفهم: هناك على رأس قائمة هـذه المخـاوف الـروابط التركيـة-الأطلسية، والوجود العسكري الأجنبي، وقضـايا الميـاه والحـدود، والعلاقـات التركيـة-الإسرائيلية.
- أسباب قلق الأتراك ومخاوفهم: مشاكل الحدود وقضية اسكندرون، والمشكلة الكردية، والاتجاه الإسلامي، والوحدة العربية، وانتشار الأسلحة.

---

(1) المرجع السابق، ص٣٩٩.

المبحث الثاني:

مقدمات ونتائج اتفاق أضنة بين سورية وتركيا عام ١٩٩٨

إن المتغيرات الدولية التي أعقبت انتهاء "الحرب الباردة"، وما ارتبط بها من نظام ثنـــائي القطبية وانتقال العالم إلى قطب واحد هي التي دفعت بالتقارب السوري–التركي لاسيما أن التوتر والعداوة بين الدولتين جاءت نتيجة توجه كل دولة من الدولتين غلى أحد القطبين، حيث توجهت سورية إلى المعسكر الاشتراكي بينما فضلت تركيا الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي.

لقد كانت سورية تخشى من الناحية العسكرية، مشهداً يوقعها بين فكي كماشة من جهتـــي الشمال والجنوب، مكونه من أقوى جيشين في المنطقة (تركيا و"إسرائيل")، ومما يعزز خشـــية سورية أن هاتين القوتين سيطرتا لفترة طويلة، على أراض سورية، وهي لواء اسكندرون الذي تسيطر عليه تركيا ومرتفعات الجولان التي تسيطر عليها "إسرائيل"، وقد تفاقم إحساس ســـورية بأنها محاصرة استراتيجياً، بشكل إضافي نتيجة لخصومتها، في بعض الفترات، مـــع جاراتهـــا العراق، والأردن. ومن الناحية السياسية يبدو أن سورية بقيت الوحيدة التي لم توقع السلام مـــع "إسرائيل"، فعلى عكس الشريكين العربيين الآخرين في عملية السلام العربية–الإسرائيلية، وهما منظمة التحرير الفلسطينية والأردن، اللذين وقعا اتفاقيتي "اوسلو" عام ١٩٩٣ و"وادي عربة" عام ١٩٩٤، فقد بقيت المفاوضات عالقة في المراحل المبكرة منها(١).

وحيث كان العراق أضعف من تركيا وعاش تحت ظل التعديلات التركية المحتملة بشـــأن الحدود، فقد بذل كل ما في وسعه لإرضاء تركيا بل والتحالف معها (حلف سعد ابـــاد، معاهـــدة عدم اعتداء وقعتها تركيا، إيران، العراق وأفغانستان في ٨ يوليو ١٩٣٧، وحلف بغداد ١٩٥٥) ولتقوية أواصر التعاون في جميع المجالات، بما في ذلك القضية الكردية. وحتى أزمة الخلـــيج الثانية ١٩٩٠–١٩٩١، كان لتركيا علاقات قوية مع العراق هي أقوى من علاقاتها مع أية دولة عربية أخرى. والعكس صحيح في حالة سورية، فعلى الرغم من أن سورية كانت أيضاً أقل قوة

---

(١) أوفرا بنجيو وجنسر أوزكان، التصورات العربية لتركيا وانحيازها إلى إسرائيل بين مظالم الأمس ومخاوف اليوم (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات عالميـــة، العـــدد ٥١، ط١، ٢٠٠٣)، ص٣٨.

من تركيا، لكنها على الرغم من ذلك حاولت من وقت لآخر تحدي أنقرة والوضع القـائم، وقـد فعلت ذلك عبر توظيف مكونات الداخل التركي بما يخدم المصالح السورية. وقد بقـي ميـزان القوة بين تركيا وكلتا الدولتين متذبذباً حتى اندلاع أزمة الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١، إذ ما لبث بعدها أن تصاعد النزاع على الأراضي بشكل إضافي بوساطة النزاع على تقسيم الميـاه الـذي تربطه صلة وثيقة بالنزاع على الأراضي[١].

المطلب الأول:

القضايا والمشاكل بين سورية وتركيا قبل اتفاق أضنة عام ١٩٩٨

أولاً: المسألة المائية في العلاقات السورية التركية:

لم تكن هناك مشكلات قانونية تثار حول استخدام واستغلال نهري دجلة والفـرات، حتـى الحرب العالمية الأولى، بسبب وقوع النهرين من المنبع إلى المصب تحت ولاية دولة واحدة هي الدولة العثمانية. غير أنه بعد انتهاء الكيان السياسي للأخيرة بعـد الحـرب العالميـة الأولـى واستقلال سورية والعراق، اختصت تركيا بالمجرى الأعلى للفرات وسورية بالمجرى الأوسـط والعراق بالمجرى الأدنى. وبعد أن كانت تركيا تعد النهرين وطنيين أصبحا نهـرين دوليـين، وأصبح استغلالهما يخضع لاختصاص دول ثلاث، وبذلك انتقل الاختصاص من القانون الداخلي إلى القانون الدولي. وعندما وضعت سورية والعراق تحت الانتـدابين الفرنسـي والبريطـاني، ظهرت الحاجة إلى حفظ حقوقهما إزاء تركيا. فعقدت عدة معاهدات بين دولتي الانتداب (نيابـة عن سورية والعراق) وتركيا، منها معاهدات الحدود ومعاهدات السلام، وهي تتضمن معاهدات خاصة بمياه الفرات ودجلة ، وإن كانت لا تشكل جميع الجوانب المتعلقة بها، وكذلك توزيع مياه النهرين، إلا أن هدفها الأساسي حمايتها من تصرف انفرادي أو تحكم بالمياه تلجأ إليـه دولـة المجرى الأعلى (المنبع). وهذه المعاهدات عقدت تطبيقاً لمبادئ حسن الجوار وتنفيـذاً للقواعـد العامة للقانون الدولي في مجال المياه[٢].

---

(١) المرجع السابق، ص١٧.

(٢) عبد العزيز المنصور، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، مرجع سابق، ص١٤٤-١٤٧.

وتؤكد نتائج دراسات واقع الموارد المائية في دول حوض الفرات، أن المسألة المائية في دول حوض الفرات مسألة معقدة وشائكة، وتحديداً في سورية بالدرجة الأولى وتليها العراق، حيث يقع كل منهما في المنطقة الجافة وشبه الجافة من العالم، فضلاً عن ازدياد الطلب على المياه بشكل مطرد في الآونة الأخيرة، بسبب ارتفاع معدل النمو السكاني، وتسارع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، بالإضافة إلى وجود فاقد في الموارد المائية نتيجة التبخر أو عدم استخدام تكنولوجيا ملائمة أو سوء تخطيط، أو ضعف استخدامات المياه، أو عدم تطبيق معايير علمية دقيقة لتلك الاستخدامات[١].

ويمكن تحديد الموقف التركي من المسألة المائية قبل اتفاق أضنة، بالنقاط الآتية[٢]:

- اعتبار أن مياه نهري دجلة والفرات مياه وطنية عابرة للحدود، وليست مياهاً دولية مشتركة، وبالتالي فهي لا تخضع للقسمة، لأنها تعد المياه الدولية تلك التي تفصل فقط بين دولتين أو أكثر.
- لتركيا حق السيادة المطلقة على مياه نهري الفرات ودجلة التي تجري في أراضيها، باعتبارها مصدراً وطنياً مثل النفط.
- إن ما تمرره تركيا من مياه إلى سورية والعراق هو تضحية منها وليس واجباً، كما أن تركيا لا يمكن لها أن تتحمل ترك سهولها في جنوب شرق الأناضول دون مياه لكي تتدفق المياه في سورية والعراق.
- اعتبار حوضي دجلة والفرات حوضاً واحداً.
- رفض مبدأ القسمة أو توزيع المياه، والمطالبة بمبدأ الاستخدام الأمثل للمياه.

والملاحظ هنا أن هذه الاعتبارات التركية تشكل خرقاً صارخاً لقواعد القانون الدولي الخاصة بالأنهار الدولية.

حيث لا توجد معاهدات شاملة تنظم الأنهار الدولية واستخداماتها، وذلك لاختلاف وضع كل نهر عن الآخر، ولكن يوجد قانون دولي اتفاقي نسبي أو جزئي أو يحمل كلا الصفتين يقنن الوضع القانوني للأنهار الدولية، ويؤخذ على المعاهدات العامة في مجال الأنهار الدولية الآتي:

---

(١) المرجع السابق، ص٩٣.

(٢) المرجع السابق، ص١٤٩.

- إن المعاهدات الدولية في مجال الأنهار واستخداماتها وتقاسم مياهها لا تتسم بالشمولية من حيث الموضوع وإنما تنظم بعض الجوانب الخاصة بالأنهار الدولية.
- تبدو هذه المعاهدات قليلة الفائدة في مجال الأنهار للاستخدامات غير الملاحية.
- لا تلزم هذه المعاهدات سوى الأطراف الموقعة عليها.

وتأسيساً على ما سبق، واستناداً إلى رأي مجمع القانون الدولي في العام ١٩١١، والمؤتمر الثاني للمواصلات والنقل في جنيف ١٩٣٣ يستخلص الدكتور عبد العزيز المنصور "أنه لا يمكن عد المعاهدات الثنائية والإقليمية قواعد قانونية عامة لأنها لا تلزم إلا أطرافها، وكثرة المعاهدات دليل على ضعف القانون الدولي في هذا المجال، غير أنها تعني من ناحية أخرى أن الدول لا تستطيع أن تتصرف بشكل انفرادي بمياه الأنهار الدولية[١]".

الواقع أن لتركيا أطماع في المياه العربية التي تأتي أصلاً من هضبة الأناضول لتدخل الأراضي السورية والعراقية وتنتهي في شط العرب، والصراع العربي–التركي يدور أساساً حول نهر الفرات، فالنزاع المائي ممتد بين تركيا وكل من سورية والعراق، ويتكثف في حوضي كل من دجلة والفرات، كل ما يقال عن مخاطر تعرض دولتي المصب (سورية والعراق) لسياسات وبرامج دولة المنبع (تركيا) الخاصة باستغلال مياه هذين النهرين المشتركين[٢].

وإزاء الموقف التركي من المسألة المائية والقواعد الدولية الراسخة بشأن المياه المشتركة، بلورت سورية موقفها مستندة إلى مبادئ القانون الدولي وعلاقات حسن الجوار ونظرية المصالح المتوازية في المنشآت والمشاريع المائية القائمة في البلدان الثلاثة، وكذلك بالاستناد إلى حقوقها الطبيعية والتاريخية المشروعة في مياه دجلة والفرات، واضعة في الاعتبار الاعتماد الكبير لسكانها على مياه الفرات، وكذلك الأضرار التي لحقت بسورية وما سيلحق بها مستقبلاً من

---

(١) المرجع السابق، ص١٦-١٧ و١١٧.

(٢) عايدة سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة التركية–الإسرائيلية، (بيروت: دار الفكر العرب للطباعة والنشر، ١٩٩٧)، ص٣٧.

أضرار، نتيجة استمرار الموقف التركي بصيغته التي يتعامل وفقها مع هذا الموضوع الحيوي. ويمكن إيجاز مرتكزات الموقف السوري بالنقاط الآتية[١]:

- دجلة والفرات نهران دوليان.
- ضرورة تحديد الوارد المائي الطبيعي لنهري دجلة والفرات على أساس القياسات المائية التاريخية المتوفرة وفقاً للآليات المعتمدة في القانون الدولي.
- ضرورة توزيع مياه نهري دجلة والفرات على المشاريع القائمة والجاري تنفيذها والمخطط لتنفيذها في البلدان الثلاثة بواسطة اللجنة الفنية المشتركة للمياه الإقليمية، دون التطرق لتفاصيل فنية ودراسة أنواع التربة. هذا مع اعتراف الجانب السوري بأن مياه نهر الفرات ليس من الغزارة والكفاية لجميع مشاريع البلدان الثلاثة، والتسليم بأن لكل دولة الحق في وضع الأولويات والأفضليات المناسبة للمشاريع المائية ضمن نطاق حصتها المستقلة من مياه النهر دونما إجحاف بحقوق الآخرين.
- إن حوضي دجلة والفرات لا يشكلان حوضاً واحداً، بل هما حوضان منفصلان ودوليان.
- إن برتوكول عام ١٩٨٧ هو برتوكول مؤقت لحين ملء خزان سد أتاتورك.

علماً أن الجانبين السوري والتركي كانا قد وقّعا في ١٩٩٠/٤/١٦ اتفاقية نصت على "أن تكون حصة العراق الممررة له على الحدود السورية – العراقية، نسبة ثابتة قدرها ٥٨% من مياه نهر الفرات، في حين يبقى لسورية ٤٢% من تدفق النهر على الحدود السورية-التركية"[٢].

وقد بني على هذه الإشكالية، إشكالية مشروع "غاب" لتطوير مناطق جنوب شرق تركيا اعتماداً على المياه والطاقة المنتجة من سدود نهري دجلة والفرات، حيث أدى إنشاء جملة سدود على النهرين إلى انخفاض مستوى تدفق المياه عن ٥٠٠ م/ثا عند الحدود السورية-التركية، إضافة إلى اندفاع الملوثات عبر النهرين إلى المجرى السوري والعراقي، مما أدى إلى انخفاض

---

(١) عبد العزيز المنصور، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، مرجع السابق، ص١٥١-١٥٢.

(٢) وليد رضوان، العلاقات العربية-التركية (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط١، ٢٠٠٦)، ص٢٣٠.

نوعية المياه وعدم صلاحياتها في بعض الاستخدامات، وارتفاع ملوحتها، وعديد من الأضرار التي نجمت عن ذلك. ورغم الاعتراضات السورية على الآثار السلبية التي لحقت بها نتيجة مشروع "غاب"، إلا أن المشروع استمر قدماً، خالقاً إشكالية إضافية في علاقات الدولتين.وقد أشارت معلومات وزارة الري السورية إلى أن تركيا قد صَرَّفت بالفرات مياهاً ملوثة تزيد سميتها عن مياه الصرف الصحي، مما يؤكد وجود مخلفات صناعية سامة، إضافة إلى مياه الصرف الصحي، الأمر الذي يشكل خطورة على جميع أنواع الحياة البيئية والاقتصادية والاجتماعية في وادي الجلاب/البليخ[١].

وقام الاحتجاج السوري على أساس أن اكتمال مشروع "غاب" التركي قبل اتفاق نهائي متوازن لتقاسم مياه الفرات يعني أن فائض مياه الري والمشاريع الزراعية في تركيا سيمرر إلى الأراضي السورية، ومن ثم العراقية ويزيد نسبة الملوحة وبقايا الأسمدة فيها. كما كان مسؤول سوري قد أشار إلى أن سورية تركز على عدم جواز قطع مياه النهر الدولي (الفرات) لأي سبب من الأسباب، وإيلاء أهمية لنوعية المياه المصرفة إلى دولتي المجري الأدنى (سورية والعراق) وضرورة ربطها بالكم[٢].

ومن إشكاليات المسألة المائية بين البلدين، إشكالية مياه نهر العاصي، الذي ينبع من الأراضي اللبنانية ويجري في الأراضي السورية، ليصب في لواء اسكندرون، إذ طالبت تركيا بتقاسم مياه هذا النهر باعتبار مصبه في أراضٍ تركية وفقاً للقانون الدولي (وهي حالة معاكسة لموقفها من نهري دجلة والفرات تجاه سورية والعراق باعتبارهما ممرات ومصباً لهذين النهرين)، بينما لا تعترف سورية بسيادة تركيا على هذه الأراضي، معتبرة إياها أراضٍ سورية محتلة، اقتطعتها فرنسا إبان احتلالها لسورية، وقدمتها لتركيا مقابل مواقفها في الحرب العالمية الثانية.

ورغم أن نهر العاصي غير مهم نسبياً، بالمقارنة مع نهري دجلة والفرات من زاوية حجم مياهه، إلا أن أهمية نهر العاصي تكمن في أن سورية هي دولة أعلى النهر، في حين أن تركيا –بحكم ضمها لواء اسكندرون– هي دولة أسفل النهر. كما أن منطقة أنطاكية ولواء

(١) عبد العزيز المنصور، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، مرجع سابق، ص١٨٤.

(٢) المرجع السابق، ص١٨٥.

اسكندرون هي منطقة متنازع عليها بين سورية وتركيا منذ عام ١٩٣٩ عندما منحت فرنسا هذه المنطقة لتركيا. ولكن دون أن يحظى ذلك بموافقة سورية على الإطلاق. هاتان الخاصتان معاً، جعلت سورية حساسة جداً في ما يتعلق بموضوع نهر العاصي، فضلاً عن كون الأخير يــوفِّر مياه الشرب لمحافظتي حمص وحماة. أما من وجهة النظر التركية، فإن أهمية نهــر العاصـــي تكمن في أنه يمثل "ورقتها الرابحة" في مجال مناقشة مشكلاتها المائية مع سورية، ويمثل عامل توازن في وجه المطالب السورية بزيادة حصتها من مياه نهري دجلة والفرات[١].

يضاف إلى ذلك، الدعوة التي أطلقتها تركيا ما بعد حرب الخليج الثانيـــة إلـــى التعـــاون الإقليمي في مجال المياه، في إطار مشروع أنابيب مياه السلام ،الذي يرمي إلى تحويل ٦ ملايين م٣ من المياه يومياً من نهري سيحان وجيحان في تركيا إلى كل مـــن ســـورية والأردن، مـــع احتمالية ضم السلطة الفلسطينية و"إسرائيل"، إضافة إلى دول الخليج من خلال أنابيب يبلغ طولها الكلي ٦٦٠٠كم، لتلبي استهلاك ما بين ١٤-١٧ مليون نسمة من سكان تلك الدول، لحل الأزمة المائية فيها. ففي ١١ شباط ١٩٩١، رحبت تركيا بعقد قمة مياه شرق أوسطية فـــي اســـطنبول، بمشاركة دول الشرق الأوسط بما فيها الكيان الصهيوني والدول الأوروبية والولايات المتحـــدة الأمريكية وكندا، لمناقشة قضايا الموارد المائية في الشرق الأوسط، ونتيجة معارضـــة ســـورية ولبنان مشاركة الكيان الصهيوني في أي مؤتمر حول المياه في تركيا، أعيدت الدعوة للاجتماع في آذار ١٩٩٢، دون أن تنعقد هذه القمة، بل استعيض عنها بمفاوضات متعددة الأطراف فـــي فيينا أيار ١٩٩٢، بمشاركة ٣٨ دولة ومنظمة، عدا سورية ولبنان والعراق[٢].

ويعد مشروع أنابيب السلام، أحد المواضيع الحساسة والمؤثرة في العلاقـــات العربيـــة- التركية بوجه عام، فالمشروع من جهة نظر تركية، يهدف إلى سد العجز المائي للدول المجاورة وبخاصة في مياه الشرب، وتأمين دخل مالي لتركيا يدعم مشاريعها التنموية ولا سيما " غاب " ، كما أن مشروع مياه السلام، كما تراه أنقرة، سيفسح المجال أمام تعاون تركـــي-عربـــي فـــي

---

[١] المرجع السابق، ص٢٣٣.

[٢] وليد رضوان، العلاقات العربية-التركية، مرجع سابق، ص٢٣٠.

المجالات الاقتصادية والتجارية والتنموية، ويؤمن فرص عمل ومشاريع مشتركة بين دول المنطقة، فضلاً عن الجدوى الاقتصادية للمشروع[١].

ومن بين الأهداف والمزايا التي يحققها المشروع لتركيا في حال تنفيذه[٢]:

- حصول تركيا على حصة أكبر من الاستثمارات العربية المباشرة، وحصول الشركات التركية على حصة أكبر من الأسواق العربية لتصريف المنتجات التركية.
- الحصول على عائدات مالية كبيرة نظير بيع المياه.
- تعزيز دور تركيا الإقليمي كعنصر للتوازن طبقاً للتصورات الغربية.

فيما تتمثل وجهة النظر السورية من مشروع أنابيب السلام في النقاط الآتية[٣]:

- لا تعارض سورية مرور الأنابيب في أراضيها إذا وجدت الدول العربية المعنية أنه مشروع اقتصادي وضروري لها.
- لا تريد سورية الاستفادة من مياه المشروع لأنها لا ترغب في ربط مياه الشرب بأية جهة أخرى خارج أراضيها، لأنه يعرض الأمن الوطني للخطر.
- لن توافق سورية على مرور المشروع عبر أراضيها إذا كانت "إسرائيل" إحدى الدول التي ستستفيد من مياهه.
- لا ترى سورية في هذا المشروع جدوى اقتصادية.
- ترى سورية أنه من المفروض قبل الموافقة النهائية على تمرير أنابيب هذا المشروع عبر أراضيها، أن يتم الاتفاق أولاً على قسمة مياه نهري دجلة والفرات.

كان للتعاون المائي بين تركيا والكيان الصهيوني الأثر الواضح في تفاقم الأزمة المائية بين سورية وتركيا في عقد التسعينيات من القرن العشرين، وذلك أن إسرائيل بدأت بإرسال الخبراء والفنيين وتقديم المساعدات في تكنلوجيا توفير المياه بهدف تقليصها مع دول الجوار (سورية والعراق)، وتم إرسال بعثة تركية إلى "إسرائيل" عام ١٩٨٩ للتنسيق في هذا الشأن، وبالمقابل

---

(١) عبد العزيز المنصور، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، مرجع سابق، ص١٨٩.

(٢) المرجع السابق، ص١٩٢-١٩٥.

(٣) المرجع السابق، ص٢٠٨-٢١١.

أرسلت وفود من الخبراء الإسرائيليين وعدد من الفنيين التابعين لشركات إسرائيلية إلـــى أنقــرة لتقديم خبراتهم في مشروعات تتعلق بالأمن الغذائي وتطهيــر التربـــة واستصـــلاح الأراضـــي الزراعية، وزراعة الفواكه والخضراوات وتربية المواشي[1].

إن الأزمة المائية بين سورية وتركيا لم تأت من فراغ فالشواهد العديدة التي ظهرت مـــن جانب القادة الأتراك الذين صرحوا بأن هناك شواهد بترولية لسورية وعلى السوريين مقايضـــة النفط بالمياه، كما يظهر ذلك في تصريح الرئيس التركي الأسبق سليمان ديميرل عند افتتاح سد أتاتورك ١٩٩٢، حين قال "إن منابع المياه ملك لتركيا كما النفط ملك للعرب، وبما أننا لا نقــول للعرب أن لنا الحق في نصف نفطكم فلا يجوز أن يطالبوا بما هو لنا[2]".

مما تقدم نستنتج أن مسألة المياه بين سورية وتركيا تحتل مكانة مركزية في العلاقة بـــين الدولتين، وبسببها ساءت العلاقات بينهما، كما أن تركيا تستغل هذه المسألة للضغط على سورية وجني مكاسب تهمها تارة، وتارة أخرى تستخدمها لتحسين العلاقات بين الدولتين، فقد استخدمت تركيا مسألة المياه عام ١٩٩٨ للضغط على سورية كي تتخلى عـــن دعمهـــا لحـــزب العمـــال الكردستاني وتقوم بتسليم عبد الله أوجلان لتركيا، وعندما تحسنت العلاقات بين الدولتين وعلـــى الخصوص بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم ٢٠٠٢ قامت تركيا بالســـماح بزيـــادة حصة سورية من مياه نهر الفرات. وبعد الأزمة السورية ٢٠١١ وتردي العلاقات بين الدولتين أخذت تركيا من جديد تستخدم هذه المسألة للضغط على الحكومة السورية.

ثانياً- المشكلة الحدودية:

تعود قضية لواء إسكندرون لعام ١٩٣٦، حيث تم ضم اللواء وأنطاكيا إلـــى تركيـــا عـــام ١٩٣٩. وهي أرض سورية وتعد هذه القضية من ذيول حقبة الاستعمار الفرنسي لأجزاء مـــن المشرق العربي، ففي محاولة فرنسية آنذاك لاستمالة الموقف التركي ضد ألمانيا النازية، ورغبة

---

[1] عبد الناصر محمد سرور، "التعاون الإسرائيلي-التركي في السياسة المائية خلال عقد التسعينات"، غـــزة، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد الأول، كانون الأول ٢٠٠٨، ص١٨٩.

[2] محمود خليل يوسف القدرة، العلاقات السياسية التركية-السورية في ظل المتغيـــرات الإقليميـــة والدوليـــة ٢٠٠٧-٢٠١١، مرجع سابق، ص٣٠.

في إغراء الدولة التركية للوقوف إلى جانب دول الحلفاء في حربها ضد النازية والفاشية في أوربا. وافقت فرنسا على ضم اللواء وأنطاكية إلى تركيا بما فيهما من مواطنين سوريين كان تعدادهم ٢٥٠ ألف نسمة آنذاك ، وقامت فرنسا بتهيئة الظروف التي تمكّن الجيش التركي من أن يزحف إلى اللواء ودمجه رسمياً بالجمهورية التركية عام ١٩٣٩ باسم "إقليم هاتاي " . ويتميز لواء اسكندرون بميزتين[١]:

- موقعه الاستراتيجي المهم على المدخل الشرقي للمتوسط، ومقوماته البنائية والبحرية.
- غناه الطبيعي بالمياه والأراضي الخصبة.

ولا تعترف سورية بالوضع الفعلي الناشئ عن تلك الفترة، وخاصة أنها كانت تحت احتلال فرنسي، وتعد اللواء جزءاً من أراضيها، وقد ترتب عليه مشكلات أخرى كمشكلة نهر العاصي، حيث لا تعده سورية نهراً دولياً باعتباره يصب في أراض سورية، فيما تعده تركيا نهراً دولياً وهي شريكة فيه[٢].

قامت الدراسة بالحديث عن هذا الموضوع بشيء من التفصيل ضمن المحددات الداخلية للسياسة الخارجية التركية.

ثالثاً- المشكلة الكردية:

تتحكم في تركيا "فوبيا كردية" لا أحد يتصور عمقها من احتمال توحد الأكراد في دولة تمتد على أجزاء من مساحة تركيا والعراق وسورية وإيران ، وهي استمرار للذهنية الموروثة منذ نهاية العهد العثماني، وتجذرت مع إنشاء مصطفى كمال أتاتورك للجمهورية في العام ١٩٢٣ التي لم تتغير على امتداد عقود ما بعد أتاتورك، وكانت سمتها الأساسية إنكار الهوية الكردية واعتبار الأكراد من أصول تركية، ومحاولة تغيير البنية الديموغرافية العرقية للمناطق الكردية في جنوب شرق تركيا عبر قانون يهجر الأكراد من أماكنهم وإحلال جماعات تركية بدلا منهم منذ عام ١٩٥٩.

---

[١] عبد العزيز المنصور، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، مرجع سابق، ص٢٢٨.

[٢] المرجع السابق، ص٢٢٨.

واستمرت حكومات تركيا المتعاقبة منذ عام ١٩٩١، في تبني خيار الحسم الأمني والعسكري للمشكلة الكردية، سواء أخذ ذلك شكل عمليات أمنية داخل أراضيها أو عمليات عسكرية في شمال العراق، على الرغم مما يثيره ذلك من ردود فعل أوروبية ودولية[١].

وقد برزت الإشكالية الكردية مع بدء عمليات حزب العمال الكردستاني في تركيا في آب ١٩٨٤، حيث طالب هذا الحزب بإنشاء دولة كردية على امتداد مساحة تقع ضمن (العراق، تركيا، إيران، سورية)، واعتبارها وطناً لكل الأكراد في المنطقة.

وقد استفاد هذا الحزب من دعم عدة دول تجاه أخرى، في فترة كانت العلاقات الإقليمية انعكاساً للعلاقات الدولية فترة "الحرب الباردة"، حيث وظفت جميع دول المنطقة الورقة الكردية كأداة ضغط في سياساتها الخارجية للحصول على تنازلات في ملفات أخرى أثناء مساوماتها السياسية.

إلا أن تركيا صعّدت من اتهاماتها لسورية بدعم حزب العمال الكردستاني، وخاصة بعد تبني هذا الأخير هجمات إرهابية داخل الأراضي التركية ١٩٨٤، مستفيداً من قواعده البشرية التي أتى قسم منها من أكراد سورية، إضافة إلى إقامة زعيم هذا الحزب عبد الله أوجلان في سورية ، ووصل النزاع ذروته عام ١٩٩٨ عندما هددت تركيا باجتياح الأراضي السورية لوضع حد لهجمات حزب العمال الكردستاني لكن خروج عبد الله أوجلان زعيم هذا الحزب من سورية ومواقف بعض الدول مثل ليبيا التي هددت تركيا بطرد الشركات التركية من ليبيا منع أنقرة من تنفيذ تهديداتها.

لقد عد الأتراك المسألة الكردية أنها البؤرة المركزية لتقييم علاقات تركيا مع سورية، ومن ثم فإن العلاقات المذكورة مرهونة بموقف سورية من حزب العمال الكردستاني وهذا ما بدا واضحاً عقب الاتفاق الأمني بين تركيا وسورية ١٩٩٨ والمفاوضات التي تلته، إذ أبدى الساسة الأتراك اهتماماً بتحسين العلاقات مع سورية وتطويرها في جميع الاتفاقات.

---

(١) جلال معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٨)، ص١٥١.

رابعاً- إشكالية العلاقة التركية مع "إسرائيل":

اكتسبت العلاقات التركية- الإسرائيلية منذ نشأة الكيان الصهيوني وحتى وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم أهمية كبيرة بسبب كثرة ما حملته من معاهدات وتعاون على كل الأصعدة وعلى الخصوص على الصعيد العسكري.

يعد عام ١٩٩٤ البداية الرسمية للتعاون الأمني بين تركيا "وإسرائيل"، إلا أن هذا التعاون يعود لعام ١٩٨٢ بشكل غير معلن، إبان الغزو الإسرائيلي للبنان. إذ تلقت الخارجية التركية تقريراً من الخارجية الإسرائيلية جاء فيه: "تبين من عمليات استجواب مجموعة من المسلحين الفلسطينيين، الذين ألقي القبض عليهم آنذاك، وجود تعاون وثيق بين المنظمات الفلسطينية والمنظمات الأرمينية المناوئة لتركيا وبعض المنظمات اليسارية التركية"[(١)].

وقد كانت مشكلات تركيا مع دول الجوار، والمشكلات الداخلية مع الانفصاليين الأكراد من أهم أسباب اندفاع تركيا للتحالف مع "إسرائيل"، ويضيف البعض بأن من الأسباب أيضاً هو الصراع الداخلي في تركيا بين التيار الإسلامي ممثلاً آنذاك بحزب الرفاه وقوى إسلامية أخرى، والتيار العلماني ممثلاً في المؤسسة العسكرية والأحزاب العلمانية التي تعد التحالف مع "إسرائيل" وسيلة لتأكيد الطابع العلماني الغربي للدولة التركية. ويضاف أيضاً إلى الأسباب تخوف بعض النخب التركية من تفرغ سورية لإثارة نزاع معها في حال عقدت سورية اتفاقية سلام مع "إسرائيل"، وبالتالي عودة طرح قضايا المياه ولواء اسكندرون[(٢)].

وقد بلغ التنسيق التركي-الإسرائيلي ذروته من خلال مشاركة جهاز الموساد الإسرائيلي في عملية اختطاف عبد الله أوجلان في كينيا ١٩٩٩/٢/١٦، من خلال عملية مطاردته المعروفة باسم (سفاري). والتي استغرقت ١٢٩ يوماً منذ خروجه من سورية وعجزه عن الحصول على مكان يلجأ إليه نتيجة الضغط الأمريكي على العديد من الدول وآخرها هولندا بعدم منحه حق اللجوء السياسي حتى توجهه إلى نيروبي[(٣)].

---

(١) وليد رضوان، العلاقات العربية-التركية، مرجع سابق، ص٢٦١.

(٢) المرجع السابق ، ص٢٧٥.

(٣) المرجع السابق، ص٣٢١.

كما لعبت عدة عوامل في تحسين العلاقات التركية- الإسرائيلية، ومنها[١]:

- انهيار المعسكر الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفييتي.
- بدء محادثات السلام في مدريد نهاية ١٩٩١ بين العرب و" إسرائيل "، وتوقيع اتفاقية أوسلو بين الفلسطينيين و"إسرائيل" ١٩٩٣، وتوقيع اتفاقية وادي عربة بين الأردن و"إسرائيل" ١٩٩٤.
- دور الجالية اليهودية في تركيا، والجالية التركية في "إسرائيل".
- دور اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية.

وبدءاً من عام ١٩٩٥، بدأت تركيا تستعين "بإسرائيل" في علاقاتها الخارجية، مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، إذ أصدر شمعون بيريز وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق تعليماته إلى جميع سفرائه في أوروبا بالتركيز على شرح مدى أهمية الاتفاق الجمركي بين الاتحاد الأوروبي وتركيا في تقريب أنقرة من الغرب. وفي منتصف كانون الثاني ١٩٩٦ وعدت "إسرائيل" بدمج المصالح التركية في معادلة الشرق الأوسط[٢].

وعلى الرغم من أن تركيا وإسرائيل وقعتا في ١٩٩٦/٢/٢٣ اتفاقاً للتعاون العسكري الاستراتيجي، فإنه لم تتم الإشارة إليه إعلامياً إلا في أثناء زيارة الرئيس التركي سليمان ديميريل "لإسرائيل" في آذار ١٩٩٩، وظل طي الكتمان. وعلى الرغم من أن الاتفاقات التركية كافة يتعين عرضها على لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان طبقاً للدستور، فإن هذا الاتفاق بالذات تم توقيعه خفية عن هذه اللجنة احتماء بإجراءات أمنية تشمل الاتفاقات العسكرية لحماية أمن البلاد واستقرارها. وبالنظر إلى الثقل الخاص للجيش في تركيا، فقد مرت المسألة في هدوء دون إحاطة البرلمان بشيء مما حدث، وحظي هذا الاتفاق منذ البداية بتأييد رئيسي الجمهورية والحكومة[٣].

---

(١) المرجع السابق، ص٢٦٢.

(٢) المرجع السابق، ص٢٦٣.

(٣) المرجع السابق، ص٢٦٤.

وكان من الطبيعي أن تقوم سورية باتصالات مكثفة مع جميع الأطراف العربية وغير العربيـــة (إيران)، المستهدفة بهذا الاتفاق، في سبيل اتخاذ موقف موحّد تجاه مخاطر هذا الاتفــاق. ولمواجهــة رغبة طرفي الاتفاق وكذلك الرغبة الأمريكية في إقامة ترتيبات أمنية شرق أوسطية على الصـــعيدين الأمني والاقتصادي، لأنه ليس لهذه الترتيبات –من وجهة النظر السورية– أية جـــدوى قبــل تحقيــق السلام[1].

نستنتج مما تقدم أن العلاقات الوطيدة بين تركيا و"إسرائيل" منــذ اعتــراف تركيــا بـــ "إسرائيل" عام ١٩٤٩ أدت إلى سوء العلاقات وتدهورها بين تركيا والدول العربية بشكل عـــام؛ والعلاقات السورية–التركية بشكل خاص؛ وعلى وجه الخصوص خلال فترة التســعينات مــن القرن العشرين بعد أن تطورت العلاقات الإسرائيلية–التركية من خلال عقد العديد من الاتفاقيات على الخصوص في المجال العسكري. هذا ما رأت فيه القيــادة الســورية إخــلالاً بـــالتوازن الاستراتيجي مع الكيان الصهيوني، وأنه يؤثر سلباً على الأمن القومي العربي، ولــذلك بـــدأت القيادة السورية باستخدام بعض الأوراق في المنطقة لتجاوز أثر التعاون التركـــي–الإســـرائيلي؛ كالورقة الكردية، وتطوير التعاون الاستراتيجي مع جمهورية إيران الإســـلامية ودعـــم أكبـــر للمقاومة اللبنانية والفلسطينية.

المطلب الثاني:

دواعي اتفاق أضنة بين تركيا وسورية عام ١٩٩٨

شهدت فترة نيسان ١٩٩٦ توتراً حاداً في العلاقات السورية–التركية بسبب تصاعد التعاون العسكري التركي–الإسرائيلي. ففي ١٩٩٦/٤/٢٠، وجه رئيس الحكومة التركية الأسبق مسعود يلماظ أثناء زيارة له للواء اسكندرون رسالة تحذير وتهديد إلى سورية طالب فيها "بعدم إيـــواء المتمردين الأكراد أو دعمهم، لأن الأتراك صبورون، ولكنهم سيردون على أي اعتداء، وتركيا غير مستعدة للتنازل عن جزء من أراضيها ، في إشارة إلى لواء اسكندرون".

---

[1] عبد العزيز المنصور، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، مرجع سابق، ص٢٨٠.

وفي ١٩٩٦/٥/٧ وجه يلماظ تحذيراً آخر لسورية من مخاطر استمرار دعمهـا لحـزب (العمال الكردستاني)، وكان ثاني تحذير من نوعه من مسؤول تركي رفيع المستوى منذ توقيـع اتفاقية التعاون العسكري بين تركيا و"إسرائيل". ووصل التوتر بين سورية وتركيا إلى ذروته في حزيران ١٩٩٦، وبدا البلدان على حافة الدخول في مواجهة عسكرية، وذلـك نتيجـة تصـاعد الاتهامات والتهديدات التركية لسورية، وتزايد الحشود العسكرية على حدود الدولتين[٢].

غير أنه بسقوط حكومة مسعود يلماظ في حزيران ١٩٩٦، وتشكيل حكومة نجـم الـدين أربكان الائتلافية مع حزب الطريق القويم بزعامة تانسو شيللر تراجعت إلى حـد كبيـر حـدة الخلاف بين كل من سورية وتركيا. ومع عودة استلام مسعود يلماظ رئاسة الوزراء في تركيـا بعد استقالة أربكان في حزيران ١٩٩٧، بدأت مرحلة تصعيد جديدة في علاقاتها مـع العـرب عموماً وسورية خصوصاً.

وبعد زيارة رئيس الوزراء التركي مسعود يلماظ إلى "إسرائيل" في أيلول ١٩٩٨، أصبحت الرؤية السياسية والاستراتيجية بين كل من أنقرة وتل أبيب أكثر تطابقاً، فلم يعد وقـف العمليـة السلمية بين سورية و"إسرائيل"، ورفض الانسحاب من الجولان، مطلباً إسرائيلياً فحسب، بل إنه مطلب أمريكي أيضاً، وأخذ يطالب به الأتراك سراً، وفي الوقت نفسه بدأ الإسرائيليون بتحريض القادة الأتراك على قطع مياه نهر الفرات عن سورية من خلال تلميحهم المستمر بإمكانية شراء هذه المياه[٣].

وكانت حملة التصعيد التركية في تشرين الأول ١٩٩٨ مفاجأة، لأن العلاقـات التركيـة-السورية لم تشهد في الأشهر التي سبقت هذا التارريخ أي تطور ساخن يستدعي حشـد القـوات التركية على الحدود السورية وأعلن القادة العسكريون الأتراك أن بلادهم في حالة حرب غيـر معلنة مع سورية. وخاصة أن حزب العمال الكردستاني الذي يدعي القادة الأتراك دعم سـورية له، قد أعلن على لسان زعيمه عبد الله أوجلان في مطلع أيلـول ١٩٩٨ وقفاً لإطلاق النار

---

(٢) المرجع السابق، ص٢٨٣.

(٣) المرجع السابق، ص٣٠٥.

من جانب واحد، بالإضافة إلى تقلص عمليات الحزب بصورة كبيرة، حتى داخل تركـــــــــيا نفسها[١].

لقد بادرت تركيا إلى إظهار عزمها على إتباع سياستها العسكرية الخاصة فيمـــا يخـــص المسألة الكردية، حين هددت تركيا سورية بغزو عسكري إن لم يتم طرد زعيم حـــزب عمـــال كردستان عبد الله أوجلان من سورية. وما لبثت تركيا أن حشدت قوات عسكرية كبيـــرة علـــى امتداد الحدود السورية أوائل تشرين الأول ١٩٩٨. مما أقنع القيادة السورية أن أنقرة جادة فـــي تهديدها العسكري، وبما أن الجزء الأكبر من القوات السورية منتشر على الحدود مع "إسرائيل"، فإن سورية خشيت من وجود مؤامرة إسرائيلية لتوريطها في حرب على جبهتين، على الـــرغم من أن الإسرائيليين أنكروا أية علاقة لهم بالتحرك التركي، فسارعت سورية إلى التوصل إلـــى تفاهم مع تركيا بوساطة الحكومة المصرية، والتوقيع في ٢٠ تشرين الأول ١٩٩٨ على اتفاقيـــة أضنة بين سورية وتركية تعهدت فيها دمشق بوقف جميع أشكال الدعم لحزب العمال الكردستاني ، وتم ترحيل أوجلان من سورية[٢].

وجاء هذا الموقف التركي، كرد فعل على السياسة الأمريكية، فقد بدت تركيا مستاءة من سياسة الإدارة الأمريكية، نتيجة للمبادرة بالسماح بإقامة "دولة كردية مستقلة" في شمال العراق، أو بعبـــارة أدق إعلان الدولة الكردية الاتحادية في العراق بقيادة المجموعتين الكرديتين (الاتحـــاد الكردســـتاني العراقي، والاتحاد الوطني الكردستاني) بدعم أمريكي، وهذا ما عكس موقفاً تركياً متحـــاملاً علـــى واشنطن، ودفع تركيا إلى تفجير أزمة ١٩٩٨، بهدف إثبات أن الإهمال الأمريكي لتركيا لـــه ثمـــن يربك ويعرقل استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية إزاء مصالحها في المنطقـــة. وبالفعـــل جـــاء الموقف الأمريكي واضحاً في إمكانية استخدام القوة العسكرية تجاه سورية ما لم تلتزم بطرد عبد الله

---

(١) المرجع السابق، ص٣٠٦.

(٢) هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة، تعريب: فاضل جكتر (الرياض: دار العبيكان، ط١ ٢٠٠١)، ص٢١٦.

أوجلان وإغلاق المعسكرات الخاصة به وإيقاف تقديم الدعم لحزبه. وقد حصلت تركيا على مطالبها هذه بموجب اتفاقية أضنة مع سورية، وأظهرت هذه الأزمة أهمية تركيا الإقليمية من حيث[1]:

- نجحت في استغلال الوقت المناسب لغرض المساومة السياسية.
- باتت سورية من دون غطاء عالمي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، فيما لو اندلعت أزمة ساخنة أو حرب.
- لم يعط الموقف العربي المنقسم، موقفاً متضامناً مع سورية فيما لو اندلعت الحرب.
- أعطى التحالف التركي- الإسرائيلي واتفاقية التعاون العسكري المشترك موقفاً عسكرياً صلباً لتركيا.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره كانت علاقات سورية في هذه الفترة متوترة مع معظم دول الجوار (الأردن، العراق، السعودية ومصر، بالإضافة إلى عدائها مع الكيان الصهيوني)، مما أضعف نسبياً موقف سورية أمام التحديات الإقليمية.

توترت العلاقات بين تركيا وسورية في ضوء قيام تركيا بدور رئيس ضمن استراتيجية أمريكية- إسرائيلية تهدف إلى الضغط على سورية حتى تبدي مرونة أكبر في مفاوضات التسوية مع الكيان الصهيوني. وجاء تكثيف الضغوط التركية على سورية في الفترة التي بذلت من جانب سورية ومصر والسعودية لتفعيل النظام الإقليمي العربي من أجل بلورة موقف عربي قادر على التعامل مع التحديات الإقليمية والدولية، ما يجعل سياسة تركيا إزاء سورية والعراق مجرد استئناف (لاستراتيجية شد الأطراف)، والتي تعني جر الدول العربية الهامشية من الناحية الجغرافية إلى صراعات مع دول الجوار لتوريطها في هذه الصراعات وإبعادها عن القضايا القومية الرئيسة كالصراع العربي-الإسرائيلي والتكامل العربي[2].

لقد كان تشابك ملفات السياستين الداخلية والإقليمية سبباً في تأزم العلاقات بين الدولتين، وعرقلة إمكانية التفاهم والاتفاق بشأن كثير من الأزمات التي وقعت بينهما، خصوصاً وأن تركيا

---

(١) محمود السامرائي، "المساومة في السياسة الخارجية التركية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٣، شتاء ٢٠٠٧، ص٩٦.

(٢) وليد رضوان، العلاقات العربية- التركية، مرجع سابق، ص٢٧١.

أفادت كثيراً من الظروف الدولية الجديدة، ومن الانقسامية الجديدة بين الأقطار العربية في الضغط على سورية[١].

ومن أسباب هذا التصعيد أيضاَ، ما يتعلق بالصراع داخل تركيا الذي كانت تخوضه المؤسسة العسكرية والأحزاب العلمانية مع التيار الإسلامي وخصوصاً حزب الرفاه ثم الفضيلة، وخوف المؤسسة العسكرية من تعاظم دور هذا التيار في انتخابات ١٩٩٩، فكان البحث عن افتعال أزمة عسكرية خارجية لتحقيق الإجماع القومي والوطني المفقود تحت شعار الحفاظ على الدولة/الأمة وضرب كل القوى الداخلية، كما أن لهذا التصعيد أسباب بعيدة تتعلق بسياسة تركيا الخارجية بعد مجموعة تطورات على المستوى الإقليمي والدولي أدت إلى إعادة النظر في الوظيفة الاستراتيجية لتركيا[٢].ومن تلك الأسباب كذلك:

- موقف سورية المندد بالتحالف التركي–الإسرائيلي عام ١٩٩٦ على الصعيدين الإقليمي والدولي، مما دفع المسؤولين الأتراك وعلى رأسهم الرئيس التركي الأسبق سليمان ديميريل ليبدي انزعاجه الشديد من دور سورية في تحريض الوطن العربي ضدها بسبب تعاونها مع "إسرائيل".
- الإخفاق التركي في حسم المشكلة الداخلية الكردية أمنياً وعسكرياً وسياسياً.

فيما كان الموقف السوري واعياً تماماً لأبعاد التهديدات التركية ومراميها عندما حَّدد في ١٩٩٨/١٠/١٩: إن تحالف تركيا و"إسرائيل" ليس موجهاً إلى سورية وحدها بل لكل العرب. و"إسرائيل" هي المستفيد الوحيد من أي صدام مسلح بين سورية وتركيا لتمرير مخططاتها الاستعمارية في المنطقة والإجهاز على ما تبقى من مرتكزات العملية السلمية، فالتحالف التركي–الإسرائيلي وسيلة للضغط على سورية بهدف التأثير في مواقفها الثابتة ودفعها إلى الاستسلام والقبول بالشروط التركية والإسرائيلية[٣].

---

(١) عقيل سعيد محفوض، "سورية وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل"، مرجع سابق، ص٨٧.

(٢) وليد رضوان، العلاقات العربية – التركية، مرجع السابق، ص٣٠٧– ٣٠٩.

(٣) المرجع السابق، ص٣١٣.

وقد لجأت الدولتان إلى فتح ملفات أخرى شائكة خلال تلك الأزمة، في محاولة من كل دولة منهما، للحصول على مكاسب معينة، مقابل التنازلات التي ستدفع بها لاحتواء الأزمة، ومنع تحولها إلى حرب بين الدولتين أولاً، وحرب إقليمية لاحقاً. وعلى على رأس تلك الملفات، قضيتا لواء الإسكندرون، وقضية توزيع مياه الفرات ودجلة بين الدول الثلاث (تركيا وسورية والعراق)، وتوزيع مياه العاصي بين سورية وتركيا، إضافة إلى ملفي الأكراد والعلاقة مع "إسرائيل".

المطلب الثالث:

نتائج اتفاق أضنة وأثره في العلاقات السورية- التركية

في ١٩٩٨/١٠/٧ ذكرت مصادر تركية "أن أنقرة اشترطت خلال مباحثات الرئيس مبارك مع القادة الأتراك خمسة شروط لتسوية الأزمة مع سورية، وتنفيذ تلك الشروط قبل الدخول في أية تسوية بين الدولتين. وهذه الشروط هي[١]:

- التوقف نهائياً عن دعم حزب العمال الكردستاني، ومنع عناصره من التسلل عبر الحدود إلى الأراضي التركية والعراقية، وتسليم زعيمه أوجلان إلى تركيا.
- وقف شن حملة مضادة لتركيا داخل جامعة الدول العربية.
- التوقف عن تشويه مقاصد التعاون التركي-الإسرائيلي.
- التوقف عن المطالبة بأية حقوق في الإسكندرون.
- التوقيع على اتفاق ثلاثي بين تركيا والعراق وسورية لحل مشكلة المياه طبقاً للمقترحات التركية.

لذا، عقدت مباحثات أمنية سورية-تركية في ١٩-٢٠ تشرين الأول ١٩٩٨، أسفرت عن اتفاق أضنة الأمني، تضمن وفقاً لإعلان المتحدث باسم الخارجية التركية، ثلاثة بنود أساسية[٢]:

---

(١) المرجع السابق، ص٣١١.

(٢) المرجع السابق، ص٣١٣-٣١٤.

- اعتراف سورية بأن حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية، وتعهدها بعدم السماح لهذا الحزب بحمل السلاح أو تلقي إمدادات أو مساعدات مالية أو شن حملة دعائية من أراضي سورية، وعدم السماح لزعيم هذا الحزب أو المنظمات التابعة له بالعودة إلى سورية.
- اتفاق الجانبين على ألا يسمح أي منهما بأي نشاط يستهدف أمن الآخر واستقراره، انطلاقاً من أراضيه على أساس مبدأ المعاملة بالمثل.
- تحديد آليات الإشراف على تنفيذ الاتفاق والمتمثلة بإنشاء خط هاتفي ساخن مباشر بين دمشق وأنقرة وتعيين ممثلين أمنيين بسفارة كل دولة لدى الأخرى.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره، أكد الاتفاق على إقامة علاقات دبلوماسية بين الدولتين وذلك بفتح سفارة لكل دولة لدى الآخر.

إن اتفاق أضنة ١٩٩٨ بين تركيا وسورية على الرغم من أهميته ورمزيته لم يكن اتفاق تسوية ولا اتفاق سلام، بل كان إعلان نوايا في المقام الأول ربما هو "إعلام فوق العادة" ولكن التطورات اللاحقة أعطته أهمية كبيرة نسبياً وعدته حدثا مؤسسا ونقطة تحول في العلاقات التركية-السورية، إذ تبعته أحداث ووقائع وتفاعلات بينية واتفاقات وغيرها غيرّت مجرى العلاقة بين الدولتين[١].

وكان قد أعلن وزير الخارجية السوري إثر اجتماعه مع نظيره التركي، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٩٩/٩/٢٣: "أن الدولتين اتفقا على تشكيل مجموعتي عمل في أنقرة ودمشق من أجل حلّ المشكلات التي قد تؤدي إلى توتر العلاقات بين الدولتين كافة، وأن هذا الاتفاق يشكل نقطة تحول في العلاقات بين البلدين". وفي ١٩٩٩/٤/٢٨ وأثناء زيارة نائب رئيس الوزراء السوري للشؤون الاقتصادية لتركيا، تم توقيع البلدين على اتفاق بشأن تعزيز التعاون الثنائي في مجالات النقل الجوي والبحري والبري والسكك الحديدية[٢]. وقد دخلت العلاقات البينية منذ اتفاق أضنة تشرين الأول ١٩٩٨ وحتى عام ٢٠٠١ مرحلة من التقارب الحذر، فيه قدر كبير من التردد، تخللها تنسيق محدود من حيث الموضوع ومن حيث الزمان، خاصة أن بناء الثقة لم يكن ممكناً بالتواتر المطلوب بعد عقود طويلة من العداء المتبادل مادياً ومعنوياً أو رمزياً. كما أن تشابك ملفات

---

[١] عقيل سعيد محفوض، "سورية وتركيا.. الواقع الراهن واحتمالات المستقبل"، مرجع سابق، ص٨٦-٨٧.

[٢] وليد رضوان – العلاقات العربية-التركية، مرجع سابق، ص٣٢٧.

السياسة الداخلية والإقليمية أزّم العلاقات وعرقل إمكانية التفاهم والاتفاق بشأنها، وخصوصاً أن تركيا أفادت من الظروف الجديدة ومن الانقسام السياسي لدى الدول العربية في الضغط على سورية ومحاولة استثمار اللحظة السياسية، وشعور سورية بالاستهداف الإقليمي والدولي بعد أحداث أيلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو أمر أحسن الأتراك توظيفه عبر عقود[(١)].

ومنذ التوصل إلى اتفاق أضنة شهدت العلاقات السورية–التركية انفراجاً على الصعد الأمنية والتجارية والاقتصادية والسياسية، وأعطت زيارة الرئيس التركي السابق أحمد نجدت سيزر لدمشق في حزيران ٢٠٠٠ دفعة قوية في اتجاه تغيير علاقة أنقرة بدمشق، ووقع رئيس الأركان السوري الأسبق حسن تركماني في ٢٠٠٢/٦/١٩ مع القيادة العسكرية التركية اتفاق تعاون عسكري بين الجيشين، يشمل التعاون في مجال التدريب العسكري وتبادل زيارات الضباط وطلاب الكليات العسكرية وإجراء مناورات عسكرية مشتركة والتعاون في مجال الصناعات الدفاعية[(٢)].

وأتاح فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية التي جرت في ٣ تشرين الثاني ٢٠٠٢ بأغلبية مَكّنَتْهُ من تأليف الحكومة منفرداً، إمكانية أكبر نسبياً لتعزيز التفاعلات البينية، وأدى إلى تطورات إيجابية في السياسات الإقليمية لتركيا، وظهر ذلك في البداية مع رفض الجمعية الوطنية التركية (البرلمان) في ٢٠٠٣/٣/١ أن تكون تركيا منطلقاً للعمليات الحربية البرية الأميركية لاحتلال العراق. ولاقى موقف تركيا من احتلال العراق ترحيبا من سورية، ربما لأن سورية هي أكثر المستفيدين من مثل هذه المواقف خاصةً أن الخطاب السياسي والإعلامي للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها كان يقصد التلميح إلى أن سورية قد تكون الهدف الثاني.

وكان لزيارة سيادة الرئيس بشار الأسد الأولى إلى تركيا عام ٢٠٠٤، صبغة تاريخية كونها أول زيارة رسمية لرئيس سوري الى تركيا، كما كانت مؤشراً على أعلى مستوى إلى التطوّر السريع للعلاقات حيث تم خلال الزيارة توقيع الاتفاقات التالية:

---

(١) المرجع السابق، ص٨٧.

(٢) المرجع السابق، ص٣٥٢.

- اتفاقية منع الازدواج الضريبي.
- اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمار.
- اتفاقية البروتوكول السياحي.

واتفق الجانبان في عام ٢٠٠٤ على التعاون في الصناعات النفطية. وفي ٢٢ كانون الأول ٢٠٠٤ اتفقا، خلال زيارة رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان إلى دمشق، على إقامة منطقة تجارة حرة بينهما تتضمن إجراءات تمهيدية، وقد دخلت هذه الاتفاقات في حيز التنفيذ في بداية العام ٢٠٠٧.

وجاءت زيارة رئيس الحكومة التركية أردوغان"عام ٢٠٠٧ إلى مدينة حلب للمشاركة في مناسبة رياضية للتأكيد على أن تركيا ماضية في مسار التقارب مع سورية. وقامت تركيا يدور الوسيط في المفاوضات السورية- الإسرائيلية غير المباشرة في اسطنبول في عام ٢٠٠٨.

نستنتج مما تقدم أن اتفاق أضنة بين سورية وتركيا أدى إلى تحسن العلاقات بين الدولتين وحل بعض القضايا العالقة مما أسهم فيما بعد في تطور وتحسن العلاقات بين تركيا وسورية وعلى الخصوص بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢، وسوف نتعرض في الفصل القادم لتطور العلاقات بين الدولتين.

الفصل الثالث

مسار العلاقات السورية-التركية بعد اتفاق أضنة

يتناول هذا الفصل دراسة مسار العلاقات السورية – التركية بعد اتفـــاق أضـــنة ١٩٩٨، وتحديداً بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم ٢٠٠٢، وما تركه من آثار إيجابيـــة على علاقات الدولتين خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

ويقع هذا الفصل في **ثلاثة مباحث**، يتناول **أولها** التعاون السوري-التركي على المســـتوى السياسي، أما **الثاني** فيتناول التعاون السوري-التركي على المستوى الاقتصادي، فيمـــا يتنـــاول **المبحث الثالث** مسار العلاقات السورية-التركية منذ مطلع عام ٢٠١١، نتيجة الموقف العـــدائي للحكومة التركية وتورطها المباشر في دعم العصابات الإرهابية.

المبحث الأول:

التعاون السوري- التركي على المستوى السياسي

شهدت العلاقات التركية – السورية، في الفترة اللاحقة لاتفاق أضنة، وخاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم ٢٠٠٢، انفراجات على عدة مستويات، سياسية واقتصادية وأمنية. وقد ساهمت التطورات التي حصلت في المنطقة من جهة، ورؤية حزب العدالة والتنمية الخارجية من جهة أخرى، في تعزيز العلاقات مع سورية، باعتبارها جاراً ، وباعتبارها البوابة العربية الأهم بالنسبة لتركيا للتواصل مع المنطقة العربية. وهو ما وجد ترحيباً من القيادة السورية، في محاولة للتخلص من الإرث العدائي بين الدولتين، وفتح آفاق جديدة لتعزيز مكانة سورية الإقليمية من جهة، وحشد الدعم الإقليمي لقضايا المنطقة من جهة أخرى.

وقد ساهم في ذلك أيضاً، التطور النوعي في الوعي التركي الجمعي، تجاه "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية، ودورهما التدميري والاحتلالي في المنطقة، إذ يلاحظ وفق استطلاعات الرأي التركية تحول "إسرائيل" في منظور هذا الوعي الجمعي إلى العدو الأول لتركيا.

حسب وجهة نظر الباحث عقيل محفوض أنه منذ اتفاق أضنة في تشرين الأول ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠١، دخلت العلاقات السورية–التركية مرحلة من التقارب الحذر يتميز بقدر كبير من التردد والتوتر، حيث من غير الممكن أن يكون بناء الثقة حاضراً مباشرةً بعد سنوات من التوتر والعداء المتبادل بين الدولتين[1].

المطلب الأول:

تطور العلاقات السورية–التركية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣

لا يمكن أن ينكر أحدٌ أن الحكومتين التركية والسورية تفاهمتا حول إعادة تعريف كل دولة لوزنها ودورها الإقليمي في المنطقة، ففي تركيا هناك إجماع على أنه في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق تقف البلاد وسط متغيرات جيوسياسية واستراتيجية جديدة ومن خلالها

---

[1] عقيل سعيد محفوض، "سورية وتركيا.. الواقع الراهن واحتمالات المستقبل،" مرجع سابق، ص٨٦–٨٧.

تدرك سورية أنها لا تملك أسباب القوة السياسية والاقتصادية والاستراتيجية التي تملكها تركيـــا، فكان لابد من تغير النهج والتوجهات بما يتوافق والمستجدات الجديدة.

لقد أدى حدثا ١١ أيلول ٢٠٠١، وغزو العراق ٢٠٠٣ دوراً مهماً فـــي صـــوغ الـــوعي التركي لطبيعة المرحلة المقبلة من جانب، وفي التقارب الشديد بـــين تركيـــا وســـورية نظـــراً للهواجس المشتركة، فقد بدا أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لاستغلال أحـــداث أيلـــول لا للانقضاض على القاعدة بل لتفتيت العالمين العربي والإسلامي خدمةً لأمن "إسرائيل" والسيطرة على منابع النفط، وأيضاً جعل تركيا إحدى الدول المستهدفة في مرحلة لاحقة من خلال ترسيخ النزاعات العرقية والمذهبية والدينية، لذا كان غزو العراق ٢٠٠٣ مفصلياً في اكتمـــال النظـــرة التركية إلى خطورة السياسة الأمريكية من عدة جوانب[١]:

- أظهر الغزو الأمريكي للعراق أن أحد أهدافه هو ترسيخ الانقسام العرقي من خلال فيدراليـــة كردية تفتح لاحقاً على دولة مستقلة، لا تهدد فقط وحدة العراق بل وحدة الكيانات المتجـــاورة وفي مقدمتها سورية وتركيا وإيران، وبالتالي فإن العامل الكردي كان ولا يزال من العوامل المقربة بين تركيا وسورية.
- أظهرت التطورات دوراً إسرائيلياً مركزياً في شمال العراق في دعم الأكراد وتدريبهم، الأمر الـــذي وثّقته المصادر الغربية، وهذا ما يفيد بأن مصدر الخطر المشترك علـــى ســـورية وتركيـــا هـــو "إسرائيل".
- أظهرت التطورات أن الدول الإسلامية مستهدفة الواحدة تلو الأخرى، ولقد جاءت التهديـــدات الأمريكية لسورية وإيران لتدق قاموس الخطر بالنسبة لتركيا...

كل هذه العوامل وضعت المصالح التركية والسورية في مواجهة السياسات الأمريكية فـــي منطقة الشرق الأوسط.

إن كل ذلك أدى إلى استمرار تركيا وسورية في التقارب على كافة المستويات، فقد كـــان العام ٢٠٠٠ مناسبة لتوسيع ودعم التفاعلات والزيارات الرسمية حيث قام نائب الرئيس السوري آنذاك عبد الحليم خدام بزيارة إلى أنقرة مطلع تشرين الثاني ٢٠٠٠ كأول زيارة مهمـــة وعلـــى

---

[١] محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٨)، ص٢٩٥-٢٩٦.

مستوى عالي، وفي محادثاته مع القادة الأتراك تعهدت كل من سورية وتركيا بالعمل على صياغة اتفاق "إعلان مبادئ" يساعد على توجيه العلاقات بينهما في المستقبل، وفي حزيران ٢٠٠٢ زار رئيس الأركان السوري آنذاك حسن تركماني ووقع الطرفان التركي والسوري اتفاقاً للتعاون الأمني تضمن تبادل المعلومات والتكنلوجيا والتدريب وإمكانية إجراء مناورات عسكرية مشتركة، وبعد هذا الاتفاق العسكري التركي- السوري جاء الفوز الكاسح لحزب العدالة والتنمية في انتخابات ٣ تشرين الثاني ٢٠٠٢ ليعطي العلاقات التركية السورية زخماً وقوة لم تشهدها من قبل، وقد افتتح عبد الله غول زياراته الخارجية بزيارة دمشق التي حظي فيها بحفاوة بالغة[1].

لقد أوجد الاحتلال الأمريكي-البريطاني للعراق مخاوف جدية لدى الدولتين التركية والسورية، من تداعيات هذا الاحتلال ظهور الصراعات الاثنية والطائفية والمذهبية في المنطقة العربية. بعد ذلك تحسنت العلاقات بين تركيا وسورية بصورة كبيرة ففي ٦ كانون الثاني ٢٠٠٤ قام الرئيس السوري بشار الأسد بزيارة تاريخية إلى أنقرة عدها المحللون والساسة بداية تغير شامل في التحالفات والسياسات الإقليمية للدولتين، حيث عبر الرئيس التركي حينذاك أحمد نجدت سيزار عن أهمية الزيارة بقوله:" إن زيارتكم لها صبغة تاريخية ومغزىً خاص كونها أول زيارة رسمية لبلادنا لرئيس الجمهورية العربية السورية[2]". ولقد شدد الرئيس بشار الأسد خلال هذه الزيارة على ضرورة تفعيل سبل التعاون المشترك بين الدولتين في جميع المجالات، ولا سيما أن العلاقات السياسية بين الطرفين انتقلت من مرحلة عدم الثقة إلى مرحلة الثقة المتبادلة، والتي يجب استثمارها في توليد استقرار سياسي يسود المنطقة[3].

لذلك ومنذ تغيير الخريطة العراقية بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ومن ثم الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣، وظهور معادلات داخلية وإقليمية ودولية جديدة ، ارتسمت على امتداد السنوات العشر اللاحقة، مجموعة من الثوابت التركية تجاه الوضع في العراق، وعلى الرغم من

---

(١) محمد التلولي، السياسة الخارجية التركية تجاه سورية ٢٠٠٢-٢٠٠٨، رسالة ماجستير غير منشورة، (غزة: جامعة الأزهر، ٢٠١١)، ص٣٢-٣٣.

(٢) حسن محلي، "الأسد في أنقرة وجبهة مشتركة"، صحيفة المستقبل اللبنانية، ٧ كانون الثاني ٢٠٠٤.

(٣) المرجع السابق.

تبدل الحكومات والخريطة البرلمانية في تركيا، إلا أن هناك مجموعة من الثوابت تشكل في جزء منها جامعاً مشتركاً في بعضها بين سورية وتركية تكمن بالآتي[١]:

١- الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية، وذلك انطلاقاً من أن تقسيم العراق سيفتح باب تقسيم كل الدول المجاورة له، بما فيها تركيا.

٢- منع إقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق، انطلاقاً من أن مثل هذه الدولة رسمياً، سيشجع أكراد تركيا على الاحتذاء بأشقائهم في العراق، والسعي الجدي إلى تحقيق الانفصال عن تركيا، أو على الأقل إقامة حكم ذاتي، مادام مثل هذا الهدف أصبح واقعاً في شمال العراق. فتركيا تعارض حتى منح أكراد العراق حكماً ذاتياً واسعاً يمكن أن يفتح الباب لاحقاً أمام استقلال كامل. فهي ترى أن إعلان دولة كردية مستقلة في شمال العراق يشكل سبباً للحرب، ووجود الجيش التركي في بعض مناطق شمال العراق، وإن كان يستهدف مواجهة قوات حزب العمال الكردستاني، إلا أنه يمثل في الوقت نفسه مراقبة لحركة الأكراد العراقيين، منعاً لأية مفاجآت.

٣- إن التفكك السياسي والعرقي للعراق شجع تركيا على المطالبة، بمنح تركمان العراق – منطقة كركوك – حقوقاً ثقافية وحكماً ذاتياً، وألا يكونوا تابعين إلى منطقة الحكم الذاتي الكردي المحتملة في المستقبل، وذلك ليبقى التركمان جيباً تركياً داخل العراق، سواءً تجاه بغداد، أو تجاه الأكراد.

٤- منع تشكيل العراق أي تهديد مستقبلي لتركيا ، وإذا كانت تركيا مع عراق موحد ، إلا أنها ضد ظهور عراق قوي.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره، فإن القيادة السورية رأت أن الولايات المتحدة الأمريكية في احتلالها للعراق ٢٠٠٣ تهدف إلى السيطرة على المنطقة العربية، ومن ثم الاعتداء على سورية. كما رأت فيه القيادة السورية دعماً للكيان الصهيوني وخدمةً له، ورسم خرطة جديدة

---

[١] محمد نور الدين، "النتائج والتداعيات تركياً"، في: مجموعة باحثين، احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٤)، ص٤٠٨-٤٠٩.

للشرق الأوسط. وبسبب ذلك كان على القيادة السورية ان تقف بقوة ضد الاحـتلال الأمريكـي للعراق.

ووفقاً لوزير الخارجية التركي احمد داوود أغلو فإن: "النظامين السياسي والديموغرافي في العراق معقدان جداً، فهناك السنة العرب في وسط البلاد، والسنة الأكراد في الشمال، والعـرب الشيعة في الجنوب، وبالتالي فإن عنصر التوازن في العراق هم العرب السنة. فبما أنهم سـنة، فإن لديهم قاسماً مشتركاً مع الأكراد، وبما أنهم عرب، فإن لديهم قاسماً مشـتركاً مـع الشـيعة العرب. فيجب أن يكون هناك نظام سياسي في العراق مبني على السنة العرب، لضمان الأمـن وضمان نظام سياسي مستمر في هذه البلاد"[1].

ولقد نشطت حركة المنظمات الحزبية والجماهيرية في تركيا، ضد العدوان الأمريكي على العراق، وشكلت الأحزاب السياسية والمنظمات المهنية والشعبية "مجلس التنسيق" ضد العـدوان على العراق، والذي يضم حوالي ١٤٠ منظمة تركية، عملت على مطالبـة الحكومـة الجديـدة (العدالة والتنمية) بزعامة رجب طيب أردوغان، بعـدم الانجـرار وراء المواقـف الأمريكيـة والمشاركة في الحرب. وصرح علي جانجي رئيس مجلس التنسيق بأن القضية لم تعـد قضـية إقليمية، بل قضية تهم جميع دول العالم، واصفاً تلك الحرب بالقذارة التي تجلب البؤس والـدمار للمنطقة[2].

ويعكس الموقف التركي ما قبل احتلال العراق، موقفاً متزناً تجاه علاقة حسن الجوار فـي ظاهره، ولكن سمة استراتيجية تركيا (المساومة) في السلوك السياسي الخارجي، تبعـث علـى الريبة والشك من حيث المصداقية. ويمكن ملاحظة تصريحات المسؤولين الأتراك بشأن رفضهم لموضوع الحرب الأمريكية على العراق، وما نجم من موقف معاكس إثر الزيارات الأمريكيـة المتعددة لتركيا. مما دفع الأتراك إلى الاصطفاف وقبول فكرة الاشتراك إلى جانـب الولايـات

---

(١) وليد رضوان، العلاقات العربية–التركية، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيـع والنشـر، ط١، ٢٠٠٦)، ص٨٧.

(٢) محمود السامرائي، "المساومة في السياسة الخارجية التركية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العـدد ١٣، شتاء ٢٠٠٧، ص٨٥.

المتحدة الأمريكية في حال اندلاع حرب، بعد المساومة، من خلال المطالبة بـدفع ٢٥ مليـون دولار، وهذا يعكس حجـم الخسائر الذي تتعرض لها تركيا فـي حال اندلاع الحرب[١].

وقد كانت شروط تركيا لدخول الحرب على العراق إلى جانب التحالف الـدولي، وبلغـة المساومة، كالآتي[٢]:

- التعهد بعدم قيام دولة كردية في شمال العراق.
- يمكن لتركيا الدخول في الأراضي العراقية لمسافة ٧٥كم، وأن تحصل علـى ١٠% مـن الـنفط العراقي.
- تبقى كل من الموصل وكركوك، خالية من أية قوات، سـوى عـدد محـدود مـن القـوات الأمريكية.

وفي ظل عدم وجود ضمانات كردية وعوامل أخرى، واصلت تركيا رهانها على أنـه لا حرب من دونها، بل ربما أكد إلحاح الإدارة الأمريكية على مشـاركة تركيـا بـالحرب، هـذا الانطباع لدى الأتراك، إلى أن وجه الرئيس بوش إنذاره الشهير فجر الثلاثـاء ١٨ آذار ٢٠٠٣ إلى الرئيس صدام حسين. وأدرك الأتراك أن رهانهم قد سقط، فاجتمعوا على عجل مساء ذلـك اليوم، وقرروا بالإجماع (رئيس الجمهورية، ورئيس الحكومة، ووزير الخارجية، ورئيس أركان الجيش) أن يبلغوا الإدارة الأميركية بأنهم سيشاركون في الحرب، وسيفتحون جبهة شمالية، وأن مذكرة ستقدم للبرلمان خلال ساعات للموافقة عليها، لكن يبدو أن ذلك تم بعد أن حسمت واشنطن قرارها بشـن الحرب، اعتماداً على جبهة واحدة هـي الجبهة الجنوبية. لذا، كان جواب كولن باول لـ عبد الله غول عندما أبلغه بقرار الدولة التركية المشاركة في الحرب: "شـكراً، لسـنا بحاجة لكم، لكـن إذا كنتم تريدون المساعدة فافتحوا ممراً جوياً لطائراتنا"[٣].

وقبل أسابيع من احتلال العراق، تمكنت الحكومة التركية من جمع سـت قـوى إقليميـة (تركيا، مصر، سورية، السعودية، إيران، الأردن، فيما بقيت الكويـت خارجـاً) فـي سلسـلة مؤتمرات إقليمية. أسفرت هذه المبادرة عن صدور "إعلان اسطنبول"، والذي كان يهدف لتفادي

---

(١) المرجع السابق، ص٨٦.

(2) Volker Perthes, Turkey's Role in the Middle East: An Outsider's Prespective (Ankara: The Transatlantic Academy Conference, June 10, 2010), *p*3.

(٣) محمد نور الدين، "النتائج والتداعيات تركياً"، مرجع سابق، ص٤١٦.

أي هجوم عسكري أمريكي على العراق، وعلى الرغم من أن بعض المحللـين فـي الولايـات المتحدة الأمريكية وتركيا عدّوا أن الدافع وراء هذه المبادرة كان إسلامياً. إلا أن الواقع هـو أن هذه المبادرات لم تستند إلى التضامن الإسلامي بقدر ما انطلقت من إدراك ذاتي تركـي متنـامٍ لتكون أنقرة قوة إقليمية قيادية، في إطار العثمانية الجديدة المستندة إلى الثقة بـالنفس والتمسـك بالمصالح القومية. لكن في نهاية المطاف فشلت مبادرة تركيا الطموحة في التوصل إلى أية نتائج ملموسة، وأسفرت المحادثات بين أنقرة وواشنطن عن عرض قدمته الولايات المتحدة الأمريكية يقضي بتقديم منح وقروض إلى تركيا بقيمة ١٥مليون دولار، إضافة إلى اتفاق يمكن بموجبه لـ ٢٠ ألف جندي تركي دخول شمال العراق لحماية المصالح التركيـة هنـاك. إلا أن البرلمـان التركي صوت بفارق ضئيل ضد فتح جبهة الشمال لمهاجمة بغداد انطلاقاً من تركيا[١].

وبعد احتلال العراق، ازداد التنسيق السوري–التركي، وحسب وكالة سانا السورية: "أنـه تأكيداً لقناعة الرئيسين الأسد وغول، جرى الاتفاق على تعميق أواصر التعـاون بـين البلـدين الجارين، والارتقاء بها خدمة لمصالحهما"[٢].

حيث التقى الموقف التركـي عموماً تجاه العراق ،وخاصةً فيما يتعلق بوحدته واستقراره وتشكله المستقبلي، مع الثوابت السورية تجاه العراق والمنطقة ككل، وهو مـا أسـهم بتعزيـز التعاون بين الجانبين، وفتح آفاق جديدة للتقارب فيما بينهما، أسهمت في خلق مجـال سياسـي تركي في المنطقة عبر البوابتين السورية والعراقية، ولاحقاً عبر التنسيق بـين الطـرفين فـي الملفات الفلسطينية واللبنانية والإيرانية، عدا عن الانفتاح الاقتصادي التركي عربياً عبر البوابـة السورية.

---

[١] عمر تشبينار، "سياسة تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية والعثمانية الجديدة"، أوراق كارنيغي، العـدد ١٠ (واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، مركز الشرق الأوسط، أيلول ٢٠٠٨)، ص٢٠–٢١.

[٢] وليد رضوان، العلاقات العربية–التركية، مرجع سابق، ص٣٧٩.

المطلب الثاني:

أثر تأزم العلاقات التركية- الإسرائيلية على العلاقات التركية-السورية

بعد الاعتداء السافر المتمثل بدخول رئيس وزراء "إسرائيل" الأسبق أرييل شارون إلى المسجد الأقصى عام ٢٠٠٠، واندلاع انتفاضة الأقصى (الانتفاضة الثانية)، ارتفعت في شوارع اسطنبول في ٢٠٠٠/١٠/١٣ وللمرة الأولى شعارات الموت لإسرائيل وتسقط إسرائيل، وبعد مواقف معتدلة إلى حد كبير للصحف الإسلامية التركية، تخرج هذه الصحف بعناوين وتعليقات حادة ضد "إسرائيل"، وقد أدانت جل الصحف التركية شارون على ما قام به، عدا قلة قليلة من الكّتاب الأتراك العلمانيين الذين اتخذوا موقفا ساووا فيه بين الضحية والجلاد، ورغم ذلك استمرت اللقاءات الثنائية بين المسؤولين الإسرائيليين والأتراك، واستمر التنسيق العسكري والأمني والاقتصادي فيما بينهما، رغم المواقف الشعبية والبرلمانية المعادية "لإسرائيل"[١].

إلا أنه وضمن أجواء المراجعة الدورية للسياسة الخارجية التركية القائمة على البراغماتية، ورداً على المواقف العدائية للوبي الصهيوني في واشنطن بسبب موقف تركيا من العدوان الأمريكي على العراق ٢٠٠٣، ظهرت بوادر أزمة جديدة في العلاقات الأمريكية التركية، فإضافة إلى تجاهل واشنطن وزير الدفاع التركي الذي اختتم زيارته للعاصمة الأمريكية في ٨ أيار ٢٠٠٣ وجه نائب وزير الدفاع الأمريكي بول وولفيتز انتقادات حادة لتركيا واشترط اعتراف تركيا بالخطأ في موقفها من الحرب على العراق، صرح رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بأن إسرائيل دولة إرهابية، وأجل وزير خارجيته زيارته إلى "إسرائيل"، رغم أنه كان قد استقبل وزير الخارجية الإسرائيلي سلفان شالوم ووزير الدفاع شاؤول موفاز قبل أسبوعين من ذلك[٢].

وقد دفع القصف الأمريكي المتكرر للمدنيين في العراق ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، والقصف الإسرائيلي لرفح في غزة أواخر ٢٠٠٨ ، رجب طيب أردوغان ليقول: "إن هذه العمليات أثبتت مدى خطورة المسار الذي تنتهجه الدولتان في المنطقة، وسوف يحاسب التاريخ هاتين الدولتين،

---

(١) المرجع السابق، ص٣٦٠-٣٦٥.

(٢) المرجع السابق، ص٣٩٧.

إذ إن الضمير الإنساني لن يغفر لهما ما تقومان به من عمل وحشي". واستدعاؤه لوزير الطاقة الإسرائيلي في أنقرة عندما قال له بأن: "لا فرق بينكم وبين النازيين لأنكم تفعلون بالشعب الفلسطيني ما فعله النازيون بكم". وندد عبد الله غول بشدة بالقصف الإسرائيلي ضد المدنيين في رفح، ووصفه بأنه وحشي وخطير جداً. فيما رفض البرلمان التركي طلب السفير الإسرائيلي في أنقرة بالتحدث أمامه لتوضيح سياسات "إسرائيل" حيال الفلسطينيين والمنطقة[١].

فيما أصبحت تركيا تنظر باستياء شديد إلى توسع وتكثيف الوجود الاستخباراتي العسكري والاقتصادي الإسرائيلي في شمال العراق. وتم نشر الكثير من التقارير التي تحدثت عن قيام "إسرائيل" بتدريب الميليشيات الكردية في شمال العراق، وتورطها في عمليات سرية في دول مجاورة، مما أدى إلى مزيد من التوتر في العلاقات التركية–الإسرائيلية. ورغم نفي كل من "إسرائيل" والقيادات الكردية في شمال العراق لهذه التقارير، فإن تركيا لم تقتنع خاصة مع ورود تقارير أخرى أشارت إلى قيام "إسرائيل" بإرسال عملاء لها داخل إيران للحصول على معلومات عن برنامجها النووي. وترى تركيا أنه كلما زاد التغلغل الإسرائيلي في العراق، وتحديداً شمالاً، فإن ذلك سوف ينعكس سلباً على المستويين الأمني والسياسي، وعلى دورها الإقليمي. وتأتي المصالح الإسرائيلية في شمال العراق المتمثلة بدعم الأكراد من منطلق احتواء الخطر على وضع "إسرائيل" الاستراتيجي، "فإسرائيل" تعمل في شمال العراق وفقاً لما يخدم مصالحها، ومن الطبيعي أن تكون متضاربة مع المصالح التركية[٢].

فمن منظور استراتيجي أمني وسياسي، فإن الوجود الإسرائيلي في شمال العراق يعد بمثابة ضغط على كل من سورية وتركيا وإيران، وخاصة على المستويين العسكري والأمني، حيث أصبحت عملية التجسس الإسرائيلية من خلال الأجهزة المتطورة، أكثر خطورة على تلك الدول، أو من خلال ما يمكن القيام به على صعيد اللعب بالورقة الكردية سياسياً. فتنامي الدور

---

(1) Turkey's Crises Over Israel and Iran, Crises Group Working to Prevent Conflict Worldwide, Europe N 208- 8 September 2010, *p*14.

(٢) سلام الربضي، "التآكل في العلاقات التركية–الإسرائيلية واستبعاد التغيّر الاستراتيجي"، المجلة العربية للعلوم السياسية،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ربيع ٢٠٠١)، ص١١٠.

الإسرائيلي في العراق عبر البوابة الكردية، والدور الإيراني عبر البوابة الشيعية، ما يعني أن "إسرائيل" وإيران هما اللاعبان الأساسيان في العراق بعد الولايات المتحدة الأمريكية[١].

إذ تحاول "إسرائيل" إثارة الأكراد، ودفعهم إلى المطالبة بدولة مستقلة على حساب دول (العراق، سورية، تركيا، إيران)، وهي تقدم مساعدات مختلفة لحزب العمال الكردستاني التركي، الأمر الذي عملت أنقرة على إحباطه، من خلال اتخاذ بعض المبادرات الإدارية والثقافية والاقتصادية لصالح الأكراد[٢].

ورغم انزعاج "إسرائيل" كثيراً من العلاقات الجديدة بين تركيا وسورية من ناحية، وعلاقاتها المتميزة مع العراق وإيران من ناحية أخرى، فإن تلك البلدان لم تحتج على طبيعة العلاقات بين تركيا "وإسرائيل"[٣].

وحدثت عدة تطورات مهمة، أثرت في طبيعة العلاقات بين الطرفين، منها: أزمة أسطول الحرية التركي٢٠١٠، ورفض "إسرائيل" الاعتذار لتركيا عن قتل الجنود الإسرائيليين بدم بارد المواطنين الأتراك، وما نجم عن ذلك من استدعاء تركيا لسفيرها من "تل أبيب"، وتجميد بعض الاتفاقيات وتحويل نمط العلاقات التاريخية من الاستقرار إلى التوتر، من دون أن يصل الأمر إلى حد تفكك التحالف بينهما وقد وصف رجب طيب أردوغان الاعتداء الإسرائيلي على سفينة المساعدات التركية بأنه كان مدعاة للحرب[٤].

قامت سورية بشجب الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية، وأعلنت وقوفها إلى جانب الحكومة التركية، وقد ساعدت حادثة أسطول الحرية في حدوث تقارب أكبر بين سورية وتركيا.

ولقد أثار موقف تركيا الإعلامي والسياسي مما جرى في قطاع غزة خلال الحرب الإسرائيلية عليه كانون الأول ٢٠٠٨– كانون الثاني ٢٠٠٩، توقعات بأن تتجه تركيا إلى تأييد مباشر لحركة حماس في القطاع، أو أن تقوم بخطوات فعلية، تنعكس على علاقاتها المتعددة

---

(١) المرجع السابق، ص١١٢.

(٢) المرجع السابق، ص١١١.

(3) Turkey and The Middle East: Ambitions and Constraints, Crises Group Working to Prevent Conflict Worldwide, Europe N 203- 7 April 2010, *p*28.

(٤) بشير عبد الفتاح، "حسابات أنقرة: مستجدات السياسة التركية في الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، العدد ١٨٦، تشرين أول ٢٠١١، ص١٢٠.

الأبعاد مع "إسرائيل"، إلا أن التعبير الإعلامي والسياسي أصبح أقل توتراً بكثير مما كان خلال الحرب، ولكنه ربما يشير إلى تغيير نوعي في طريقة تعاطي الأتراك مع المنطقة العربية، وتجاه الصراع مع "إسرائيل"، ذلك أن المظاهرات والاحتجاجات الكبيرة التي خرجت في تركيا ربما تدل على تغيير في مستوى آخر لدى المزاج واتجاهات الرأي والموقف السياسي الشعبي تجاه السياسة الخارجية للدولة التركية. وعلى الرغم من حرص السياسة الرسمية على إظهار انسجامها مع الرأي العام في تركيا، فإن ما جرى لا يتجاوز كثيراً مواقف الاحتجاج السياسي، وربما كانت له تداعيات وتجليات أخرى تظهرها دينامية السياسة الداخلية والتحولات الانتخابية ومن ثم السياسة الخارجية في تركيا[١].

وخلف هذا التوتر الظاهري في العلاقات الإسرائيلية–التركية، كان من المتوقع أن تشهد العلاقات التجارية والدفاعية بين البلدين تراجعاً مضطرداً، فقد أشارت وزارة الدفاع الإسرائيلية إلى أنه سيتم تقييم أي عقد تركي على حدة، وأن العقود التركية لن تحصل على موافقة مسبقة كما كان عليه الوضع منذ أواخر التسعينيات لكن ذلك لم يصل عمليا الى مستوى التصريحات. وقد أغلقت تركيا قواعدها الجوية في وجه الطائرات الإسرائيلية العسكرية، كما شهدت السياحة "الإسرائيلية" في تركيا تراجعاً كبيراً بعد قيام شركات السياحة الإسرائيلية بإلغاء العديد من الرحلات. ومن ناحية أخرى، فإن العلاقات الدبلوماسية بين البلدين من ناحية، والعلاقات التركية مع دول مثل إيران وسورية، وجماعات حزب الله وحركة حماس، تجبر "إسرائيل" على رؤية تركيا كخصم محتمل. أما من وجهة النظر التركية، فإن المواقف السلبية المحلية تجاه "إسرائيل"، تجد طريقها من خلال التصريحات الرسمية الغاضبة الصادرة عن حكومة مسلمة محافظة تقوم بإعادة تعريف العلاقات التركية في المنطقة، فانطلاقاً من حسابات عقلانية بحتة، فإن مصلحة كل من "إسرائيل" وتركيا تكمن في الحفاظ على علاقاتهما وزيادة الروابط الاستراتيجية فيما بينهما. ومع سياسة أحمد داود أوغلو القائمة على أساس "صفر مشاكل" مع الجيران، ورغبة تركيا بأن تصبح وسيطة سلام في الشرق الأوسط، تبقى "إسرائيل" الجار الرئيس. فحتى في أعلى مراحل التوتر، أشارت تركيا إلى رغبتها في مواصلة تجارتها الدفاعية مع "إسرائيل"، ولاسيما فيما يتعلق بشراء طائرات دون طيار، وتطوير

[١] عقيل سعيد محفوض، سورية وتركيا.. الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، ص٩٠.

طائراتها ودباباتها، مما يعني أنه على الرغم من عودة العلاقات بين البلدين إلى ما كانت عليه بداية القرن الحادي والعشرين، فإن البلدين مازالا يحتفظان بعلاقات استراتيجية ولو شابها بعض التوتر[١].

إن تأزم العلاقات بين تركيا و"إسرائيل"، يأتي في سياق عدد من المستجدات والمحددات الدولية والإقليمية والمحلية الآتية[٢]:

١- تعاني تركيا من هاجس فقدان الأهمية الاستراتيجية، وهو الهاجس الذي بدأ بعد نهاية الحرب البادرة وانهيار الاتحاد السوفييتي، ومن ثم تعزز بعد توسّع حلف الناتو إلى دول أوروبا الشرقية، وتكرس بعد الاحتلال الأمريكي للعراق. لذلك، راح التفكير التركي البراغماتي، يُقَلِّب الأوراق جيداً بعد قراءة متأنية للواقع الإقليمي والدولي، وانكشاف عوالم جديدة في آسيا الوسطى والقوقاز والبلقان والشرق الأوسط. فما كان من أنقرة إلا أن حثت الخطى باتجاه الاستفادة من عوامل القوة لديها، الجغرافية والسياسية والاقتصادية. وفي هذا الإطار، فإن الاستراتيجية التركية تحاول أو تقيم توازناً دقيقاً بين مختلف التيارات والمصالح والاتجاهات الأمريكية والأوروبية، والعربية والإسلامية، عبر إقامة علاقات جيدة مع جميع جيرانها الإقليميين والقوى الدولية الأخرى، بحيث تخرج تركيا من أن تكون طرفاً في سياسة محاور، لتكون على مسافة واحدة من الجميع، وهو ما يعبر عنه بأن تكون تركيا بلداً محورياً قادراً على التأثير في مجريات الأحداث.

٢- وانطلاقاً من هذه الاستراتيجية الجديدة، كان الانفتاح التركي على سورية وإيران والعالم الإسلامي، كما على أوروبا واليونان وروسيا، وتأييد خطط الأمم المتحدة في قبرص. أما التوتر في العلاقات مع "إسرائيل" فهو نتيجة طبيعية للسياسة التركية الجديدة، لأن هذه العلاقات كانت متضخمة وأقرب إلى الحلف، مما كان يفضي إلى توترات وشكوك بالنيات التركية، تجاه كل المحيط العربي والإسلامي، المعادي "لإسرائيل".

---

(١) زيا ميرال وجوناثان س. باريس، "تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجية التركية"، موقع الزيتونة، تشرين الأول ٢٠١٠، ص١٠.

(٢) أحمد دياب، "تركيا وإسرائيل .. أزمة عابرة أم منافسة قادمة؟"، السياسة الدولية، العدد ١٥٨، تشرين الأول ٢٠٠٤، ص١٦٧-١٦٨.

٣- هناك ترابط بين طبيعة العلاقات التركية–الأمريكية، وطبيعة العلاقات التركية–"الإسرائيلية". لذا، فإن اضطراب العلاقات بين واشنطن وأنقرة بسبب ملف العراق، تواكب مع تدهور في العلاقات التركية–الإسرائيلية، بعدما اتخذت تركيا موقفاً عنيفاً ضد "إسرائيل"، وناقداً لسياساتها في مواجهة الفلسطينيين.

٤- التدهور العربي الحاصل منذ انتهاء "الحرب الباردة" وحرب الخليج الثانية، وانهيار الاتحاد السوفييتي، ومن ثم الاحتلال الأمريكي للعراق، أفضى إلى حدوث فراغ جيو استراتيجي في منطقة الشرق الأوسط وهنا تبدو تركيا و"إسرائيل" من أكثر القوى ملاحظة لهذا التطور الفارق، رغبة في التحرك للاستفادة منه وتوجيهه لمصلحتها. فالوضع الإقليمي بعد غزو العراق وتداعياته، معطوفاً على مشروع الشرق الأوسط الكبير، أفضى إلى إفراز ما يمكن تسميته بصراع "الريادة أو القيادة أو المكانة" بين أنقرة وتل أبيب على المنطقة، ويمكن التمثيل لهذا الصراع في كردستان العراق. إن عين أنقرة لا يمكن أن تغفل عن تعدي تل أبيب للخطوط الحمراء في تحركاتها مع الدائرة الكردية في هذه المنطقة المجاورة، بينما ترى "تل أبيب" أن توثيق الصلات بهذه الدائرة أهم مكاسب فوضى العراق بعد الغزو الأمريكي، إذ يستهدف المشروع الإسرائيلي في المنطقة تفتيت الدول الكبيرة التي تتمتع بسلطة مركزية قوية ليسهل بعد ذلك تحويل المنطقة برمتها إلى دويلات صغيرة تقوم على أسس طائفية أو عرقية أو دينية تبدو فيها "إسرائيل" طبيعية. فهذا التفتيت هو وحده الكفيل بتحقيق الأمن الإسرائيلي بمعناه الأشمل. وترى تركيا وفق هذا المنظور، بأنها أولى بزعامة المنطقة.

٥- هناك تطوران لافتان حديثاً في تركيا، هما:

- إن تأثير الكمالية في تركيا بدأ يضعف (أي الابتعاد عن مبادئ العلمانية).
- قوة حزب العدالة والتنمية سياسياً وشعبياً، وتفوقها على العسكر، وأثر هذا الحزب على السياسات التركية الداخلية والخارجية.

إن حكومة حزب العدالة والتنمية تعي استحالة مضي بلادها قدماً في إجراءاتها التصعيدية العقابية ضد "تل أبيب"، من دون تقديم ترضيات استراتيجية ملائمة لواشنطن، توخياً لتحييدها أو

على الأقل تقليص حدة انحيازها المطلق لتل أبيب، والتريث قبل ممارسة الضغوط على أنقـرة لحملها على تقديم تنازلات من جانب واحد، بما يحول دون تفاقم التوتر مع "تل أبيب"، عـلاوة على عدم المساس بالعوائد الاستراتيجية المهمة للعلاقات التركية–الأمريكية، برغم ما قد يشوبها من أزمة ثقة، أو ما يربكها من توترات موسمية، خصوصاً وأن حكومة أردوغان تعي جيداً أن واشنطن يمكن أن تتفهم وتتقبل ردود الفعل العاطفية المرحليـة للأتـراك حيـال التجـاوزات الإسرائيلية، ما لم تترجم إلى مواقف وسياسات تصعيدية تهدد جـوهر التحـالف الثلاثـي، أو المصالح المشتركة بين واشنطن وأنقرة و"تل أبيب". لذا وافقت على نشر منظومة رادار للـدرع الصاروخية الأطلسية على أراضيها، منهية بذلك ثلاث سنوات من التمنع والتـردد كثيـراً مـا أبداهما أردوغان حرصاً على علاقات تركيا مع كل من روسيا وإيران وسورية[١].

في وقت كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية وإسـرائيل حريصـتين علـى علاقتهمـا الاستراتيجية مع تركيا، وقد يقدم لهما التحرك التركي ونتائجه أهدافاً استراتيجية، منها[٢]:

١- إقامة التوازن مع إيران على مسرح المشرق العربي، حتى لا تبقى وحدها من الدول الإسـلامية ممسكة بهذا الملف، من حيث دعم الفلسطينيين، ونقد المواقف العربية الضعيفة فـي مواجهـة "إسرائيل".

٢- تقديم فرصة إلى سورية للتخفيف من اعتمادها على إيران كحليف استراتيجي، وهذا المنطق تعوّل عليه أطراف عدة بشكل بالغ، لأنه يشكل المدخل الفعلي إلى طمأنة "إسرائيل".

٣- لا يمكن "لإسرائيل" الاستغناء أو التفريط بعلاقاتها مع تركيا حالياً، وقد تكون مضطرة إلى مراعاة بعض المواقف التركية وتفهمها صوناً لهذه العلاقة.

وقد تلاقت الدبلوماسية الحذرة التي انتهجها البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأمريكية مع مصالح تركيا فيما يتعلق بالقرار حول الإبادة الجماعية للأرمن، وحول الملف العراقي، وحـول حزب العمال الكردستاني (المصنف منظمة إرهابية)، وفي دعم الولايـات المتحـدة الأمريكيـة

---

[١] بشير عبد الفتاح، "حسابات أنقرة: مستجدات السياسة التركية في الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، العـدد ١٨٦، تشرين أول ٢٠١١، ص١٢١.

[٢] سلام الربضي، "التآكل في العلاقات التركية–الإسرائيلية واستبعاد التغيّر الاستراتيجي"، مرجع سابق، ص١٢٠.

لتركيا لدخول الاتحاد الأوروبي، مما ساعد الولايات المتحدة الأمريكية على كسب ثقة تركيـــا. غير أن الخلافات التركية–الإسرائيلية، تسببت بصعوبات محلية عميقة بالنسبة لإدارة الــرئيس باراك أوباما، فالتقارب التركي–الإيراني والاتفاق الذي وقعتــه تركيــا والبرازيــل لتخصــيب اليورانيوم، وما تبعه من رفض تركيا لقرار مجلس الأمن الدولي بفرض عقوبات أخرى علــى إيران في حزيران ٢٠١٠، جعل تركيا تبدو في موقع معادٍ للمصالح الاستراتيجية الأمريكية[١].

وفي الوقت ذاته، فإن تركيا على يقين أن الولايات المتحدة الأمريكية لــن تســتطيع فــي المستقبل أن تستمر متفردة بقرار المنطقة العربية، لذا اتجهت إلى اعتماد استراتيجية خاصة بها في المنطقة، لا يكون فيها ارتباط عضوي كلي مع الولايات المتحدة الأمريكية ، ولا يكون فيها أيضاً مواجهة أو عداء مع الولايات المتحدة الأمريكية حتى في إطار علاقتها مــع "إســرائيل". ويعي وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو أهمية تركيا الاستراتيجية لواشنطن، حيث يحاول الربط بين مصالح تركيا الوطنية وتحقيق المصالح الأمريكية في قوس جغرافي كبير، ممتد مــن آسيا الوسطى، والقوقاز والشرق الأوسط، وحتى شرق المتوسط وصولاً إلى أوروبا. ويسند دائماً سياسات تركيا الخارجية إلى تناغمها مع المصالح الأمريكية، إذ أن تحقيق تركيا لمصالحها فــي جوارها الجغرافي يعني تحقيق الولايات المتحدة الأمريكية لمصالحها[٢].

على الرغم من تحسن العلاقات السورية–التركية وتطورها منذ عام ٢٠٠٢ وحتى ٢٠١٠ فــي جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، إلا أن حكومة حزب العدالة والتنمية فــي تركيا واصلت التزاماتها بالاتفاقيات الموقعة بين الجانب التركي والإسرائيلي، وذلــك علــى حســاب سورية، ففي ٦ أيلول ٢٠٠٧ قام الكيان الصهيوني بغارة على منشأة في دير الزور مستخدماً المجــال التركي ذهاباً وإياباً، صرحت القيادة التركية آنذاك أن تركيا لم تكن على علم مسبق بالانتهــاك الليلــي للطائرات الإسرائيلية.

---

(١) زيا ميرال وجوناثان س. باريس، "تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجية التركية"، مرجع سابق، ص١١.

(٢) سلام الربضي، "التآكل في العلاقات التركية–الإسرائيلية واستبعاد التغيّر الاســتراتيجي"، مرجــع ســابق، ص١١٦–١١٧.

وعن إمكانية استغلال اسرائيل للورقة السورية، وما تشهده سورية من أحداث منذ ٢٠١١ يقول الخبير الاستراتيجي الإسرائيلي زاكي شالوم "إنه من الممكن أن يصبح ما يحدث في سورية بمثابة بداية حقيقية لإيجاد قاعدة مشتركة من التعاون الاستراتيجي المشترك مرةً أخرى بين "إسرائيل" وتركيا، وهو التعاون الذي يمكن على أثره إعادة بناء تحالف استراتيجي بين الدولتين (التركية والعبرية)"، ويضيف قائلاً "أن هذا التعاون بات ملّحاً وضرورياً في تلك المرحلة لمواجهة أية تداعيات سلبية في المنطقة قد يسفر عنها عدم استقرار في سورية مستقبلاً"[١].

المطلب الثالث:

أبعاد التعاون السوري-التركي

تتطلب عقيدة الأمن القومي والمكانة الإقليمية في سورية، الوقوف فعلياً إلى جانب القوى والتيارات والمنظمات السياسية في المنطقة، التي تشاركها الرأي والموقف والمصلحة بصدد القضايا الإقليمية والدولية، وهو ما يسميه الخطاب الرسمي "المواقف والثوابت المبدئية للسياسة السورية"، وكان يسمى قبل ذلك "التحالف مع حركات التحرر الوطني". وقد اتخذ طابعاً عملياتياً – لوجستياً فيما يتعلق بالشرق الأوسط، وخاصة المنظمات الفلسطينية المعارضة للتسوية وفق النموذج الأمريكي المطروح، والمقاومة اللبنانية المتمثلة بحزب الله والقوى الوطنية والقومية والدينية الحليفة لها والتي تمانع تحويل لبنان إلى ورقة بيد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها المحليين، وتمنع أن يكون منقسماً على نفسه أو مقراً أو ممراً للسياسات المعادية لسورية أو للفلسطينيين، ومن ثم المقاومة الوطنية في العراق ضد الاحتلال الأمريكي، ودعم وحدة العراق وتماسكه[٢].

وتشهد تركيا مجموعة من التحولات في مدارك السياسة الخارجية، تجلت في مستويين رئيسين: **الأول**، تصاعد وتيرة التأييد الاجتماعي والرأي العام التركي لمزيد من الاهتمام بالشرق

---

[١] محمود خليل يوسف القدرة، العلاقات السياسية التركية-السورية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية ٢٠٠٧-٢٠١١، مرجع سابق، ص٧٥.

[٢] عقيل سعيد محفوض، سورية وتركيا.. الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مرجع سابق، ص١٥٥.

وزيادة التفاعلات والروابط مع المنطقة العربية والإسلامية (الفضاء العثماني السابق). أما المستوى **الثاني** فهو تزايد اهتمام الطبقة السياسية، وجهاز السياسة الخارجية بمنطقة الشرق الأوسط، وقد عمل الجهاز الاستشاري لرئيس الحكومة أردوغان ممثلاً بوزير الخارجية أحمد داوود أوغلو، على تأطير رؤى جديدة للسياسة الخارجية تتمثل في تصفير المشكلات السياسية التركية، وتوسيع خيارات وبدائل تلك السياسة بالتركيز على الشرق، وخاصة الجوار السياسي والإقليمي[١].

وقد أدى ظهور مناطق مواجهة جديدة في المنطقة (لبنان – غزة)، والصعوبات التي شهدها حل تلك الأزمات، اكتسب أهمية مع الأزمة العراقية، هذا بالإضافة إلى الصراع العربي– الإسرائيلي. إضافة إلى أن عدم استطاعة الولايات المتحدة الأمريكية ترسيخ النظام الجديد في الشرق الأوسط بأي شكل من الأشكال، قد أدى دوراً في فعالية تركيا، حيث أخفقت جهود الإدارة الأمريكية في عهد كلينتون ومن ثم في عهدي بوش وأوباما، في هذا الصدد، مما أدى إلى فتح الساحة أمام الدول التي تمتلك رؤية فعالة ومحددة في المنطقة، كتركيا[٢].

وقد نَهجَ الطرفان السوري والتركي سياسة تقارب نَشِطَة، كما اتسعت دائرة التفاعل الاجتماعي والثقافي والإعلامي بكيفية غير مسبوقة، دعمها مزاج سياسي وثقافي مندفع بكيفية غير مسبوقة أيضاً، ولم يتأثر ذلك – على ما ظهر – بموقف تركيا الملتبس من اعتداء الطائرات الإسرائيلية على منشأة عسكرية سورية في منطقة (الكُبر) بدير الزور السورية في٥ أيلول ٢٠٠٧، وهو موقف غير متوقع من "حليف استراتيجي"، فتركيا لم تُدِن الاعتداء المذكور، على الرغم من أن الطائرات الإسرائيلية استخدمت الأجواء التركية. وقد زار وزير الخارجية السوري تركيا في ٢٠٠٧/٩/١٠ للبحث في الموضوع، وتلقى توضيحات تركية، منها أن "إسرائيل" تريد دق إسفين في العلاقات بين تركيا وسورية، وأن الأتراك طلبوا بدورهم توضيحات من "إسرائيل". وقد انطوى ذلك على دلالة مهمة هي أن زمام السياسات وصنع القرار ربما لم يستقر

---

[١] المرجع السابق، ص١٧٣.

[٢] مليحة ايشيك، الخيارات الاستراتيجية لتركيا إقليمياً ودولياً وموقع الوطن العربي منها، المستقبل العربي، العدد ٣٨٢، كانون الأول ٢٠١٠، ص٩٢.

كلياً بيد النخبة الحكومية لحزب العدالة والتنمية، أو أن تلك النخبة تتجاذبها مدارك واعتبـارات وارتباطات مع الغرب و"إسرائيل"، أو أن بعضاً من سياسات التقارب التركية ما تزال خيـارات حزب أو تيار سياسي أكثر منها خيارات وقرارات الدولة فـي تركيا[١].

وقد كانت هناك مجموعة من التطورات في العلاقات التركية–السـورية. ففـي حزيـران ٢٠٠٢ تم توقيع اتفاقيتين عسكريتين بين الطرفين. وفي نيسان ٢٠٠٣ زار عبد الله غول وزير خارجية تركيا آنذاك دمشق، كما زار رئيس الوزراء السوري الأسبق "محمد مصـطفى ميـرو" أنقرة في أول زيارة رسمية لمسؤول سوري رفيع المستوى إلى تركيا منذ ١٩٨٦. وفي كـانون الثاني ٢٠٠٤ كان الرئيس بشار الأسد أول رئيس سوري يزور تركيا. وقد عملت حكومة العدالة والتنمية على إبرام اتفاقية تبادل تجاري بين تركيا وسورية دخلت فعلياً حيز التنفيذ منـذ عـام ٢٠٠٧.

وبعد حادثة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري في ١٤ شباط ٢٠٠٥ بـذلت حكومة أردوغان جهوداً كبيرة للحفاظ على سياسة الالتزام تجاه سورية، خصوصـاً خـلال الأشـهر الـ١٥ التي تلت الاغتيال حيث كانت الحجة التركية لإبقاء علاقات جيدة مع سورية "المتهمـة" بقتلـه يمكن أن يساعد في جلب قتلة الحريري إلى المحكمة بعدما ساهمت على حد قول أردوغان في إقنـاع دمشق بسحب جيشها من لبنان، وبدا واضحاً أن تركيا لا تريد التفريط بعلاقاتها مع سورية لأنها تعـد مدخلاً طبيعياً ومهماً إلى العالم العربي، بل أن الدولة التركية تريدها لأسباب تتعلق بالأمن القومي، لـذا لم يلتف رئيس الوزراء التركي أردوغان كثيراً للتحفظات الشديدة التي أبدتها الإدارة الأمريكية في شأن التقارب التركي– السوري بل على العكس فإن التزام أنقرة تزايد إزاء سورية عبر زيـارات متبادلـة وحميمية بين عائلتي الرئيس بشار الأسد ورئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان[٢].

---

[١] عقيل محفوض، العلاقات السـورية–التركيـة: التحـولات والرهانـات، فـي: www.dohainstitute.org، ٢٠١١/١/١٦.

[٢] محمود خليل يوسف القدرة، العلاقات السياسية التركية–السورية في ظل المتغيـرات الإقليميـة والدوليـة ٢٠٠٧–٢٠١١، مرجع سابق، ص١١١.

لقد أتاح تحسن العلاقات السورية-التركية لتركيا القيام بدور الوسيط بين تركيا و"إسرائيل" لدفع مسيرة المفاوضات بينهما للأمام، إضافة لرغبة تركيا في تحسين العلاقات الأمريكية-السورية، حيث ظهر ذلك في اجتماع رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان بالرئيس الأمريكي جورج بوش الابن ٢٠٠٦ حيث أضلع أردوغان في الاجتماع بدور المدافع عن سورية، في الوقت الذي قام به الرئيس السوري بشار الأسد بتكليفه بذلك وتأكيده على أن سورية تثق بتركيا، وأنها أبلغت المسؤولين الأتراك أنه في حال وصول الضمانات سيكون الجو مهيأً للسلام(١).

وقد كان للزيارات الرسمية المتبادلة للمسؤولين الأتراك والسوريين أثر كبير على العلاقات البينية بين تركيا وسورية فقد قام الرئيس السوري بشار الأسد بزيارة إلى تركيا في ٧ كانون الثاني ٢٠٠٤، وقد حرص الرئيس بشار الأسد على الالتقاء بالعديد من سياسيين وعسكريين ورجال أعمال واقتصاد أتراك، وبذلك يكون قد عبر عن رسالة مفادها أن العلاقات بين الدولتين يجب ألا ترتبط بشخص أو حزب هناك، وإنما هي علاقة بين مجتمع ومجتمع(٢). وقبل هذه الزيارة قام رئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان على رأس وفد ضم نواباً من البرلمان التركي ووزراء والعديد من رجال الأعمال الأتراك، وأجرى مباحثات مع الرئيس بشار الأسد ومع رئيس الوزراء السوري، وتم التوقيع على اتفاق الشراكة المؤسسة لمنطقة تجارة حرة بين سورية وتركيا، كما زار أردوغان مدينة حلب وافتتح القسم الثقافي التابع للقنصلية التركية.

لقد حرص الجانبان السوري والتركي على مأسسة العلاقات البينية، أي وضع إطار مؤسسي لتنظيم العلاقات بينهما وذلك من خلال التوقيع على الإعلان السياسي المشترك والذي تم بمقتضاه تأسيس مجلس رفيع المستوى للتعاون الاستراتيجي، حيث تم تأسيسه خلال زيارة الرئيس بشار الأسد في أيلول ٢٠٠٩، ويتألف هذا المجلس من رئيسي حكومتي الدولتين والوزراء الأساسيين في الحكومتين، يجتمع مرتين في العام، تمثلت ابرز إنجازاته في إلغاء

---

(١) المرجع السابق، ص١١١.

(٢) تشرين السورية، العدد ٧٧٣٣، ١٠ كانون الثاني ٢٠٠٤.

تأشيرات الدخول أمام مواطني الدولتين، وذلك في تشرين الأول ٢٠٠٩، إضافة لتوقيع العديد من مذكرات التفاهم المشتركة في المجالات السياسية والدبلوماسية والمجالات الأخرى(١).

وهكذا انتقلت العلاقات السورية-التركية خلال الأعوام الأخيرة (٢٠٠٢-٢٠١٠) من بناء الأسس وتحديد مجالات التعاون الشامل إلى البعد الاستراتيجي والرؤية الواسعة لمستقبل الدولتين، وسبل تعزيز التعاون المشترك في كافة المجالات خاصة السياسية والدبلوماسية.

وقد قدم الرئيس بشار الأسد ورئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان خلال حفل إفطار حزب العدالة والتنمية في اسطنبول في ٢٠٠٩/٩/١٦ نمطاً من الخطاب الوجداني الذي عبر عن رغبة الطرفين في إظهار مستوى عميق نسبياً من التفاعل المتبادل على المستوى الرسمي والشعبي، الأمر الذي رفع سقف التوقعات بانفتاح البلدين على علاقات غير مسبوقة بينهما، وهو ما حدث فعلاً، إذ أخذت التفاعلات تتسع أفقياً وعمودياً. ويقول الرئيس بشار الأسد في هذا الشأن: "إذا كانت السياسة عنواناً لتضامننا فإنها لن تكون مجرد تنسيق للجهود، وإنما هي لقاء في الرؤية والموقف والثقافة. كذلك لن تكون مجرد لقاء مثقفين فحسب، بل نسيج جامع يضم أبناء شعبينا في بوتقة واحدة. أما الاقتصاد فهو ليس مجرد مشروعات نقوم بها وإنما هو اتجاه لازدهارنا المشترك... هكذا فقط نؤسس لمستقبل مشترك قواعده راسخة، وهكذا فقط ستذكرنا الأجيال القادمة بكل التقدير والعرفان كآباء وأجداد عرفوا كيف يستثمرون الماضي المشترك بنجاحاته وعثراته، من أجل حاضر أبنائهم ومستقبل أحفادهم". من جهته عبر "رجب طيب أردوغان" عن موقف مماثل بقوله: "إن سورية عدت القضايا التركية قضاياها وكذلك الأمر بالنسبة إلى تركيا، وبهذا الشكل تمكنا من مساعدة بعضنا بعضاً في حل مشاكلنا، والعلاقات السورية – التركية قطعت شوطاً كبيراً في السنوات السبع الماضية/٢٠٠٢-٢٠٠٩/، ولم يتم هذا الأمر على مستوى السياسيين فقط بل على مستوى الشعبين أيضاً... ونتمنى أن تشهد العلاقات الأخوية بين تركيا وسورية تطوراً أكبر في المرحلة القادمة. إن تركيا هي بوابة أوروبا وإن سورية هي بوابة آسيا، وأنا أؤمن أن علينا تطوير العلاقات الأخوية بيننا، كما أؤمن بأن هذه العلاقات ستسهم في إرساء السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط، وأؤمن بأن جهودنا ستنتج

---

(١) محمود خليل يوسف القدرة، العلاقات السياسية التركية-السورية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية ٢٠٠٧-٢٠١١، مرجع سابق، ص١١٩.

في بلوغ هذا الهدف. إن سورية دولة قوية ومتقدمة وقد تمكنت من حل جميع مشاكلها مع دول الجوار، وإنه بالمقدار الذي تكون فيه سورية قوية تكون فيه تركيا قوية، وهذا مصدر سعادة وامتنان لنا"[١].

وخلال هذه الفترة، احتلّت سورية أهميةً قصوى في السياسة الخارجية التركية الجديدة لحزب العدالة والتنمية، وقد ساعد ذلك على بلورة الرّؤية الاستراتيجية التركية للشرق الأوسط وتنفيذها (المنطقة العربية خصوصًا) ولطبيعة دورها فيه، فكانت تركيا حاضرةً في العديد من الملفات السّاخنة والمتفجّرة المرتبطة بسورية والتي تمتدّ من لبنان إلى فلسطين و"إسرائيل" والعراق. كما ساعد انتشار القوّة الناعمة التركية، التي كان لها أكبر الأثر في الارتقاء بدور تركيا وموقعها في المنطقة وصعودها الإقليمي، في تطوير علاقاتها ليس مع الأنظمة العربيّة فقط وإنّما مع شعوبها بالأساس، خاصّةً عندما تمّ تعزيزها بالدبلوماسية الشعبيّة وبانتقاد الموقف "الإسرائيلي" في كثير من المناسبات[٢].

أما على الجانب السوري، جاء التقارب مع تركيا في توقيت مناسبٍ جدًّا، إذ كانت الحكومة السورية يرى في العلاقة مع تركيا الصاعدة منفذًا لفكّ الحصار الدولي المفروض عليه بقيادة الولايات المتّحدة الأمريكية في ظل إدارة بوش(لاسيّما بعد غزو العراق سنة ٢٠٠٣، واغتيال الحريري سنة ٢٠٠٥، وعدوان تموز على لبنان سنة ٢٠٠٦، والعدوان على غزّة سنة ٢٠٠٨)، كما أمّنت العلاقة مع تركيا جسرًا لإعادة التواصل مع الدول الأوروبية والمجتمع الدولي.

في نهاية شهر آذار ٢٠١٠، زاد التعاون السوري والتركي من الناحيتين العسكرية والأمنية بقيام مناورات عسكرية أخرى، وذلك لجعل التعاون الأمني الحدودي على أرض الواقع. وفي تشرين الأول ٢٠١٠ عقد اجتماع أمني بين الدولتين شارك فيعه عشر وزراء من الدولتين من بينهم وزراء الدفاع والداخلية، ونتيجة لهذا الاجتماع تم تشكيل ثلاث لجان للتعاون في مجالات مكافحة الإرهاب والتدريب والمناورات العسكرية والصناعات الدفاعية. إلا أن الأحداث في سورية ٢٠١١ جعلت العلاقات السورية–التركية الودية المتميزة والمعاهدات والاتفاقات بين الدولتين حقبة من التاريخ؛ حيث تحولت العلاقات بين تركيا وسورية إلى علاقات عداوة.

---

[١] عقيل محفوض، العلاقات السورية–التركية: التحولات والرهانات، في: www.dohainstitute.org، ٢٠١١/١/١٦.

[٢] حسين العودات، الدور التركي في الحداث السورية، مرجع سابق.

المبحث الثاني:

التعاون السوري-التركي على المستوى الاقتصادي

شهدت العلاقات السورية التركية خلال العقد الأول من القرن العشرين تطوراً ملحوظاً في مستوى العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من مجالات التعاون التي أثمرت عن توقيع العديد من الاتفاقيات وزيادة حجم المبادلات التجارية بين الجانبين

فالعلاقات التجارية مع تركيا حددها الاتفاق الموقع بين البلدين في العام ١٩٧٤ الذي تم بموجبه منح كل من البلدين الآخر معاملة الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بالرسوم الجمركية والضرائب المطبقة على استيراد وتصدير البضائع مع عدم تطبيق ذلك على المنافع والتسهيلات التي يمنحها البلدان ضمن إطار اتحاد جمركي أو مجموعة اقتصادية أو التي تمنحها سورية للدول العربية، كما نص الاتفاق أن ترفق البضائع المتبادلة بشهادة منشأ وتشكيل لجنة مشتركة تجتمع بالتناوب لحل الصعوبات التي تنشأ عن تطبيق هذا الاتفاق.

إلا أن هذا الاتفاق قد تطور كثيراً وفقاً لتطور العلاقات بين البلدين وتتويجه بتوقيع اتفاقية الشراكة المؤسسة لمنطقة تجارة حرة في العام ٢٠٠٤، والتي تنص على إعفاء المنتجات السورية المصدرة إلى تركيا من الرسوم الجمركية وإلى تخفيف الرسوم الجمركية على المنتجات التركية المصدرة إلى سورية خلال مدة أقصاها ١٢ سنة حسب قوائم المنتجات المرفقة بهذه الاتفاقية وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ اعتباراً من ٢٠٠٧/١/١.

ولتشهد التجارة والسياحة البينية بين الطرفين نمواً سريعاً منذ اتفاق أضنة عام ١٩٩٨، وتحديداً بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم عام ٢٠٠٢. قبل أن تتأثر بأزمة العلاقات التي نشأت مع عام ٢٠١١، نتيجة التدخل التركي السافر في الشأن الداخلي السوري بعد حدوث الأزمة في سورية في آذار ٢٠١١.

مسار العلاقات الاقتصادية السورية-التركية بعد اتفاق أضنة:

على خلاف موقف بعض القوى العربية المؤثرة كسورية، والقائم على أن السلام أساس علاقات التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط، ترى تركيا حتى قبل بدء عملية السلام في مؤتمر مدريد ١٩٩١، أن علاقات التعاون الاقتصادي الإقليمي كفيلة بخلق المناخ الملائم لتحقيق

"السلام". وبالتالي شهد الموقف التركي قدراً كبيراً من التعجل والاندفاع للمشاركة في الترتيبات شرق الأوسطية، ولاسيما في جوانبها الاقتصادية قبل تحقيق "السلام" بمعناه الحقيقي، وهو اندفاع ينبع من رغبة تركيا في استغلال ما لديها من عناصر قوة، وخصوصاً المياه في تدعيم دورها الإقليمي، فضلاً عن المزايا الاقتصادية التي ستحققها من المشاركة في هذه الترتيبات[١].

وقد أسهم نمو طبقة رجال الأعمال في سورية، وتنوع نشاطها، وحاجتها إلى افتتاح أسواق من جهة، وإلى جذب استثمارات رديفة من جهة أخرى، في تحسين وتسريع نمو العلاقات الاقتصادية السورية–التركية، وخاصة بعد توقيع اتفاق أضنة بين الدولتين.

ويمكن القول إن جماعات رجال الأعمال في سورية، بدأت تأخذ مكانة متميزة ومتزايدة في سورية ، وعلى رغم حداثة تشكيلها نسبياً، إلا أنها بدأت تحتل موقعاً هاماً في إطار المشاركة في السياسات التنموية، بل والمشاركة في اتخاذ قرارها. ولابد من تسجيل بعض الملاحظات فيما يتعلق بها[٢]:

- تتسم هذه الجماعات بحداثة علاقتها بالسياسة الخارجية، فهي نمط جديد من جماعات المصالح، تعود في معظمها إلى النصف الثاني من الثمانينيات، وهذا ما يجعل هذه الجماعات تتجه نحو إرساء بنيتها التنظيمية وترتيب علاقاتها بالسياسة الاقتصادية وصانعيها في سورية.
- إن علاقة رجال الأعمال بالدولة عموماً، هي ذات طبيعة مزدوجة، فهذه الجماعات لا تكون دائماً أداة ضغط على النظام السياسي لدعم التوجهات الخارجية التي تتفق ومصالح تلك الجماعات، بل كثيراً ما تكون جماعات رجال الأعمال أداة من أدوات تنفيذ أهداف السياسة الخارجية للنظام السياسي.

أما الملاحظة الثالثة، فتتعلق بماهية القضايا التي يهتم بها رجال الأعمال، فرجال الأعمال السوريين يشيرون إلى صعوبة تخليص البضائع السورية جمركياً في تركيا، متمنين على الجانب التركي تقديم التسهيلات نفسها التي يقدمها الجانب السوري، حيث فرضت تركية رسوما لا مبرر لها على الشاحنات السورية وعلى البضائع المصنعة ونصف المصنعة القادمة من سورية. أما

---

[١] جلال معوض، صناعة القرار في تركيا، مرجع سابق، ص١٤٢.

[٢] عبد العزيز المنصور، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، مرجع سابق، ص٨٥.

رجال الأعمال الأتراك فقد طالبوا بتبسيط إجراءات الاستثمار والإجراءات التجارية وإحداث تبادل مصرفي بين البلدين وإحداث محاكم تجارية لحل المشاكل والخلافات بسرعة.

وارتقت علاقات التعاون بين سورية وتركيا إلى مستويات رفيعة ومتنامية، أسست لها العلاقات الوثيقة التي قامت قبل عام ٢٠١١، عبر جملة من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وبروتوكولات التعاون الاقتصادية والتجارية والصناعية والاستثمارية والسياحية والمالية وسواها، مما هيأ المناخ الملائم لبناء قاعدة شراكة استراتيجية وتوسيع قاعدة التعاون الاقتصادي وزيادة حجم التبادل التجاري، عبر مجموعة خطوات عملية من أبرزها(١):

- إلغاء سمات الدخول لمواطني البلدين حققت ارتباطاً شعبياً ورسمياً بين البلدين، مما زاد من ثقة الشعبين لهذا القرار، لما له من آثار إيجابية على حركة انتقال الأشخاص ورجال الأعمال وعبور البضائع والمركبات، والمساهمة في تطوير حركة النقل البري وزيادة حجم التجارة البينية وتشجيع السياحة وتطوير قاعدة الاستثمارات.
- افتتاح خط حديد حلب-غازي عنتاب لتعميق حركة التبادل التجاري والاستثماري.
- وقع الطرفان ٥١ اتفاقية ومذكرة تفاهم عام ٢٠٠٩ وبرنامج عمل تعاون مشترك.

ووفقاً للقنصل التركي في مدينة حلب السورية، فإن حجم الصادرات التركية إلى سورية عام ٢٠٠٣ قدر بحوالي ٣٠٠ مليون دولار، فيما تراوحت الصادرات السورية إلى تركيا بين ٦٠٠-٧٠٠ مليون دولار حيث رجح النفط السوري كفة الميزان التجاري لصالح سورية. وأضاف القنصل أن عدد رجال الأعمال الذين زاروا تركيا جاوز ١٧٠٠ رجل أعمال(٢).

وبعد دخول اتفاقية التجارة الحرة السورية-التركية حيز التنفيذ عام ٢٠٠٧، فتحت آفاقاً جديدة للاستثمارات المشتركة بين رجال الأعمال السوريين والأتراك، وأتاحت دخول سورية إلى الأسواق الأوروبية، وعززت العلاقات الاقتصادية بين الطرفين عبر قرار تخفيض الرسوم الجمركية لتصل خلال ١٢ عاماً إلى الصفر. وقد وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين عام ٢٠٠٨ إلى ١.٥ مليار

---

(١) جمال المصطفى، العلاقات الاقتصادية السورية-التركية: الواقع والآفاق المستقبلية (دمشق: رسالة غير منشورة أعدت لنيل درجة الماجستير في العلاقات الاقتصادية الدولية بجامعة دمشق- كلية العلوم السياسية، ٢٠١٢)، ص٧١.

(٢) وليد رضوان، العلاقات العربية-التركية، مرجع سابق، ص٣٨١.

دولار. كما أدت هذه الاتفاقية إلى تبادل الخبرات الفنية في جميع المجالات وإقامة الجسور وتحسين المعابر الحدودية وتطوير الطرق البرية والمناطق الحدودية لتصبح مناطق جذب للاستثمارات، إذ احتلت تركيا عام ٢٠٠٩ المرتبة الأولى بين الدول المستثمرة في سورية بقيمة ٩٠٠ مليون دولار اتجه معظمها نحو القطاع الصناعي ذي القيمة المضافة وقطاع البنى التحتية. ويعد المراقبون أن بنود هذه الاتفاقية كانت ستصب في مصلحة سورية بعد عدة أعوام من سريانها[١].

فيما تشير المؤشرات إلى عجز الميزان التجاري بين البلدين لمصلحة الجانب التركي، غير أن الصادرات السورية إلى تركيا قد نمت بمعدل ٢٠٠% حتى عام ٢٠١٠، إذ وصلت قيمتها عام ٢٠٠٩ لأكثر من ٣٢٠ مليون دولار، وارتفعت في عام ٢٠١٠ إلى ٦٣٠ مليون دولار[٢].

شكل رقم (٥)

المصدر: Turkey–Syria Economic and Trade Relations, www.mfa.gov.tr, 2011 التجارة التركية مع سورية (مليون دولار)

السنة	الصادرات	الواردات	القيمة التجارية	الميزان التجاري التركي
2000	184.267	545.240	729.507	−360.973
2001	281.141	463.476	744.617	− 182.335
2002	266.772	506.247	773.019	− 239.475
2003	410.755	413.349	824.104	− 2.594
2004	394.783	357.656	752.439	37.127
2005	551.627	272.180	823.807	279.447
2006	608.140	187.006	795.146	421.134
2007	797.312	376.958	1.174.270	410.354
2008	1.113.026	639.213	1.752.239	473.813
2009	1.115.013	327.640	1.442.653	787.373
2010	1.641.805	630.610	2.272.415	1.011.195

[١] جمال المصطفى، العلاقات الاقتصادية السورية–التركية: الواقع والآفاق المستقبلية، مرجع سابق، ص١١.

[٢] المرجع السابق، ص١١.

كما تعتبر السياحة المتبادلة، من أهم مصادر الدخل القومي للدولتين، وقد ارتفع حجم تلك السياحة المتبادلة بينهما بنمو مضطرد مستمر خلال نفس الفترة السابقة لعام ٢٠١١، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول الآتي:

شكل رقم (٦)

المصدر: Turkey–Syria Economic and Trade Relations, www.mfa.gov.tr, 2011

السنة	السائحون الأتراك في سورية	السائحون السوريون في تركيا
2002	467.648	126.323
2008	562.832	406.935
2009	733.132	509.679
2010	1.664.209 (بمن فيهم الزوار ليوم واحد) 1.664.209 (الزوار الذين قضوا أكثر من يوم)	899.494

كما أن هناك مشروعات عربية – تركية مشتركة في البنية التحتية، تشارك فيها سورية أيضاً، تتمثل في مشروعين أساسيين: الأول مشروع الربط الكهربائي السباعي، والثاني مشروع شبكات الغاز[1]:

- مشروع الربط الكهربائي السباعي: في إطار التخطيط والتنفيذ لربط شبكات كهرباء الدول الأعضاء في اجتماع الوزراء المعنيين بشؤون الكهرباء، فقد تمت صياغة هذا المشروع المتضمن ربط شبكات الكهرباء بين مصر والعراق والأردن ولبنان وسورية وتركيا. ثم انضمت إليه لبنان عبر ربطه بسورية بخط نقل، ليصبح سداسياً، ثم انضمت إليه ليبيا بعد ذلك ليصبح سباعياً. وتتمثل أهم الفوائد المرجوة من هذا المشروع في تخفيض قدرات التوليد المطلوبة في الدول المشتركة فيه نتيجة الربط، حيث يمكن لمصر توفير قدرات توليد تبلغ حوالي ٥٠٠ ميغاوات، هذا فضلاً على كون العراق وسورية وتركيا والأردن ولبنان سوف تتمكن من توفير قدرات توليد إضافية مجموعها ١٦٠٠ ميغاوات.

---

(١) منير الحمش، "وجهة نظر عربية في واقع وآفاق العلاقات الاقتصادية العربية–التركية"، المستقبل العربي، العدد٣٨٢، ٢٠١٠ مرجع سابق، ص١١٣–١١٤.

- مشروع شبكات الغاز: هناك عدد من الشبكات لنقل الغاز الطبيعي بين الدول العربية، ومنها إلى الدول الأوروبية عبر تركيا. وأهم هذه الشبكات خط الغاز العربي الذي يبدأ في مصر، ويستخدم لتزويد الأردن وسورية ولبنان وتركيا. وقد اكتملت مراحله تقريباً حتى الحدود التركية شمال سورية. وهناك مشاريع عديدة تدرس لمد خطوط نقل النفط والغاز العربيين عبر تركيا إلى أوروبا، وكذلك نقل الغاز من آسيا الوسطى إلى سورية. وقد تم توقيع مذكرة تفاهم بين الحكومتين السورية والتركية بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٢٠ تنص على الإسراع في إنجاز ربط شبكتي الغاز بين البلدين، حتى يتحقق الربط مع الشبكة العربية، ويتم من خلالها تصدير الغاز إلى الدول العربية عبر سورية، وإلى أوروبا عبر تركيا. كما طرح آنذاك توريد الغاز من أذربيجان وإيران وروسيا إلى سورية عبر شبكة تمتد إلى ١١٠٠كم.

إن كل ما توصل إليه الجانبان السوري والتركي من اتفاقات وتعاون في مجال التجارة والاقتصاد خلال عدة سنوات من التعاون المثمر بين الدولتين، ذهب أدراج الرياح بعد تدخل تركيا في الشأن الداخلي السوري بعد ٢٠١١، لتصل مستويات التبادل التجاري و الاقتصادي بين الدولتين إلى الصفر. ومن الجدير ذكره أن تركيا ساهمت مباشرة في سرقة المعامل والمنشآت الصناعية السورية في مدينة حلب، مما أدى إلى خسارة كبيرة في الاقتصاد السوري من جراء ذلك.

المبحث الثالث:

مسار العلاقات التركية-السورية منذ مطلع عام ٢٠١٠

شهد الموقف الرسمي التركي من تطورات ما يسمى "الربيع العربي" في عدة بلدان عربية وخاصة في سورية تغيرات عدة في مساره، انتقل بمقتضاها الخطاب السياسي الرسمي التركي من دور الشريك والصديق إلى دور الناقد الذي يريد أن يملي على القيادة السورية تعليماته، ومن ثم الخصم والمتدخل المباشر في الشأن الداخلي السوري والداعم المنظم لعمل العصابات الإرهابية لاحقاً. فالانخراط والتدخل التركي في الأزمة السورية كان انخراطاً يعود إلى طبيعة التوازنات الإقليمية في المنطقة، الأمر الذي وضع أنقرة أمام خيارين لا ثالث لهما إما مساندة الدولة السورية على حساب ضياع مشروع العثمانية الجديدة وضياع صورة تركيا كدولة ذات تجربة إصلاحية تصلح لأن تكون نموذجاً رائداً للتغييرات الديمقراطية المنشودة في المنطقة العربية، وإما مساندة ما سمي بقوى التغيير في سورية من منطلق أن شيوع حالة من عدم الاستقرار في الداخل السوري ستؤدي إلى حرب أهلية ستكون لها آثار سلبية على الداخل التركي وتكون جديرة بضرب الأمن القومي التركي. إن هذا التطور النوعي في الموقف التركي من الأزمة السورية له محدداته التي صبغته بالتحول التدريجي وصولاً إلي مرحلة التوتر الحاد في العلاقات الثنائية ، الأمر الذي نقل تلك العلاقات من مرتبة الحلفاء الاستراتيجيين التي بلغت ذروتها بعد عامين فقط من وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا عام٢٠٠٢، إلى مرتبة الخصوم ومن ثم الأعداء أثناء تفاعلات الأزمة السورية، حيث تتبع تلك المحددات من اعتبارات متعددة منها ما يرتبط بطبيعة الداخل التركي، ومنها ما يتعلق بالتوازنات الإقليمية التركية خاصة مع منافستها الإيرانية على النفوذ والهيمنة[١].

---

(١) صافيناز محمد أحمد، "العلاقات السورية-التركية ونقطة اللاعودة"، في: www.ahram.org.eg.

المطلب الأول:

التغييرات في السياسة الخارجية التركية تجاه سورية والمنطقة العربية بعد عام ٢٠١٠

إنّ التغيرات في السياسة الخارجية التركية كان علنياً وواضحاً وملفتاً للنظر، تبيّن فيه غدرٌ جليٌّ من قبل الحكومة التركية، وعلى رأسها رجب طيّب أردوغان، عندما كشف عن سرائره العدوانية الدفينة، والتي تعود إلى شخصيته العثمانية القائمة على آراء رجعية سلفية، فتدخلت في شؤون جارتها سورية بحجج واهية لا تعنيها ولا تؤمن بها أصلاً ولا شك بأن موضوع الإصلاح الشامل في سوريا هو شعارٌ تتبناه أصلاً القيادة السورية وتسعى لتحقيقه، وهي والشعب في سورية من وطنيين وغير مرتبطين بأجندات خارجية يؤمنون بذلك على أن يكون هذا الإصلاح صناعة وطنية، لكن الطريقة التي اتبعتها حكومة أردوغان عبرت عن أهداف سياسة الإسلام السياسي الفاشلة، والمرتبطة بمصالح أمريكية وغربية وإسرائيلية عبر وجه الخصوص[١].

ولاشك أن موضوع الإصلاح في سورية، هو شعار ترفعه وتسعى إليه القيادة السورية، يعد أكثر من ضرورة للاستقرار والتقدم فيها، ولا يمكن الاستمرار على النحو السائد بدون تغييرات جذرية حتى يصبح الإصلاح حقيقة واقعية وملموسة. لكن الموقف التركي الذي يزعم الخشية التركية من أن تتأثر تركيا بها، وانطلاقاً من ادعاء أن الوضع في سورية يتأثر به الداخل التركي. ووقوف تركيا في موقف معادي لسورية دولة وشعباً يلقي بظلاله على علاقتها مع سورية وحلفائها، ويفيد ببداية تحول بنيوي في السياسة الخارجية التركية يخرجها من سياسة المسافة الواحدة من الجميع، ومن سياسة "تصفير المشكلات" والعمق الاستراتيجي لتكون أكثر انسجاماً مع السياسات الغربية والأطلسية والاسرائيلية وهذا ما يشكل تهديداً بعودة إلى سياسة المحاور والأحلاف في الشرق الأوسط، على غرار ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كانت تركيا الحليف القوي للغرب و"إسرائيل" ضد حركات التحرر العربية[٢].

---

(١) سيار الجميل، "الخيارات الفكرية والسياسية لدى العرب والأتراك"، في: مجموعة باحثين، العلاقات العربية–التركية.. حوار مستقبلي، مرجع سابق، ص٢٥٦.

(٢) محمد نور الدين، "تركيا بين تحديات الداخل وتحولات الخارج"، المستقبل العربي، العدد ٣٨٩، تموز ٢٠١١، ص١١٦.

لقد سقطت مع ما يسمى ببدعة "الربيع العربي" دعوات التحالف الثلاثية أو الرباعية بين دمشق وأنقرة وبغداد وطهران، التي راجت على وقع طموحات توسيع المصالح الاقتصادية، وتحت تأثير نظرية "تصفير المشاكل"، التي أصابها ما يسمى بـ"الربيع العربي" بالتفكك، على خلفية الاصطفافات الجديدة في المنطقة، والمحاور الناشئة، وفي صلبها البعد المذهبي والطائفي، في منطقة بالغة الحساسيات والتعقيد. فيما تحاول أنقرة تجاوز ذلك باتجاه نسج شبكة من العلاقات والتحالفات الإقليمية بالتعاون من **جهة أولى** مع الدول الكبرى التي ترى في تركيا طرفاً مهماً في مواجهة النفوذ الإيراني وحماية المصالح الغربية، أو نموذجاً معتدلاً للإسلام السياسي، الذي ثبت فشله في مصر وتركيا من شأنه أن يلهم الحركات الإسلامية عبر المواءمة بين الإسلام والديمقراطية، وبما يضعف الحركات المتطرفة، وعلى رأسها القاعدة. أما **المستوى الثاني**، فهو مع دول المنطقة، خاصة الأنظمة الجديدة (مصر، تونس، ليبيا)، فيما تروج **في المستوى الثالث** مع الحركات الإسلامية وقوى المعارضة في المنطقة العربية لنموذج حزب "العدالة والتنمية" عبر تقديم نموذج علماني لا يعادي الإسلام. وتعتقد الحكومة التركية أن هذه المستويات الثلاثة تقدم إمكانيات مهمة لأنقرة لتوسيع نفوذها الإقليمي من جهة، فضلاً عن أنها تمنحها مرونة واسعة من الخيارات التي تتيح لها توسيع تحالفاتها الإقليمية، أو إجراء تغييرات وتحولات على أنماط تلك التحالفات أو العلاقات، وفق المستجدات الجارية في المنطقة، ومن خلال هامش أكبر من المرونة والديناميكية المستندة إلى مراعاة شبكة المصالح التركية في المنطقة[١].

لقد أثرت التطورات التي تشهدها المنطقة في الدور التركي سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، من خلال الآتي:

–من الناحية السياسية: أدى الحراك الشعبي في بعض الدول العربية إلى استغلاله من قبل الحكومة التركية، وخاصة في مصر لإعادة استدعاء الدور التركي كنموذج، مع تجدد الجدل حول كيفية ومدى الاستفادة من الخبرة التركية. ويظهر هذا الجدل بشكل خاص فيما يتعلق

(١) محمد برهومة، "التحالفات المتغيرة: العلاقات الإقليمية في مرحلة ما بعد الثورات العربية"، السياسة الدولية، العدد ١٨٦، أكتوبر ٢٠١١، ص٦٧–٦٨.

بتنظيم العلاقة بين الديني والسياسي، حيث يمكن التمييز بين عدة اتجاهات، أولها يركــز علــى آليات ضبط حركات الإسلام السياسي وضمان علمانية/مدنية الدولة، من خــلال دور الجــيش، وترتيبات دستورية ومؤسسية وحوافز وضغوط الأطراف الخارجية. ويركز ثانيها على دلالات نجاح الإسلام السياسي التركي وما تعكسه من تطور في رؤية حزب العدالة والتنمية ونجاحه في الوصول لصيغ توافقية داخلياً وخارجياً. وثمة اتجاه ثالث يرى أن حالات بعض الدول العربية – مثل مصر – قد أصبحت في وضع أفضل من تركيا، ومتجاوزة لها من منظور عدم وجود مشكلة العلمانية المتطرفة، وطبيعة العلاقات المدنية-العسكرية، وتراجع القيود الواردة علــى تيــارات الإسلام السياسي، وإمكانيات التعبير عن رؤية هذا التيار وتطبيقها بشكل أكثر وضوحاً[١]. لكــن ما حدث في مصر من استغلال الإخوان المسلمين بقيادة الرئيس المصري المعزول محمد مرسي للحكم ومحاولتهم السيطرة على جميع مفاصل الحكم في مصر، ومحاولتهم التدخل بشكل مباشر بالشؤون الداخلية السورية مما أدى إلى قيام الاحتجاجات الشــعبية والسياســية ضــد الــرئيس المصري ومواقفه وتصرفاته في نهاية عام ٢٠١٢ وبداية عام ٢٠١٣ وأدى ذلــك إلــى عــزل الرئيس المصري محمد مرسي وفشل التجربة الإسلامية الإخوانية في مصر.

وبجانب الدور التركي كنموذج، وفرت "الاحتجاجات" وحركات التغييــر العربيــة مجــالاً لنشاط تركيا في طرح دورها كطرف ثالث ووسيط في معالجة الخلافــات العربيــة الداخليــة، ومحاولة الحد من امتداداتها الإقليمية والتدخلات الدولية فيها، مع التركيز التركي على المــداخل السياسية والدبلوماسية بشكل أساسي، سواء في صورة الضغط السياسي بدرجات متفاوتة علــى الحكومات، أو باستضافة مؤتمرات لبعض قوى "المعارضة" وتدريب وإيواء وتجهيز وإرســال مسلحي ما يسمى بالمعارضة السورية الى داخل سورية ، واقتــراح مبــادرات تــوازن بــين اعتبارات الحرية والحفاظ على الأمن والاستقرار، من خلال وقف العنف وبدء عمليات إصلاح قد تصل إلى ترتيبات لنقل السلطة. وظهر هذا المنهج التركي بوضوح فيما أعلنه أردوغان في ٧ نيسان ٢٠١١ عن خريطة طريق لمعالجة الوضع في ليبيا من خلال ثلاثة محاور، هي: وقــف

---

[١] علي جلال معوض، "الارتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية"، السياسة الدولية، العدد ١٨٥، تموز ٢٠١١، ص٦٢.

فوري لإطلاق النار وانسحاب القوات الحكومية من المدن وإعادة إمدادات الإعاشة لها، وتشكيل نطاقات إنسانية آمنة توفر تدفق المساعدات الإنسانية للجميع، وإطلاق فوري لعملية شاملة للتحول الديمقراطي تستوعب جميع الأطراف. لكن ظهور النشاط السياسي التركي صاحبه جدل حول دوافعه ومدى توازنه، وكذلك التساؤل حول مدى فاعليته. فتزايد حدة الاستقطاب بين أطراف الصراعات الدائرة واستخدام السلاح التي ما زالت مستمرة حتى الوقت الراهن، كلها عوامل تقيد من فاعلية الدور التركي في تحقيق النتائج المطلوبة وتظهر حدوده، سواء من منظور القدرة على المعالجات الناجحة لأزمات المنطقة، أو حتى توظيف النشاط السياسي والدبلوماسي التركي في تعزيز مكانة تركيا[١].

-من الناحية الاقتصادية، تكبدت تركيا خسائر اقتصادية في علاقاتها مع الدول التي تشهد اضطرابات وحركات تغيير، فصادرات تركيا خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١١ تراجعت بنسبة ٢٤% لكل من مصر واليمن، و٢٠% لتونس، و٤٣% لليبيا، و٥% لسورية، مع تصاعد هذه النسب في الدولتين الأخيرتين مع تدهور الأوضاع فيهما، فضلاً عن خسائر المتعاقدين وشركات البناء التركية في ليبيا، حيث تشكل السوق الثانية للمتعاقدين الأتراك بعد روسيا، ومع وجود أكثر من ١٢٠ شركة تركية عاملة في ليبيا، وفق تقديرات عام ٢٠٠٩([٢]).

إن مجرد استمرار الأزمة السورية انعكس خسائر على الصعيد الاقتصادي وأولاها تصفير التجارة التركية مع سورية فقد نشرت صحيفة راديكال في تشرين الأول عام ٢٠١٢ تقريرا عن ذلك قائلة إنه ليس واضحا ما إذا كانت تركيا ستدخل في حرب مع سورية لكن استمرار الأزمة سيضاعف من التأثيرات السلبية على الصادرات التي تشكل الشريان الحيوي للاقتصاد التركي.

ولفت التقرير إلى انه بعدما كانت صادرات تركيا إلى سورية عام ٢٠١٠ تلامس ملياردي دولار ها هي تقارب الآن نقطة الصفر مضيفة أن إشارات بدأت تعكس اتجاه العراق لاستخدام التجارة الخارجية ورقة في خلافه مع تركيا وهو ما سيلحق ضررا جديا بالصادرات التركية محذرا من تعرض المسيرة الاقتصادية في تركيا للتوقف[٣].

---

[١] المرجع السابق، ص٦٢.

[٢] المرجع السابق، ص٦٢.

[٣] صحيفة راديكال التركية، تشرين الأول ٢٠١٢.

– من الناحية الأمنية، احتضنت الحكومة التركية المجموعات الإرهابية التكفيرية السورية في المرحلة الأولى وعملت على تأليب العالم ضد الحكومة السورية ولاحقا تورطت في الأحداث الدموية في سورية من خلال تأمين الدعم اللوجستي للمجموعات الإرهابية المسلحة، فالمسلحون الأجانب الذين قدموا من أقطاب الأرض كافة، يجوبون الأراضي التركية على الحدود مع سورية بأسلحتهم تحت عين ورعاية السلطات التركية، كما أقاموا لهم المعسكرات للتدريب وسمحوا لهم بالدخول والخروج عبر الحدود وتحولت الحدود السورية التركية إلى جبهة حرب مفتوحة. وبدأت حكومة أردوغان بدفع ثمن سياستها هذه، حيث سقط ٤٣ قتيلاً وأكثر من ١٠٠ جريح في ١١-٥-٢٠١٣ نتيجة انفجار سيارتين مفخختين مجهولتي المصدر هزتا بلدة "الريحانية" الواقعة على بعد بضعة كيلومترات من الحدود التركية السورية، وتعد" الريحانية "مركزاً لتجمع المجموعات الإرهابية.

وفي حين اتهمت الحكومة التركية سورية بارتكاب الاعتداء الارهابي، تبنت جبهة النصرة التابعة لتنظيم القاعدة عملية التفجير في مدينة "الريحانية". وقال الكاتب الصحفي أورهان بورسالي: "أن تحويل حكومة حزب العدالة والتنمية الحدود التركية السورية إلى طريق عبور للإرهابيين ونشر الفوضى فيها جاء بشكل مقصود وفي إطار سياسة واعية مبينا إن الحدود السورية التركية تحولت إلى جبهة حرب عالمية ينتشر فيها الإرهابيون وعملاء "السي اي ايه" إضافة إلى تسلل الإرهابيين أعداء الشعب السوري عبر الحدود مع السلاح والمال الذي يقدم لهم من جهات مختلفة. وبين الكاتب في مقال نشرته صحيفة جمهوريت إن التفجير الارهابي الذي استهدف مدينة "الريحانية" جاء في ظل هذا الجو الذي خلقته حكومة حزب العدالة والتنمية لافتا إلى ان حكومة حزب العدالة والتنمية التي حولت تركيا إلى طرف في الحرب على سورية وسمحت لاستخدام أراضيها كقاعدة لخوض حرب ضد سورية تعد مسؤولة عن رمي مواطنيها في النار وتتحمل المسؤولية المباشرة عن مقتل ٤٦ مواطنا في التفجيرات الإرهابية[1].

---

[1] صحيفة جمهوريت التركية، ٢٠١٣/٥/١٢.

ونتيجة للتفجير أعلن وزير الجمارك والتجارة التركي، حياتي يازجي، الخميس ٢٣ أيار، أن بلاده قررت تشييد "جدار أمني" على قسم محدود من حدودها الطويلة مع سورية بهدف مراقبتها بطريقة أفضل.

لقد أظهرت الأزمة في سورية ازدواجية كاملة في المعايير التركية. فقد فسّرت أنقرة لاحقاً شعار "تصفير المشكلات" على أنه مع الشعوب وليس الأنظمة، لكن هذا الشعار كان يقف ساكتاً أمام ثورة الشعب البحريني. وكان المثال السوري أسوأ مثال على فشل سياسة "تصفير المشكلات" مع الجيران. وانهار مبدأ "تصفير المشاكل" مع الدول المجاورة وحل محله صفر دول مجاورة مع تركيا وأدت السياسة التركية هذه الى انهيار كبير في صورة تركيا الدولية والإقليمية، وتدنياً لشعبية حزب العدالة والتنمية في الشارع التركي.

ووفقاً لذلك، يمكن استعراض معايير لقياس مدى تطبيق سياسة حسن جوار بين تركيا وسورية[١]:

١- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول سواء بين النظام ومعارضيه أو بين القوى الداخلية. إن اعتبار الشأن الداخلي في بلد ما شأن داخلي لبلد آخر، مرتبط فقط بمدى تهديد تلك الأحداث في بلد الأمن القومي للبلد الآخر. وإن القول إن التدخل لغايات إنسانية، لم يكن سوى ذريعة للتدخل السياسي وتغيير الأنظمة والخرائط وتدمير الدول.

٢- الإدراك الكامل للحساسيات الدينية والمذهبية والإثنية في المجتمعات المجاورة، والامتناع عن اتخاذ مواقف تفاقم هذه الحساسيات، خصوصاً إذا كانت البنى والمخاوف الاجتماعية واحدة في تركيا وهذه الدول.

٣- فهم المسار التاريخي للبلدان المجاورة وعدم القفز فوق الشروط التي تحكم مسار التطور فيها، وإدراك أن لكل بلد خصوصية مختلفة. قد يكون التغيير في بلد ممكناً في سنة وفي بلدان أخرى في عشر سنوات، فعملية الانتقال إلى الديمقراطية في تركيا لا تزال مستمرة

---

(١) محمد نور الدين، "تركيا وسياسة الجوار الإقليمية"، موقع التجديد العربي www.arabrenewal.org، بتاريخ ٢٠١١/١١/٣.

منذ ٦٥ عاماً ولم تنته بعد ولقد تنتهي بهذه العقلية. إن تجاهل هذه الشروط يفضـــي دائمـــاً وليس غالباً إلى نتائج كارثية تطيح بالإصلاح وبالبلد وتشكل خطراً على جيرانه.

٤- الاحترام في العلاقة، بحيث لا يتم التعاطي مع الآخر بفوقية واستعلاء. لكل بلـــد كرامتـــه وحدوده، ولكل مجتمع ارثه الثقافي الناصع وشخصيته المعتدة بتاريخها.

٥- احترام الضوابط في العلاقات الدولية، ومهما بلغت روابط الدين والعرق والمذهب والقربى بين الدول والعلاقات الشخصية بين الزعماء، هناك ضوابط وسقوف في العلاقات الدولية لا يجوز تجاوزها.

٦- التكافؤ في العلاقات بين الدول، فمهما بلغ شأن الاعتبارات السياسية والعاطفية ودورها، فإن العلاقات معرضة للانهيار إن لم تلحظ حماية المصالح العملية لكل جانب علـــى مختلـــف المستويات الاقتصادية والأمنية وغيرها، وألا تكون أية اتفاقيات لمصـــلحة طـــرف علـــى حساب طرف آخر.

٧- إدراك التوازنات الإقليمية والدولية والابتعاد عما يمكن اعتباره لدى الآخر بأن هناك ســـعياً لتغيير هذه التوازنات لمصلحة طرف دون آخر. إن السعي إلى تغيير الخرائط والتوازنـــات هو المدخل الأسهل للفتن والحروب وانهيار سياسات حسن الجوار. وإن المنطقة العربيـــة والإسلامية لا تتحمل سياسات هيمنة طرف على آخر. لا يمكن لإيران أو تركيا أو أية دولة عربية أن تهيمن على المنطقة، رغم أنه يمكن أن يكون لأية دولة دوراً فـــاعلاً فـــي هـــذه المنطقة.

٨- التحديد الدقيق للتحديات والتهديدات الخارجية المشتركة التـــي تواجههـــا الجغرافيـــا العربيـــة والإسلامية، والتمييز بين التهديدات المرحلية وتلك الدائمة، والإشارة بوضوح إلـــى أن التهديـــد والتحدي الأكبر للمنطقة يأتي من سياسات الغرب التي تهدف إلى السيطرة على المنطقة لنهـــب ثرواتها وتقسيمها وبالشراكة مع رأس حربته "إسرائيل". إذا اجتمعنا على هذا التشخيص سيكون لسياسات حسن الجوار بين تركيا وجوارها العربي والإسلامي مكانها ومعناها وثباتهـــا علـــى الأرض.

٩- الامتناع عن سياسات مزدوجة المعايير، معايير معينة مع جار ومعايير أخرى مغايرة مع جار آخر. فمن غير المقبول الادعاء من قبل تركيا بأن الهدف من تدخلها هو تحقيق الديمقراطية في سورية في الوقت الذي تقوم فيه تركيا بتجهيز وإرسال المسلحين وعناصر القاعدة إلى سورية وكذلك استحضار الناتو لتدمير سورية. أو أن تدعو إلى حظر طيران في ليبيا لحماية المدنيين لينتهي الحال إلى غزو أطلسي وتدمير البلد وأكثر من ستين ألف قتيل.

المطلب الثاني:

انهيار العلاقات السورية – التركية بعد عام ٢٠١١

شهدت علاقات أنقرة مع سورية توتراً متنامياً منذ آذار ٢٠١١، إذ وضعت الاضطرابات في المنطقة العربية نهاية للعلاقات المتطورة والمتميزة بين تركيا وسورية. فلقد أفضت التصريحات المتبادلة والتي بلغت حد اتهام سورية لتركيا بالتواطؤ مع الغرب و"إسرائيل" ضدها، وتهديده أنقرة بدفع ثمن غالٍ لتأييدها واحتضانها لقوى الإرهاب السورية مما أدى إلى إعلان حكومة أردوغان أنها فقدت الثقة في الحكومة السورية، وتأكيدها لتأييدها التام لمطالب العصابات الإرهابية، وتعاونت مع واشنطن في فرض عقوبات جديدة على سورية[1]. ولم يقتصر الأمر على ذلك بل تعداه إلى قيام تركيا بتدريب وتجهيز مسلحي العصابات الإرهابية والقاعدة وإرسالهم لتدمير الداخل السوري.

ورغم أن تركيا ارتبطت بسورية بعلاقات استراتيجية، وكانت سورية المجال الأبرز لنجاح السياسة الخارجية التركية وعلى الخصوص منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا، فقد تدرج الموقف التركي من الحكومة السورية من المطالبة بالتغيير والإصلاح بقيادة الرئيس بشار الأسد نفسه، وعدم استخدام القوة في مواجهة المحتجين، وإطلاق عملية إصلاح ديمقراطي شاملة، إلى تحذيرات بأن أنقرة لن تستطيع الوقوف أمام أي قرار دولي بالتدخل في سورية على غرار الحالة الليبية. وبين هذين الحدين، كانت تركيا، دون غيرها من الدول، الساحة التي كانت

---

[1] بشير عبد الفتاح، "حسابات أنقرة: مستجدات السياسة التركية في الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، العدد ١٨٦، تشرين أول ٢٠١١، ص١٢٠.

تتحرك فيها الجماعات الإرهابية بحرية كاملة، حيث تم عقد عدة مؤتمرات في اسطنبول وأنتاليا للمعارضة السورية، وهو ما جعل من تركيا بنظر الكثيرين، حاضنة للقوى الإرهابية المناوئة للنظام السياسي السوري، بل طرفاً في الصراع الداخلي، وهذه سابقة في العلاقات بين تركيا وسورية. كما مارس جميع المسؤولين الأتراك، أكبر عملية ضغط نفسي على دمشق من خلال سيل التصريحات اليومية الإملائية المحذرة والمنذرة. كما كان هناك ملاحظات كثيرة على طريقة التعاطي مع موضوع النزوح السوري إلى الإسكندرون هرباً من الاشتباكات في الداخل السوري، بحيث بدا أن ثمة اتجاهاً لإعطائه بعداً دولياً، وخطوة أخرى في مسار تشديد الضغوط على سورية[١].

فصرح وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو: "نتأثر بشكل مباشر بما يحصل في سورية.. إن ما يحصل أليم وغير إنساني.. سعينا لحل المشاكل.. لم تستجب الحكومة لمطالبنا وما زالت تستخدم أساليب قاسية مع المطالب الشعبية.. وعليها اتخاذ خطوات جدية.. يجب أن نفعل ما بوسعنا لإيقاف ما يحصل في سورية.. لن نسمح بوقوع أي ظلم سواء على الحكومة أو المواطنين في سورية[٢]". وكان الرئيس التركي عبد الله غول قد صرح في افتتاح البرلمان الجديد أنه لم يعد يثق بالنظام السوري. كما كرر رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، عبارته الشهيرة "لن نسكت"، عما يحدث في سورية، في عدة محافل تركية، كان أهمها في البرلمان التركي، كتدخل مباشر منذ الأيام الأولى في الشؤون السورية الداخلية.

وبلغت أن طالب رئيس الوزراء التركي من الرئيس الدكتور بشار الأسد التنحي كخرق لكل الأعراف الدبلوماسية والقانونية بين الدول، وانحيازاً لطرف واحد في الأزمة دون آخر وأردوغان في هذا لا يبغي إلا تدمير كيان الدولة السورية.

حقيقة أن التصريحات والمواقف التركية من الأزمة السورية زادت في حدة التناقضات على الساحة السورية وأججت الصراع داخل سورية، وما ساعد في قتل المدنيين كان الدعم التركي المباشر للإرهابيين من خلال تسهيل دخولهم إلى الأراضي السورية مع أسلحتهم وبأعداد كبيرة، وقد كان بالإمكان أن تلعب تركيا دوراً إيجابياً في الأزمة السورية ليس من خلال دعم

---

(١) محمد نور الدين، "تركيا بين تحديات الداخل وتحولات الخارج"، مرجع سابق، ص١١٥.

(٢) مؤتمر صحفي لوزيري خارجية الأردن وتركيا في عمان ٢٠١١/١٠/٢٦.

المجموعات الإرهابية بل من خلال إيجاد حلول سلمية مرضية لكل الأطراف وعلى الخصوص أن لتركيا علاقات مميزة مع القيادة السورية.

ورغم أن الموقف التركي كان متذبذباً طيلة فترة الأزمة خوفاً على المصالح الاقتصـــادية، كالتصريح بأن "تركيا لن تسمح بشن أي هجوم على سورية من أراضيها"، إلا أن تركيا استمرت في استضافة المجموعات العسكرية الإرهابية التي فرت خارج سورية من جهة، والعديــد مــن المجموعات الإرهابية المسلحة من جميع أنحاء العالم، وفي التنسيق مع القوى الغربيـــة وعلـــى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في الشأن السوري، ودعم كل مشاريع التـــدخل كمـــا فعلت في الحالة الليبية. وصولاً إلى اتهام تركيا سورية "بفتح سدود نهر العاصي، مما أدى إلـــى فيضان المياه في أنطاكية، واتهمت الحكومة التركية الحكومة السورية بسعيها لإغـــراق مطـــار أنطاكية".

وقد رد وزير الخارجية السوري وليد المعلم باتهام تركيا بالتآمر على سورية. وصرح في أحد مؤتمراته الصحافية بأنه: "لا توجد اتصالات رسمية مع تركيا، والسبب هو سياسة حـــزب العدالة والتنمية التي تنظر للوضع بعين واحدة، مما أدى لفرض عقوبات على سورية واحتضان مجموعات إرهابية لا تنوي الخير لسورية، وما فرض من جانبنا كـــان رداً علـــى العقوبـــات التركية، وهي حالة مؤقتة، ونحن حريصون على الشعب التركي وتهمنا مصالحه، وعندما يعيد حزب العدالة والتنمية النظر في مواقفه، سنعيد النظر فيما اتخذ، علماً أنهم هم من بدأوا بتخريب العلاقات.. واتفاق أضنة ما زال سارياً لأننا نحرص على كل قطرة دم تركية[(١)]".

وهددت تركيا على لسان وزير الاقتصاد التركي ظفر جاغليان بوقف الصادرات السورية إليها، نتيجة إيقاف سورية للصادرات التركية إليها، علماً بأن حجم الصادرات السورية إلى تركيا تصل ما بين ٨٠٠,٧٠٠ مليون دولار، والتركية إلى سورية ٣٠٠ مليون دولار سنوياً[(٢)]. وقـــد علقت سورية الاتفاقيات بينها وبين تركيا في ٢٠١١/١٢/٢، وكانت سورية وتركيا قد وقعتا ٥١ اتفاقية ومذكرة تفاهم وبرنامج عمل للتعاون المشترك خلال الاجتماع الأول لمجلـــس التعـــاون

---

(١) صحيفة البعث السورية العدد: ١٤٤١٣- تاريخ: ٢٠-١٢-٢٠١١

(٢) صحيفة الاتحاد الإماراتية، ٢٠١١/١٠/١.

الاستراتيجي عالي المستوى بين البلدين الذي عقد في دمشق بتاريخ ٢٤-١٢-٢٠٠٩، كما علقت مشاركتها في اجتماعات "الاتحاد من أجل المتوسط" لحين رفع العقوبات الأوروبية المفروضة عليها. ثم أوقفت العمل باتفاقية التجارة الحرة مع تركيا، التي أبرمت بين الجانبين في العام ٢٠٠٤، ورفعت الرسوم الجمركية على السلع التركية بنسبة ٣٠%[١]. وقد ردت تركيا بالمثل على ذلك. ووفقاً لوزارة التجارة التركية، فقد تبلغ خسارة سورية من ورادات النقل التركية ١٠٠ مليون دولار سنويا في حال تغيير خط النقل التركي، وحسبت الوزارة الرقم على أساس أن ٤٦ ألف شاحنة تركية مرت عبر سورية في ٢٠١٠ وفرضت دمشق رسوما بلغت ٢١٣٥ دولاراً على كل شاحنة[٢]. وقد أغلقت سورية قنصليتها في غازي عنتاب رداً على العقوبات التركية.

وفي شباط ٢٠١١، وربما بتأثير من أحداث المنطقة العربية، أعلن حزب العمال الكردستاني وقف الهدنة مع تركيا من جانبه والتي استمرت لمدة ستة أشهر. ونتيجة لموقف أنقرة الداعم لأطراف من المجموعات الإرهابية المسلحة، تشير بعض المصادر إلى أن دمشق أعادت تنشيط علاقاتها مع حزب العمال الكردستاني، والذي يضم ١٥٠٠ كردي من أصول سورية من مجموع أعضائه ٣٨٠٠. وهذا التنشيط يبرره كذلك استضافة تركيا لمجموعات إرهابية وتجهيز المسلحين وإرسالهم إلى الداخل السوري . وقد أشارت صحيفة "زمان" التركية في ٢٠١١/٨/٥ إلى أن حزب العمال الكردستاني قد استأنف علاقاته مع دمشق. ولا يمكن اعتبار ذلك دليلاً على الادعاء وجود تحريض سوري في الهجوم الذي شنه حزب العمال في تشرين الأول على مواقع عسكرية تركية. حذر الرئيس التركي عبد الله غول للقول سورية من استخدام حزب العمال الكردستاني ضد تركيا"[٣].

إن مسار العلاقات التركية-العربية عموماً، ومسار العلاقات التركية-السورية بشكل خاص، وتحديداً منذ مطلع عام ٢٠١١، يؤكد بوضوح جلي، سعي تركيا إلى خلق مجال حيوي تركي في الدول العربية، لتعزيز موقع تركيا كقوة إقليمية ذات نفوذ كبير في محيطها

---

(١) وكالة رويترز، ٤-١٢-٢٠١١.

(٢) صحيفة السفير اللبنانية ١٧-١٢-٢٠١١.

(٣) مقابلة مع صحيفة فايننشال تايمز مع الرئيس التركي عبدالله غول ٨-١١-٢٠١١.

العربي، في محاولة لإعادة خلق إمبراطورية تركية (العثمانية الجديدة)، وإن كانت وفق تصورات حديثة، إلا أنها اعتمدت القوة الصلبة عبر السعي لإسقاط بعض الأنظمة العربية، ودعم أنظمة موالية لها، أو حتى خلقها في الداخل التركي، لتضمن نفوذها السياسي والاقتصادي في المجال العربي، ولاحقاً في المحيط الإسلامي الممتد من البلقان إلى حدود الصين، وفق الرؤية الاستراتيجية التي قدمها وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو، وعلى نموذج حزب العدالة والتنمية التركي.

ويمكن الاستدلال على هذا الطموح التركي من خلال ملاحظة خطاب رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بمناسبة الفوز في انتخابات ٢٠١١: "لقد فازت اليوم البوسنة كما فازت اسطنبول، وفازت بيروت كما فازت أزمير، وفازت كذلك دمشق بقدر ما فازت أنقرة. وكما فازت ديار بكر، فازت أيضاً رام الله ونابلس وجنين والضفة الغربية والقدس وغزة. إن انتصار تركيا اليوم هو انتصار للشرق الأوسط والقوقاز والبلقان وأوروبا. لقد انتصرت الديمقراطية والحرية والسلام والعدل والاستقرار[١]". وكذلك تصريح الرئيس التركي عبد الله غول بأن: "تركيا لا يمكن أن تتحبس في الأناضول، وإذا كان البعض فسر ذلك بنزعة عثمانية متجددة، فذلك وارد ليس من زاوية جغرافية، بل القيام بدور فاعل ومؤثر في محيطها، الفارق بين سياسات حكومة العدالة والتنمية عن سياسات سابقاتها، أنها لم تعد لتقف متفرجة، بل تأخذ زمام المبادرة إشعارا للآخرين بوجودها وقدرتها".لقد تبدّى الدور التركي في الأزمة السورية من خلال توجهات ثلاثة، هي[٢]:

أولاً: تبني المجموعات الإرهابية المسلحة، ودعمها سياسياً، وإتاحة الفرصة لها كي تعقد مؤتمرات في مدن تركية، وتطلق تصريحات صحفية من هناك، وتعقد اجتماعات لقياداتها، ولقاءات مع قيادات سورية عميلة أخرى، وصارت تركيا في الواقع الأرض الصلبة التي تتحرك فوقها هذه المجموعات الإرهابية.

---

(١) طارق عبد الجليل، "دبلوماسية أردوغان: تأثير الورقة الخارجية في نتائج الانتخابات التركية"، السياسة الدولية، العدد ١٨٥، تموز ٢٠١١، ص١١٢.

(٢) حسين العودات، "الدور التركي في الاحداث السورية"، في: www.dohainstitute.org، ٢٠١١/٨/١.

ثانياً: استقبال اللاجئين السوريين وبناء مخيمات لهم (وأحياناً بناءها مسبقاً)، واستقبالهم ورعايتهم وربما تشجيع المواطنين السوريين في هذه البلدات على اللجوء، واستقدام الوفود الرسمية ووسائل الإعلام لزيارة المخيمات، والإعلان غير الرسمي بأن السلطة التركية ستعمد إلى إقامة مناطق حدودية آمنة داخل الأراضي السورية، تطبيقاً لاتفاقية أضنة. وقد شجعت هذه الإجراءات والتصريحات والتسريبات كثيرين على اللجوء. لكن الحالة المأساوية للاجئين السورين في تركيا والأردن أثبتت عدم نيل نوايا تلك الدول من إيواء هؤلاء اللاجئين.

ثالثاً: إقناع الاتحاد الأوروبي والإدارة الأمريكية بتصليب مواقفها من الحدث السوري، وتحريض هذه البلدان للضغط على سورية بمختلف الوسائل والأساليب، وفي الوقت نفسه طلبت تركيا من العرب الضغط على سورية للقيام بذلك، ومن إيران تخفيف دعمها لسورية.

يضاف إلى ذلك قيام تركيا، في الفترة اللاحقة لبداية الأزمة السورية، العمل على إيواء الفارين من الجيش السوري وتطويع مسلحين من دول عربية وإسلامية ومن بعض الدول الأوربية الأخرى وكذلك تزويد وإدخال المجموعات الإرهابية (جبهة النصرة) إلى الداخل السوري لتدمير سورية.

إزاء هذا الموقف التركي المتشدد حيال الدولة السورية، لم تستطع القيادة السورية الصمت عليه، بدأ الشجب والاستنكار السوري على الأفعال والمواقف التركية على عدة مستويات، وقد تجلى الرد في النقاط الآتية[١]:

- استدعاء وزارة الخارجية السورية للسفير التركي وإبلاغه رسالة احتجاج قاسية على الموقف التركي من الأزمة السورية.
- تعبير السفير السوري في أنقرة عن استياء بلاده من الموقف التركي، وتضمن موقفه هذا عدداً من النقاط منها:
- إن الرسائل التي تصل من أنقرة إلى دمشق سلبية للغاية.

---

[١] علي حسسن باكير، محددات الموقف التركي من الأزمة السورية الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٢)، ص٢٧.

- تشعر القيادة السورية بخيبة أمل من الموقف التركي الذي ينبع من معطيات داخليـة فقـط، وهـي الانتخابات التركية، أي أن القيادة التركية ترى الصعود في الانتخابـات علـى حسـاب الأحـداث السورية.
- غضب سورية من اجتماع المعارضة السورية في اسطنبول و أنتاليا تحت غطاء الحكومـة التركية المباشر.
- إن الأخوان المسلمين بالنسبة إلى سورية تماماً كحزب العمال الكردستاني بالنسبة إلى تركيا.

نستنتج مما تقدم أن الأزمة السورية ٢٠١١ أثرت سلبياً على العلاقات السورية-التركية في كل النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية، وباتت هذه العلاقات بين الدولتين تسير باتجاه سلبي جداً. وأن تأزم العلاقات السورية-التركية بسبب الأزمة أعاد الدفء في العلاقـات بـين تركيا و"إسرائيل"، وفتحت جميع القنوات التي تأثرت سابقاً بتحسن العلاقات السورية-التركية ما بين ٢٠٠٢-٢٠١٠. كما أن الأزمة السورية جددت دور وموقع تركيا في السياسـة الأمريكيـة والغربية في المنطقة العربية.

المطلب الثالث:

آفاق العلاقات السورية–التركية

وبناءً على تصورات ومعطيات وتفاعلات الأزمة السورية، والتي يعززها الواقع الميداني على الأرض والانتصارات الكبيرة التي حققها الجيش العربي السوري، وتفاعل القوى الشعبية والوطنية معه، سيّما بعد أن كشفت خطورة المؤامرة الأممية على الدولة السورية يرى الباحث أن العلاقات السورية – التركية، تتناولها عدة سيناريوهات أهمها:

السيناريو الأول: تمكن الحكومة الشرعية في سورية من السيطرة على أبعاد الأزمة اقتصادياً وعسكرياً وأمنياً واجتماعياً خلال عام ٢٠١٤ ، حيث عملت الحكومة وتعمل على إعادة بناء الدولة، معتمدة على الاستفادة من تجارب هذه الأزمة، ووفقاً للمراسيم الإصلاحية التي صدرت خلال فترة الأزمة، والتي مهدت وتمهد لبناء نظام عصري في كافة المجالات.

السيناريو الثاني: في حال تحقق مضمون السيناريو الأول؛ سيكون هناك إعادة تعريف للدور السياسي إقليمياً، باعتبار أن سورية تعد بوابة لتركيب إلى المنطقة سيّما في المجالين السياسي والاقتصادي. وهنا، سيكون هناك فتورٌ كبير في العلاقات السورية–التركية في الفترة اللاحقة حتى يتمكن الطرفان من إعادة بناء جزئي للثقة، وبالتالي ستخسر تركيا معظم مواقعها التي حققتها قبل عام ٢٠١١، لصالح دول أخرى حليفة لسورية كروسيا وإيران والصين

السيناريو الثالث: وهو متعلق بالتطورات في الداخل التركي، فقد تؤدي سيطرة الحكومة السورية على أبعاد الأزمة داخلياً وخارجياً، إلى ضربة كبرى لحزب العدالة والتنمية وسياسته الخارجية، ومنه خسارة جمهوره الانتخابي، ومنح قوة دفع للمعارضة التركية من جهة، وللقوى العسكرية التركية من جهة أخرى، لتعمل معاً على إسقاط حزب العدالة والتنمية، ووصول أطراف المعارضة العلمانية ثانية إلى الحكم، فيما يشبه الانقلابات العسكرية–المدنية السابقة لوصول حزب العدالة والتنمية، وعند ذلك ستعمل الحكومة الجديدة على إعادة بناء سياستها الخارجية وخاصة تجاه سورية، بعد أن أدركت جملة المنافع من هذه العلاقات التي أهملتها في العقود السابقة. ولتعمل على ترميم العلاقات بين البلدين بعد تأزمها بسبب مواقف حزب العدالة والتنمية من الأزمة السورية.

السيناريو الرابع: استمرار دعم حزب العدالة والتنمية للعصابات الإرهابية المسلحة من أجل استمرار الاضطرابات الأمنية، وتحولها إلى اضطرابات أمنية عابرة للحدود، سواءٌ بحجة ضبط الحدود أو حماية المدنيين مستعينة بقوى خارجية سواءٌ من حلف الناتو أو من الكيان الصهيوني، وتحت غطاء دولي غير شرعي مع معارضة روسية، صينية لمثل هذا التدخل، وهذا ما قد يؤدي إلى حرب إقليمية كبرى، تتعدد أطرافها الفاعلة.

السيناريو الخامس: ويستند إلى مبادرة الحوار الوطني التي طرحها رئيس الجمهورية العربية السورية بشار الأسد، ويتمثل في حال توصل السوريين جميعاً إلى الجلوس على طاولة الحوار الوطني بمساعدة وضغط من القوى الكبرى الفاعلة في الأزمة السورية (روسيا والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص). حيث يتم التوصل إلى حل الأزمة سلمياً، وستتشكل حكومة وحدة وطنية تعمل على ترسيخ أسس الديمقراطية في سورية حيث يحكم فيها جميع أطياف المجتمع السوري بلادهم بالوسائل الديمقراطية عند ذلك يمكن للعلاقات السورية – التركية أن تعود إلى مجاريها الطبيعية وهذا يتوقف على الموقف التركي وحُسن نواياه من تلك التطورات.

الخاتمة والنتائج العامة للبحث:

تناولت الدراسة تطور العلاقات السورية–التركية منذ اتفاق أضنة بين الدولتين ١٩٩٨ في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية، وركزت الدراسة على تطور العلاقات السياسية والاقتصادية في مرحلتين متناقضتين امتازت الأولى بالتطور والتحسن المستمر للعلاقات في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والتجارية والعسكرية وعلى الخصوص بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا ٢٠٠٢ وحتى نهاية عام ٢٠١٠ ، أما الفترة الثانية فقد اتسمت بالعداء بين الدولتين حتى وصلت حد الحرب.

تعد العلاقات السورية–التركية ذات طبيعة متشابكة ومتعددة نظراً لوجود قواسم مشتركة جغرافية وتاريخية وسياسية واقتصادية، كما أن هناك محددات داخلية وخارجية تحكم العلاقة بين الدولتين.

إن التقارب الجغرافي بين الدولتين تركيا وسورية، وعلى الخصوص أن بينهما حدوداً مشتركة تصل إلى أكثر من ٨٠٠كم، إن هذا كله فرض على الدولتين تقارباً شديداً في جميع المجالات.

لا يمكن أن نغفل الظروف الدولية التي أثرت على علاقة الدولتين في الفترة الواقعة بين عام ١٩٩٨ وعام ٢٠١١، حيث أثرت المتغيرات الدولية على السياسة السورية التي فقدت حليفاً استراتيجياً لها متمثلاً بالاتحاد السوفييتي مما جعلها تتعامل مع القضايا الإقليمية بواقعية وعلى الخصوص في علاقتها مع تركيا. كما أن تركيا استفادت من هذه المتغيرات لتؤدي دوراً كبيرا وفاعلا في منطقة الشرق الأوسط، كما أن العوامل الإقليمية التي حكمت العلاقة بين الدولتين كالصراع العربي–الصهيوني ، وبروز الدور الإيراني في المنطقة، وإن الواقع العربي الضعيف هو الذي مكّن تركيا من أن تؤدي دوراً مهماً في المنطقة.

ومن أهم النتائج البحثية التي توصلت إليها دراسة العلاقات الثنائية بين الدولتين السورية والتركية:

١- من أهم سمات السياسة الخارجية السورية عامة، وتجاه تركيا بشكل خاص، كانت المبدئية والثبات في التوجه، وعدم التدخل في الشأن الداخلي للدول الأخرى، والحرص على عدم تعظيم

المشكلات القائمة، والسعي لبناء إطار تعاون منفتح كلما وُجِدت تلك الإمكانيــة لــدى الأطــراف الأخرى.

٢- فيما كان من أهم سمات السياسة الخارجية التركية، فــي ذات فتــرة الدراســة، اســتغلال المعطيات التي تتوفر لدى الدول المجاورة وخاصة سورية، وتعظيمهــا للحصــول علــى مكاسب فورية، وتبدل التوجهات العامة لها وفقاً لتبدل المتغيرات الحاكمة لطبيعة العلاقات.

٣- إن المحددات الداخلية والإقليمية والدولية لكل من سورية وتركيا أدت دوراً كبيراً في تطور العلاقات السورية-التركية سلباً أو إيجاباً.

٤- وجدت سورية في الانفتاح على تركيا، مجالاً واسعاً لحلحلة الإشكاليات السياســية والتاريخيــة القائمة بين البلدين، وتطوير الاقتصاد السوري، في مرحلة شهدت فيه الدولة عملية تحديث على كافة الصعد. فيما وجدت تركيا فرصة في هذا الانفتاح للوصول إلى أسواق الــدول العربيــة، للخروج من أزماتها الاقتصادية المتلاحقة، وتعزيزاً لموقع حزب العدالة والتنمية في السلطة.

٥- إدراك تركيا لطبيعة الفراغ السياسي القائم في إقليم "الشرق الأوسط"، وخاصة قبيل الانســحاب الأمريكي من العراق، وطبيعة القوة الإيرانية المنافسة والمتنامية في هذا الإقليم، فســعت وفقــاً لذلك لخلق مجال جيو استراتيجي تركي، يوفر لها قيادة إقليمية وفق تصورها، ومنافع اقتصادية نفطية.

٦- إن تأزيم العلاقات التركية- "الإسرائيلية" يأتي ضمن هذا السياق، فلم تعد أنقرة راغبة فــي تحالف تكون فيه طرفاً ثانوياً، بل تسعى إلى قلب موازين القوى لصالحها، على أن الأزمة بين الطرفين لم تعن القطيعة فيما بينهما، بقدر ما هي إعادة تعريف للــدور التركــي فــي المنطقة؛ بينما بقي التعاون التركي - الإسرائيلي من حيث المضمون قوياً واستراتيجياً، وما هذه الحركات الاستعراضية إلا لكسب شعبية واهية عند بعض العرب.

٧- عملت تركيا منذ مطلع عام ٢٠١١، على استغلال الوضع العربي المضطرب في أكثر من دولة، وخاصة في سورية، عبر دعم أطراف إرهابية لأنظمة الحكم العربية، وموالية لحزب العدالة والتنمية، وخاصة الإخوان المسلمون لخلق حكومات تابعة لأنقرة، بهدف الســيطرة وملء الفراغ في المنطقة العربية.

٨- إن ما تقوم به الحكومة التركية بزعامة حزب العدالة والتنمية لا يهدف إلى إسقاط النظام في سورية فقط، إنما اتضح دوره في تدمير الدولة السورية تدميراً منهجياً شاملاً، خدمة لمصالح "الكيان الصهيوني" والولايات المتحدة الأمريكية.

وقد توصلت الدراسة إلى إجابة على التساؤلات التي تم طرحها في مقدمتها، فكانت كالآتي:

- تأثرت العلاقات السورية- التركية، طيلة فترة الدراسة، بالمتغير الدولي لناحية طبيعة النظام الدولي، فكانت انعكاساً له في جزء من مراحله، كما أثر في هذه العلاقات الدور التدخلي والتنافسي للقوى الدولية الكبرى والقوى الإقليمية في إقليم الدراسة، في ظل محدودية الفاعلية للنظام الإقليمي العربي.
- جاء اتفاق أضنة بين الطرفين السوري والتركي، كنتيجة لأزمة عام ١٩٩٨، التي كادت أن تتحول إلى حالة حرب بين الدولتين، وخاصة بعد أن عمدت تركيا إلى تأزيم العلاقات، بالاستناد إلى ملفات عالقة بين الطرفين، فاتهمت سورية بدعم حزب العمال الكردستاني في هجماته التي يشنها في الداخل التركي، ولجأت إلى استخدام المياه ما بين الطرفين كورقة ضغط للحصول على تنازلات من الجانب السوري، في ظل غياب اتفاقية دائمة تنظم توزيع المياه بين تركيا وسورية والعراق، كما أثارت تركيا موضوع الحدود غير المتفق عليها في حملتها تلك. غير أن السبب الرئيس كان وراء الحملة هو توقيع اتفاق عسكري استراتيجي بين تركيا و"إسرائيل" من جهة، وإحساس تركيا بفقدان أهميتها الاستراتيجية للغرب في المرحلة الأولى لنهاية الحرب الباردة.
- وقد ساعد اتفاق أضنة على إعادة بناء علاقات متوازنة ومتكافئة بين سورية وتركيا، أدت إلى تعاون سياسي واقتصادي وأمني بين الجانبي على امتداد عقد من الزمان، وصولاً إلى ما اعتبر تعاوناً استراتيجياً بين الدولتين، وهو ما دفع عدداً من المهتمين بالشأن السياسي، للتنظير لمحور استراتيجي في المنطقة يمتد عبر العواصم سورية-تركيا-العراق-إيران. لكن أحداث المنطقة العربية والأزمة السورية أطاحت بهذه الفكرة من جذورها.

- فيما أجابت الدراسة، وكما تم التوضيح سابقاً (في نتائجها) عن دور تركيا في الأزمة التـــي تمر بها سورية منذ آذار ٢٠١١، وأبعاد تلك التــدخلات، وأوردت الدراســة ســيناريوهات بمستقبل العلاقات السورية-التركية في مبحثها الأخير.

ووفقاً للنتائج التي توصلت لها الدراسة، والإجابات عن الأسئلة المطروحة، فإن فرضيات الدراسة أحاطت بموضوع البحث لناحية إدراك الأهداف التي سعت لها تركيا سواء عبر انفتاحها على سورية، أو من خلال تأزيم تلك العلاقات لاحقاً. لكن الباحث يرى إضافة "استغلال تركيـا للبعد المذهبي لمواجهة القوة الإيرانية الصاعدة في المنطقة أولاً، وللتقرب من عدد مــن الــدول العربية التي تعتمد تلك النظرة ثانياً، ولمحاولة إثارة فتنة طائفية في مجتمــع ســوري متنــوع منسجم، كمحاولة لإضافة عنصر تدخل إضافي".

ولعل من آفاق تطوير هذه الدراسة، توسيع المبحث الأخير منها، ليتم دراسة أزمة العلاقات السورية-التركية بعد عام ٢٠١٠، كدراسة مستقلة، تتناول أسباب تلــك الأزمــة، ومســارها، وأهدافها المباشرة وغير المباشرة، والنتائج التي ستسفر عنها ثنائياً وإقليمياً.

مراجع البحث

أولاً– الكتب:

١- أحمد داود أوغلو،**العمق الاستراتيجي .. موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة: محمد ثلجي وطارق عبد الجليل (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الثانية، ٢٠١١).

٢- أوفرا بنجيو وجنسر أوزكان، **التصورات العربية لتركيا وانحيازها إلى إسرائيل بين مظالم الأمس ومخاوف اليوم** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات عالمية، العدد ٥١، ط١، ٢٠٠٣).

٣- برايان وايت وآخرون، **قضايا في السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤).

٤- جلال عبد الله معوض، **صناعة القرار في تركيا** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨).

٥- جلال عبد الله معوض، **العلاقات الاقتصادية العربية– التركية** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨).

٦- حسين بسلي وعمر أوزباي، **رجب طيب أردوغان .. قصة زعيم، ترجمة: طارق عبد الجليل** (بيروت: الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، ٢٠١١).

٧- دافيد جارنم، مستلزمات الردع مفاتيح التحكم بسلوك الخصم، دراسات استراتيجية، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية،١٩٩٥.

٨- سار الجميل، "**الخيارات الفكرية والسياسية لدى العرب والأتراك**"، في: مجموعة باحثين، العلاقات العربية– التركية.. حوار مستقبلي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٥)، ص٢٤٩.

٩- سعد حقي توفيق، **النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة** (عمّان: الأهلية للنشر الطبعة الأولى ١٩٩٩).

١٠- عبد العزيز شحادة المنصور، **المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠).

١١- عقيل سعيد محفوض، **سورية وتركيا.. الواقع الراهن واحتمالات المستقبل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩).

١٢- فرد هاليدي، **نهاية الحرب الباردة والعالم الثالث**، ترجمة : عبد الإله النعيمي (بودابست: صحارى للصحافة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٣).

١٣- محمد نور الدين، **تركيا في الزمن المتحول** (لندن: دار رياض الريس، الطبعة الأولى، ١٩٩٧).

١٤- محمد ناصر العجلاني، **أسباب التوجه التركي الجديد نحو المشرق** (دمشق: الطبعة الأولى، ٢٠١١).

١٥- مجموعة باحثين، **الغزو العراقي للكويت** (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٩٥، ١٩٩٥).

١٦- مجموعة باحثين، **النظام الدولي الجديد وقضايا المنطقة العربية** (الرياض: مكتب الآفاق المتحدة، الطبعة الأولى، ١٩٩٥).

١٧- مجموعة باحثين، **العلاقات العربية–التركية .. حوار مستقبلي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٥).

١٨- مجموعة باحثين،**احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً** (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤).

١٩- محمد السيد سعيد، **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج** (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٥٨، كانون الثاني ١٩٩٢).

٢٠- ممدوح عبد المنعم، **تركيا والبحث عن الذات** (القاهرة: مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١٢).

٢١- هاينتس كرامر، **تركيا المتغيرة**، تعريب: فاضل جكتر (الرياض: دار العبيكان، الطبعة الأولى، ٢٠٠١).

٢٢- وليد رضوان، **العلاقات العربية–التركية** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦).

ثانياً– الدوريات:

٢٣- أحمد دياب، "**تركيا وإسرائيل .. أزمة عابرة أم منافسة قادمة؟**"، السياسة الدولية (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٥٨، تشرين الأول ٢٠٠٤).

٢٤- أحمد إبراهيم محمود، "**الصناعات العسكرية الروسية: تدعيم الاقتصاد والمكانة الدولية**"، السياسة الدولية، العدد ١٧٠، تشرين أول ٢٠٠٧.

٢٥- أشرف محمد كشك، "**حلف الناتو: من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية**"، السياسة الدولية، العدد١٨٥، تموز ٢٠١١.

٢٦- أشرف كشك، "**التحالفات الإقليمية لإيران.. السياسة تتجاوز الإيديولوجيا**"، السياسة الدولية، العدد ١٦٥، تموز ٢٠٠٦.

٢٧- السيد أمين شلبي، "**من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد**"، السياسة الدوليـــة، العـــدد ١٧٩، كانون الثاني ٢٠١٠.

٢٨- الشاذلي القليبي، "**هل نحن أمة؟ .. أسئلة لابد من طرحها على الضمير العربي**"، المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٧٩، كانون الثاني ١٩٩٤).

٢٩- الهادي غيلوفي، حوار مع د. محمد العادل: "**مستقبل تركيا والعرب واحد، أو لنعش معاً تحت سماء واحدة**"، المستقبل العربي، العدد ٣٨١، تشرين الثاني ٢٠١٠.

٣٠- بشير عبد الفتاح، "**السياسة الخارجية التركية وقضية تأمين الطاقة**"، السياسة الدولية، العدد ١٨٢، أكتـــوبر ٢٠١٠.

٣١- بشير عبد الفتاح، "**حسابات أنقرة: مستجدات السياسة التركية في الشرق الأوسط**"، السياسة الدولية، العدد ١٨٦، تشرين أول ٢٠١١.

٣٢- جميل مطر وعلي الدين هلال، "**جامعة الدول العربية والنظام العربي: طرح لإشكاليات التطوير**"، شؤون عربية (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد ٦٩، آذار ١٩٩٢).

٣٣- جون ميرشايمر وستيفن وولت، "**اللوبي الإسرائيلي**"،شؤون عربية، العدد ١٢٦، (القاهرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، صيف ٢٠٠٦) .

٣٤- حسن أبو طالب، "**رؤية من بكين .. الصينيون والدور الخارجي لبلادهم**"، السياسة الدولية، العـــدد ١٦٤، نيسان ٢٠٠٦.

٣٥- حسن نافعة، "**انهيار نظام الأمن الجماعي**"، السياسة الدولية ، العدد ١٦١،تموز ٢٠٠٥.

٣٦- خالد الحروب، "**انتقال مركز الثقل في المنطقة بين الاعتبارات السياسية والاقتصادية والإعلامية**"، شـــؤون عربية، العدد ١٣٠، صيف ٢٠٠٧.

٣٧- خالد الحروب، "**في الفكر السياسي الأمريكي الجديد: عودة التاريخ ورابطة الديمقراطيات**"، المستقبل العربي، العدد ٣٥٧، تشرين الثاني ٢٠٠٨.

٣٨- خالد عبد العظيم، "**العثمانية الجديدة: تحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوســـط**"، السياســـة الدولية، العدد ١٨٧، كانون الثاني ٢٠١٢.

٣٩- خضر عباس عطوان، "**وضع العرب في النظام الدولي، سياسات اندماج إيجابي أم سياسات دمج قســـري**"، شؤون عربية، العدد ١٢٧، خريف ٢٠٠٦.

٤٠- سامح راشد، "**دور تركيا الإقليمي .. آفاق ما بعد غزة**"، شؤون عربية، العدد ١٣٧، ربيع ٢٠٠٩.

٤١- سعيد رفعت، "**هل سقطت الأدوار الإقليمية من حسابات السياسيات العربية؟**"، شؤون عربية، العدد ١٣٥، خريف ٢٠٠٨.

٤٢- سعيد رفعت، "**صراع الإرادات في التجاذب الأمريكي–الإيراني وانعكاساته على المنطقة**"، شؤون عربية، العدد ١٣٤، صيف ٢٠٠٨.

٤٣- سلام الربضي، "**التآكل في العلاقات التركية–الإسرائيلية واستبعاد التغيّر الاستراتيجي**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٠، ربيع ٢٠١١).

٤٤- طارق عبد الجليل، "**دبلوماسية أردوغان: تأثير الورقة الخارجية في نتائج الانتخابات التركية**"، السياسة الدولية، العدد ١٨٥، تموز ٢٠١١.

٤٥- عبد الحسين شعبان، "**سورية: هل ما يزال طريق التسوية التاريخية سالكاً**"، المستقبل العربي، العدد٣٩٢، تشرين الأول ٢٠١١.

٤٦- عقيل سعيد محفوض، "**سورية وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**"، المستقبل العربي، العدد ٣٦٩، تشرين الثاني ٢٠٠٩.

٤٧- علي جلال معوض، "**الارتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية**"، السياسة الدولية، العدد ١٨٥، تموز ٢٠١١.

٤٨- عماد جاد، "**إسرائيل والتحالفات القلقة في المنطقة**"، شؤون عربية، العدد ١٣٢، شتاء ٢٠٠٧.

٤٩- عماد جاد، "**الغزو في الإطار الإقليمي: إسرائيل وتركيا**"، السياسة الدولية، العدد ١٠٢، تشرين أول ١٩٩٠.

٥٠- عمر تشبينار، "**سياسة تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية والعثمانية الجديدة**"، أوراق كارنيغي، العدد ١٠ (واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، مركز الشرق الأوسط، أيلول ٢٠٠٨).

٥١- كارن أبو الخير، "**آسيا وملامح نظام عالمي جديد**"، السياسة الدولية، العدد ١٨٣، كانون الثاني ٢٠١١.

٥٢- كريستينا كوش، "**عودة إلى الواقعية في سياسات أوروبا تجاه الشرق الأوسط**"، السياسة الدولية، العدد ١٨٢، تشرين أول ٢٠١٠.

٥٣- ماجد كيالي، "**التجاذب الإيراني–الأمريكي في الصراع على الشرق الأوسط**"، شؤون عربية،العدد ١٣٠، صيف ٢٠٠٧.

٥٤- محمد سعد أبو عامود، "**روسيا .. حضور جديد في الشرق الأوسط**"، السياسة الدولية، العدد ١٨١، تموز ٢٠١٠.

٥٥- محمد السيد إدريس، "**الخليج والأزمة النووية الإيرانية**"، السياسة الدولية، العدد ١٦٥، تموز ٢٠٠٦.

٥٦- محمد السيد سليم، "**واقع ومستقبل التحالفات في آسيا**"، السياسة الدولية، العدد ١٨٣، كانون الثاني ٢٠١١.

٥٧- محمد السيد سليم، "**الخيارات الاستراتيجية للوطن العربي، وموقع تركيا منها**"، المستقبل العربي، العدد ٣٨٢، كانون الأول ٢٠١٠.

٥٨- محمد برهومة، "**التحالفات المتغيرة: العلاقات الإقليمية في مرحلة ما بعد الثورات العربية**"، السياسة الدولية، العدد ١٨٦، تشرين أول ٢٠١١.

٥٩- محمد فايز فرحات، "**الدول الصاعدة وتأثيراها في النظام الدولي**"، السياسة الدولية، العدد ١٨٥،تموز ٢٠١١.

٦٠- محمد نور الدين، "**تركيا إلى أين؟.. دور وتحديات**"، المستقبل العربي، العدد ٣٦٤، حزيران ٢٠٠٩.

٦١- محمد نور الدين،"**سياسة تركيا الإقليمية بين الحساسيات الداخلية، والاعتبارات الخارجية**"، شؤون عربية، العدد ١٢٦، صيف ٢٠٠٦.

٦٢- محمد نور الدين، "**تركيا بين تحديات الداخل وتحولات الخارج**"، المستقبل العربي، العدد ٣٨٩، تموز ٢٠١١.

٦٣- محمد نور الدين، "**وجهة نظر عربية في التعاون والتنسيق العربي–التركي**"، المستقبل العربي، العدد ٣٨٢، كانون الأول ٢٠١٠.

٦٤- محمد نور الدين، "**الدور التركي في الشرق الأوسط .. الهواجس والضوابط**"، شؤون عربية، العدد ١٢٩، ربيع ٢٠٠٧.

٦٥- محمد موسى، "**السياسة التركية تجاه أرمينيا وأذربيجان .. حسابات الربح والخسارة**"، السياسة الدولية، العدد ١٨٢، تشرين أول ٢٠١٠.

٦٦- محمود السامرائي، "**المساومة في السياسة الخارجية التركية**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٣، شتاء ٢٠٠٧.

٦٧- محمود عبد الفضيل،"**مشاريع الترتيبات الاقتصادية شرق الأوسطية: التصورات والمحاذير – أشكال المواجهة**"، المستقبل العربي، العدد ١٧٩، كانون الثاني ١٩٩٤.

٦٨- مدين علي، "**حول مستقبل دور الصين في السياسة الدولية**"، دراسات استراتيجية، العددان ١٩ – ٢٠ (دمشق: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية في جامعة دمشق، ربيع وصيف ٢٠٠٦).

٦٩- مصطفى اللباد، "**أوروبا وسياسة تركيا الشرق أوسطية**"، السياسة الدولية، العدد ١٨٢، أكتوبر ٢٠١٠.

٧٠- مصطفى اللباد، "**هل أصبحت الأدوار الإقليمية بالمنطقة حكراً على قوى غير عربية**"، شؤون عربية، العدد ١٣٥، خريف ٢٠٠٨.

٧١- مصطفى اللباد،"**العلاقات الإيرانية–التركية وانعكاساتها على المنطقة**"، شؤون عربية، العدد ١٢٧، خريف ٢٠٠٦.

٧٢- مصطفى شفيق علام، "**التقارب التركي–الخليجي .. الدوافع والمحفزات والآثار**"، السياسة الدولية، العدد ١٨٢، تشرين أول ٢٠١٠.

٧٣- معتز سلامة، "الجيش والسياسة في تركيا"، السياسة الدولية، العدد ١٣١، كانون الثاني ١٩٩٨.

٧٤- مليحة ايشيك، **الخيارات الاستراتيجية لتركيا إقليمياً ودولياً وموقع الوطن العربي منها**، المستقبل العربي، العدد ٣٨٢، كانون الأول ٢٠١٠.

٧٥- منير الحمش، "**وجهة نظر عربية في واقع وآفاق العلاقات الاقتصادية العربية–التركية**"، المستقبل العربي، العدد ٣٨٢، كانون الأول ٢٠١٠.

٧٦- ميشال نوفل، "**التقارب الأمريكي–الأوروبي: تقاطع ظرفي على قضايا المنطقة**"، شؤون عربية، العدد ١٢٥، ربيع ٢٠٠٦.

٧٧- ناتالي توتشي، "**أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط**"، السياسة الدولية، العدد ١٨٢، تشرين أول ٢٠١٠.

٧٨- نادية محمود مصطفى، "**أبعاد الدور السياسي لأوروبا وحدوده: إشكالية الاستمرارية والتغيير**"، شؤون عربية، العدد ١٢١، ربيع ٢٠٠٥.

٧٩- نزيرة الأفندي، "**تركيا والاتحاد الأوروبي .. الديمقراطية تدعم الاقتصاد**"، السياسة الدولية، العدد ١٨٢، أكتوبر ٢٠١٠.

٨٠- نورهان الشيخ، "**السياسة الروسية في المنطقة العربية: المنطلقات وحدود الدور**"، شؤون عربية، العدد ١٢٩، ربيع ٢٠٠٧.

٨١- نورهان الشيخ، "**روسيا .. الشريك الطبيعي للصين**"، السياسة الدولية، العدد ١٨٣، كانون الثاني ٢٠١١.

٨٢- نيفين مسعد، "**الدور الإيراني في المنطقة العربية: الأبعاد والتداعيات**"، شؤون عربية، العدد ١٢٥، ربيع ٢٠٠٦.

٨٣- وحيد عبد المجيد، "**التفاعلات العربية– الإقليمية تجاه الحرب على غزة** "، السياسة الدولية، العدد ١٧٦، نيسان ٢٠٠٩.

٨٤- وليد الشيخ، "**انتخابات الكونغرس الأمريكي .. كيف تراها أوروبا**" ، السياسة الدولية، العدد ١٦٧، كانون الثاني ٢٠٠٧.

ثالثاً :الرسائل العلمية :

٨٥- **ألين كيروز ، أوربا مع أو من دون تركيا، رسالة دبلوم في الترجمة غير منشورة، جامعة الــروح القــدس الكاسليك، ٢٠٠٦.**

٨٦- **رائد مصباح أبو داير، استراتيجية تركيا شرق أوسطياً ودولياً في ضوء علاقاتها بإسرائيل ٢٠٠٠-٢٠١١ ، رسالة دكتوراة غير منشورة، لبنان ، جامعة الجنان، ٢٠١٢.**

٨٧- **محمود خليل يوسف القدرة، تطور العلاقات السياسية التركية – السورية في ضوء المــتغيرات الإقليميــة ٢٠٠٧-٢٠١٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، غزة، جامعة الأزهــر، ٢٠١٣.**

٨٨- **علي جلال عبد الله معوض، الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط ٢٠٠٢-٢٠٠٧، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩.**

٨٩- **جمال المصطفى ، العلاقات الاقتصادية السورية-التركية، الواقع والآفاق المستقبلية، رسالة ماجستير غــير منشورة أعدت لنيل درجة الماجستير في العلاقات الاقتصادية الدولية ، جامعة دمشــق ،كليــة العلــوم السياسية، ٢٠١٢.**

٩٠- **محمد التلولي، السياسة الخارجية التركية تجاه سورية ٢٠٠٢-٢٠٠٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، جامعة الأزهر،٢٠١١،**

رابعاً- المواقع الإلكترونية:

٩١- حسين العــودات، "**الــدور التركــي في الحــداث الســورية**"، في: www.dohainstitute.org، ٢٠١١/٨/١.

٩٢- حسن براري، "**أمن إسرائيل .. صراعات الإيــديولوجيا والسياســة**"، في: www.ahram.org.eg، كراسات إستراتيجية، أيلول ٢٠٠٤.

٩٣- صافيناز محمد أحمد، "**العلاقات السورية-التركية ونقطة اللاعودة**"، في: www.ahram.org.eg.

٩٤- عقيل محفوض، **العلاقات السورية-التركية: التحولات والرهانات**، في: www.dohainstitute.org، ٢٠١١/١/١٦.

٩٥- محمد نور الدين، "**تركيا وسياسة الجوار الإقليمية**"، موقع التجديد العربي www.arabrenewal.org، بتاريخ٢٠١١/١١/٣.

٩٦- زيا ميرال وجوناثان س. باريس، "**تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجية التركية**"، في: www.alzaytouna.net موقع الزيتونة الفلسطيني، تشرين الأول ٢٠١٠.

خامساً- الوسائل الإعلامية

٩٧- وكالة الانباء الفرنسية ٢٠١١/١١/٢٢

٩٨- صحيفة البعث العدد: ١٤٤١٣ – تاريخ: ٢٠-١٢-٢٠١١

٩٩- صحيفة الاتحاد الامارتية، ٢٠١١/١٠/١.

١٠٠- وكالة رويترز ٤-١٢-٢٠١١

١٠١- صحيفة السفير اللبنانية ٢٠١١/١٢/١٧.

١٠٢- وكالة الأنباء التركية "أناضول" ٣-١-٢٠١٢

١٠٣- *صحيفة «فايننشال تايمز»* البريطانية ٢٠١١/١١/٨.

سادساً- المراجع باللغة الإنكليزية:

104- **Nato and the Changing Geopolitical Environment, International Security Council**, Brussels, 27 Mars 1991.

105- **Turkey-Syria Economic and Trade Relations,** www.mfa.gov.tr, 2011.

106- **Turkey's Crises Over Israel and Iran**, Crises Group Working to Prevent Conflict Worldwide, Europe N 208- 8 September 2010.

107- **Turkey and The Middle East: Ambitions and Constraints**, Crises Group Working to Prevent Conflict Worldwide, Europe N 203- 7 April 2010.

108- Volker Perthes, **Turkey's Role in the Middle East: An Outsider's Prespective** (Ankara: The Transatlantic Academy Conference, June 10,2010).

****